

شهود الوهم

مقالات أخرى عن الأهله

د. حمزة بن قبلان المزيني

(مخطوط لم ينشر)

المحتويات

شهود الوهم

جابوه. . . ما جابوه

أمة أمية

الأمية مرة أخرى

المضللون الجدد

مزيد من التضليل

أبو الهول السعودي

لغة البيان

لا جديد

نصف خطوة

هل الرؤية حكم تعبدي؟

شهود الاقتران

ونجحت المحكمة العليا

كان ابن تيمية محققاً

ملحوظات أخرى

اختلاف الفلكيين

جدلية العلاقة بين الفقه والفلك

القضية أبعد من الشهود

أين التنسيق!؟

التنسيق المستحيل

ما بني على خطأ فهو خطأ

شهود الوهم

شهد عشرة شهود برؤية هلال شوال مساء الخميس التاسع والعشرين من شهر رمضان المبارك هذه السنة.

وهذه الشهادة مفاجئة لتعارضها مع الحسابات الفلكية المنضبطة التي تجزم باستحالة رؤيته تلك الليلة لغيابه قبل غروب الشمس في أفق المملكة، ولعدم قدرة لجان الرؤية الرسمية المكونة من متخصصين بالفلك على رؤية الهلال ذلك المساء، بالعين المجردة أو بالمناظير المقربة.

وقد شاركتُ ثلاثة متخصصين بالفلك من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وشيخين فاضلين وأحد طلبة العلم في ترائي الهلال مساء الجمعة. وكان موقع الترائي من أعلى المرتفعات غرب الرياض ولا يعترض الأفق فيه عائق. واستخدم المتراؤون منظارا مقربا موصولا بالأقمار الصناعية ومربوطا بحاسوب. وبدأ الرصد قبل غروب الشمس بأكثر من نصف ساعة. وكان المنظار يتوجه تلقائيا نحو الهلال وتنعكس نتيجة ذلك على شاشة الحاسوب التي يظهر عليها موقع الهلال بالنسبة للشمس فوق الأفق.

ولم نستطع جميعا رؤية الهلال بالعين المجردة ولا بالمنظار المقرب حتى غاب الهلال بعد نصف ساعة تقريبا من غروب الشمس.

ولم تكن الوحيديين الذين لم يستطيعوا أن يروه؛ فلم تستطع رؤيته لجنة من المترائين في حائل ولجنة أخرى في القطيف، ولجان أخرى كثيرة في العالم الإسلامي. إلا أن راصدا خبيرا صرح بأنه رآه بالعين المجردة من أحد المرتفعات في الطائف لمدة دقيقتين قبل غروبه.

وتشهد نتيجة هذا الترائي الموثقة بدقة الحسابات الفلكية التي قالت باستحالة رؤيته مساء الخميس لغروبه قبل الشمس أو متزامنا معها، وصعوبة رؤيته مساء الجمعة للفارق الضئيل بين وقت غروب الشمس وغروبه.

والسؤال الحرج هو: إذا لم يستطع هؤلاء المتراوون الكثر رؤية الهلال مساء الجمعة - بعد أربع وعشرين ساعة من الرؤية المزعومة . فكيف استطاع الشهود العشرة رؤيته مساء الخميس؟ والإجابة المؤكدة أن الذين تقدموا للشهادة برؤية الهلال مساء الخميس لم يروه حقيقة؛ فقد وهموا فتخلوا أنهم رؤوا شيئاً حسبوه الهلال!

وليست هذه المرة الأولى التي تخالف فيها شهادة الشهود توقعات الحسابات الفلكية العلمية الدقيقة والرؤية بالمنظير المقربة. فقد تكررت هذه الأخطاء زمناً طويلاً، وهو ما تشهد به الإحصاءات التي أشرت إليها في مقالات سابقة. ومع هذا كله فلا دليل على وجود نية لمعالجة أسبابها.

وسبب تكرار هذه الأخطاء مبالغة الهيئات المسؤولة في الثقة بمن يتقدم للشهادة برؤية الهلال بالعين المجردة، وعدم اعترافها بدقة الحسابات الفلكية، ووضع ثقته بأفراد معدودين تأخذ قولهم مسلماً حتى إن خالفوا الرؤية بالمنظير المقربة والحسابات الفلكية.

ويشهد على هذا تصريح فضيلة الشيخ صالح اللحيدان . رئيس مجلس القضاء الأعلى . الذي كرر فيه موقف هذه المؤسسة الثابت من هذا الأمر. يقول فضيلته إن: "أهل الحساب خبرهم "ظني" ليس عن رؤية محددة للهلال في موقعه، وإنما لحساب ما يدعونه الهلال، وهذا مجرد خبر قابل للتصديق والتشكيك به. . ." (الرياض 1428/9/30هـ!).

ويتنافى هذا القول مع قطعية الحسابات الفلكية التي يشهد بها المتخصصون في العالم أجمع. ويكفي المنتسك أن يزور المواقع المتخصصة في الإنترنت ليجد آلاف المواقع العلمية والصور والحسابات الدقيقة لكل الأجرام الفضائية البعيدة منها والقريبة، ومنها الحسابات الخاصة بحركة القمر. لذلك فالحسابات الفلكية الآن ليست "خبراً يدعى"، أو "ظناً" يرجم به، أو أمراً يمكن "التشكيك به".

والحجة الأخرى التي يحتج بها من يرفض الحسابات الفلكية قول الشيخ اللحيدان إن: ". . . أوقات العبادات المفروضة علينا لا تعتمد على الكتابة والحساب وإنما على ما جعله الله جل وعلا علامة على وقت دخول العبادة وانتهائها. . .".

وكنت بينت في مقال سابق أن هذه الحجة مرجوحة؛ ومن أوضح الشواهد على عدم لزومها أننا نستخدم الحساب في تحديد أوقات الصلوات الخمس منذ زمن بعيد ولا نستخدم "العلامات" التي وردت في الأحاديث الشريفة لتحديدها. بل إننا لا نشعر الآن بتلك العلامات ولا نتحراها إطلاقاً.

ومن التصوير غير الدقيق لما يقوم به المتخصصون في الفلك قول فضيلته إنهم " . . . ليس لديهم شيء (من الحس والرؤية) إنما معهم حساب قد يزيد وقد ينقص، واختلافهم في الرؤية حتى في هذه النقطة في إمكان الرؤية متنازعون".

والواقع أن "المتخصصين الحقيقيين" في الفلك ليسوا متنازعين في دقة الحساب الفلكي الذي يمكن أن يستخدم لتحديد ليلة "إمكان الرؤية". ذلك أن حساباتهم تتوافق مع حسابات المراصد الفلكية في العالم أجمع. أما مصدر "النزاع" فناتج عن تطفل بعض "الهواة" الذين يدعون العلم بالفلك وينشرون في الصحف بعض التوقعات غير الصحيحة.

وتأتي هذه الأخطاء المتكررة في الرؤية مع أن مجلس القضاء الأعلى أقر منذ ثلاثين سنة الاستعانة بالوسائل الحديثة لرصد الأهلة. ويتضح هذا من قول الشيخ الجليل في المقابلة نفسها إن: " . . . رؤية القمر عن طريق الشهود بالعين المجردة أو المقريات أو المراصد الفلكية التي يحدد سير الهلال فيها كل هذا مقبول، وقد سبق قبل سنوات في مجلس القضاء الأعلى قبل أكثر من ثلاثين عاماً عقد لجنة من أعضاء المجلس ومعهم فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ونحن معه ومعنا مدير عام الفلك في جامعة الملك سعود وانتهت الجلسة في تلك اللجنة إلى اعتبار الرؤية ولا يشترط لها العين المجردة فقط، بل المهم ولود الهلال حقيقة سواء كانت الرؤية بالمراصد أو المقريات أو العين المجردة".

وما دام أن هذا رأي المجلس منذ ثلاثين عاماً فما سبب عدم اتخاذه بعض الخطوات العملية لتفعيله؟ فلماذا لم ينشئ لجنة لهذا الغرض يكون بعض أعضائها من المتخصصين في الفلك؟ ولم لا يستشير الفلكيين في تحديد ليلة "الترائي"؟ بل لم لا ينتقل أعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الموقر في ليلة "الترائي" إلى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ليكونوا قريبين من الراصدين الفلكيين الذين ينتقون تقارير "لجان الرصد"؟

لكن المجلس الموقر لم يتخذ أية خطوة في هذا الاتجاه، وهو ما يوحي بعدم اقتناعه أساساً بهذا القرار. ومما يشهد بذلك أن فضيلة الشيخ اللحيدان يوحي بأن المجلس ينتظر من الفلكيين أن يأتيوا

إلى المجلس بالطريقة التي يأتي بها شهود الرؤية المجردة للمحاكم لإثبات شهاداتهم. وليست هذه حجة قوية؛ إذ يمكن التغلب على هذا المشكل بخطوة إجرائية بسيطة تتمثل في انتداب قضاة يصحبون الراصدين المتخصصين ويسجلون رؤيتهم رسمياً في مواقع الرصد.

ويكمن المشكل في أن بعض "مدعي" الرؤية البصرية "الموثقين" يبادرون بالشهادة وإن عارضت توقعات الفلكيين ونتائج رصدهم، ثم يحتج مجلس القضاء الأعلى بقاعدة أن: "المثبت مقدم على النافي".

وتقابل ثقة مجلس القضاء الأعلى المطلقة ببعض "الهواة" الذين تثبت الإحصاءات أخطاءهم المتكررة في رصد الهلال بإعراضه المبدئي عن التواصل مع المتخصصين السعوديين بالفلك. ويصور هذه الثقة قول فضيلة الشيخ عن واحد من هؤلاء "الهواة" إنه: ". . . أحد المشتهرين برصد الهلال وترصد كثيراً من حالاته ولو في غير وقت الهلال وذهب إليه بعض الفلكيين واجتمعوا به في "منطقة حوطة سدير" وقد أخبرني بأنهم قدروا خروج القمر في تلك الليلة في موضع بناء على حسابهم وتقديرهم على لوحات الأجهزة فأخبرهم أنه لن يخرج من المكان الذي يقولون لأنه رصده قبلهم البارحة وكان يعرف منازل القمر مشرقة كل ليلة تمر بعد التي سبقتها ثم لما خرج وبزغ فإنه وفقاً لما حدده هو وليس ما حدده وهو يعذرهم لأنهم لم يحدده بالمشاهدة، بل بالأجهزة التي بين أيديهم".

وكان المتوقع من الشيخ الجليل، وهو قاض حاذق، ألا يأخذ شهادة هذا الشخص لنفسه بالتفوق على الفلكيين أمراً مسلماً. وكان ينبغي أن يسأل الفلكيين الذين عناهم هذا "الهاوي" للتأكد من صحة الواقعة.

وتوجب هذه الأخطاء المتكررة التي نتج عنها عدم ثقة المسلمين بما تصدره المملكة من بيانات عن دخول الأشهر المرتبطة بالعبادات الموسمية، مثلما حدث هذه السنة، تغيير هذا النهج الذي يقدم شهادة "الهواة" بالرؤية بالعين المجردة على الاستعانة بالوسائل الحديثة الأخرى التي تساعد في التأكد من صحة بداية الشهور القمرية وخروجها أو عدم صحتها كالحسابات الفلكية والوسائل الحديثة في الرصد.

ومما يؤسف له قول الشيخ الفاضل: ". . . ولهذا الحساب لا يشترطون في الحسابين أن يكونوا أتقياء صلحاء متمسكين بدين الله ينظرون إلى أمر الحساب.. والرؤية تحتاج إلى الثقة والأمانة والقدرة على ترائي ما يتراءى".

ويعني هذا تزكية مطلقة لبعض "الهواة" واتهاما صريحا للمتخصصين بعلم الفلك بعدم التقوى والأمانة والصلاح. ويرد هذا الاتهام المفتوح أننا نتحدث عن متخصصين سعوديين يعملون في مؤسسات سعودية موثوقة ويشهد لهم من يعرفهم بالتحلي بالصفات التي ذكرها الشيخ كلها. ومحصلة القول أنه لا وجه للحجج كلها التي تساق ضد استخدام الحساب الفلكي والوسائل الحديثة لتقرير دخول الشهور القمرية وخروجها. ومن هنا ليس هناك بديل عن استخدام هذه الوسائل حسما لهذه الفوضى.

* لم تنشرها الوطن، ونشرت في بعض المنتديات في الإنترنت، مثل مثل "منتدياتنا"، والساحات السياسية، ومنتدى الحوار والإبداع، 6/10/1428هـ/18/10/2007م.

"جابوه. . ما جابوه!"

كان الناس يرددون هذا "النداء" قديماً في أسواق المدينة المنورة مساء التاسع والعشرين من رمضان في كل عام، ولا يزالون يرددونه في ما بينهم إلى اليوم. وهو يصوّر تساؤلهم: هل سيكون اليوم التالي متمماً لشهر رمضان أم أنه يوم عيد الفطر؟

وكان الاعتمادُ على رؤية الهلال بالعين المجردة في إثبات دخول شهر رمضان وخروجه والأشهر الأخرى المرتبطة بالمناسبات الدينية الموسمية السبب في الحيرة التي يصورها هذا التساؤل.

وقد تفاعل الناس هذا العام بالإعلان عن أن هيئة كبار العلماء ستدرس . بتوجيه سام كريم . هذه القضية من جديد. وكانوا يتوقعون أن الهيئة الموقرة ستقرر، في الأقل، الاستعانة بالمرصد الفلكية السعودية في تقرير دخول الأشهر القمرية.

وزاد من تفاؤلهم تصريح نشرته صحيفة المدينة (1429/8/20هـ) لفضيلة الشيخ صالح الفوزان، عضو اللجنة الدائمة للإفتاء وعضو هيئة كبار العلماء، أجاز فيه: ". . . الاستعانة بالمرصد والمكبرات لرؤية هلال شهر رمضان، مؤكداً أن الرؤية بها يصدق عليها حديث "صوموا لرؤيته". وقال . . . : يجوز الاستعانة بالمرصد، والمكبرات للرؤية، ويجوز العمل بالرؤية بالعين المجردة، وأوضح: أن كل رؤية يجوز العمل بها. . .".

ويتفق هذا التصريح مع قرار الهيئة الموقرة رقم (108) وتاريخ 1403/11/2هـ بشأن "إنشاء مرصد فلكية يستعان بها عند تحري رؤية الهلال" وكان ذلك "بناء على الأمر السامي الموجه إلى سماحة الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد".

وهو قرار يتضمّن اتفاق "رأي الجميع" على ست نقاط، منها:

1- إنشاء المرصد كعامل مساعد على تحري رؤية الهلال لا مانع منه شرعاً.

2- إذا رُوي الهلال بالمرصد رؤية حقيقية بواسطة المنظار تعين العمل بهذه الرؤية، ولو لم ير بالعين المجردة؛

3- يطلب من المرصد من قبل الجهة المختصة عن إثبات الهلال تحري رؤية الهلال في ليلة مظنته، بغض النظر عن احتمال وجود الهلال بالحساب من عدمه.

4- يحسن إنشاء مرصد متكاملة الأجهزة للاستفادة منها في جهات المملكة الأربع، تعين مواقعها وتكاليفها بواسطة المختصين في هذا المجال.

5- تعميم مرصد متقلبة؛ لتحري رؤية الهلال في الأماكن التي تكون مظنة رؤية الهلال، مع الاستعانة بالأشخاص المشهورين بحدة البصر، وخاصة الذين سبق لهم رؤية الهلال.

ويعد أن درس المجلس الموضوع ". . . قرر بالإجماع: الموافقة على النقاط الست . . . ، بشرط أن تكون الرؤية بالمرصد أو غيره ممن تثبت عدالته شرعاً لدى القضاء كالمتبع، وأن لا يعتمد على الحساب في إثبات دخول الشهر أو خروجه".

ويتوافق التصريح والقرار مع فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز . رحمه الله . بجواز اعتماد الرؤية بوسائل أخرى إلى جانب الرؤية بالعين المجردة. فقد أجاب عن سؤال نصه: "ما صحة رؤية الهلال عبر المراصد الفلكية، هل يعمل بها . . ؟".

قائلاً: "نعم إذا رآه بعينه عن طريق المرصد، أو من طريق جبل، أو من طريق المنارة، إذا ثبت أنه رآه بعينه يعمل بها، سواء من طريق المرصد أو من طريق المنارة، أو من طريق السطوح، أو من أي طريق، لكن لا بد أن يشهد الثقة أنه رآه بعينه".

يضاف إلى ذلك أن مجلس الوزراء كان قد كلف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية برصد أوائل الشهور العربية، وذلك بقراره رقم 143 الصادر في 1418/8/22 هـ المبني على قرار مجلس الشورى رقم 18/5/11 الصادر في 1418/2/3 هـ بالموافقة على مشروع

لائحة تحري رؤية هلال أوائل الشهور القمرية.

وتنص المادة الثالثة من القرار على تكوين لجنة تسمى "لجنة تحري رؤية هلال أوائل الشهور القمرية"، ويكون أحد أعضائها مندوبا من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. وتكلف المادة السادسة مدينة الملك عبد العزيز "بتسهيل عمل المراصد، وتأمين مراصد متقلة ومناظير مكبرة في الأماكن التي لا تتوفر فيها مراصد ثابتة".

وتنص المادة الثامنة على أن: "تتولى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إعداد جداول سنوية أو أكثر، توضح مواعيد الاقتران (مولد الهلال) شهريا، ومواعيد شروق الشمس والقمر وغروبهما، وموقع الهلال وشكله في ليالي مظنة رؤيته، ويتم إرسالها إلى وزارتي الداخلية والعدل لتوزيعها على الجهات المختصة".

وتنص المادة الحادية عشرة على أن: "يعتمد معدو تقويم أم القرى في حساب أوائل الشهور القمرية على غروب الشمس قبل القمر حسب توقيت مكة المكرمة، وتتخذ إحدائيات المسجد الحرام أساسا لذلك".

ويتبين من هذا أن قرار مجلس الوزراء قد أسند لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية دورا أساسيا في تقرير ثبوت دخول الأشهر. كما شرّع لاستخدام الحساب الفلكي في تحديد أوائل الشهور (ومنها شهر رمضان بطبيعة الحال).

هذه هي الأسس التي قام عليها تفاؤل الناس بما سوف ينتج عن اجتماع الهيئة الموقرة الأخير. فقد توقعوا أنها ستبني على قرارها السابق الذي عَزَز بقرار مجلس الوزراء.

لكنهم فوجئوا بمجيء القرار الذي أصدرته الهيئة الموقرة مخالفا لهذا التفاؤل. فهو يمثل تراجعاً عن قرارها السابق الذي اتخذته بتوجيه سام كريم، وعودة إلى المنهجية التي كان معمولاً بها قبل 1403هـ.

فقد نشرت صحيفة المدينة (1429/8/21هـ)، بعنوان "هيئة كبار العلماء ترفض (الحساب الفلكي) في رؤية دخول رمضان"، أن هيئة كبار العلماء رفضت ". . . رؤية دخول الأشهر القمرية بالحساب الفلكي مؤكدة الاعتماد على العين المجردة . . . وأكد سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ المفتي العام للمملكة ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء أن الحساب الفلكي الذي يقوم على حساب ومعادلات رياضية في صيام رمضان وفطره لا قبول له في شرعنا موضحاً أن علماء الأمة المحمدية، أنكروا على القائل بالحساب ورأوا أنه قول شاذ لا اعتبار له".

وقد سبق لي مناقشة هذه القضايا في مقالات سابقة، ولا أريد تكرار ما كتبتة عنها هنا. ولم تنقل الصحيفة عن سماحته ما يوحي بأن الهيئة الموقرة عرضت في اجتماعها لقضية الرؤية عن طريق المرصد الفلكية.

ولم يكن أحد يتوقع أن تتخذ الهيئة قراراً باعتماد الحساب الفلكي؛ إذ كان أقصى ما كان يتوقعه الناس أن تعيد الهيئة الموقرة تأكيد قراراتها السابقة التي تشرّع للاستعانة بالمرصد الفلكية في إثبات دخول الأشهر القمرية.

ولو حدث هذا لكان إعمالاً لقرار مجلس الوزراء بتكليف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بتوفير الوسائل النظرية والعملية الضرورية من أجل التأكد من رؤية الهلال بطرق علمية موثوق بها.

ومن الحديث المعاد الإشارة إلى أن هذه المؤسسة العلمية المتميزة تضم عدداً من علماء الفلك السعوديين المتميزين في تخصصهم، بالإضافة إلى كونهم مسلمين مشهوداً لهم بالعدالة. وهم يقومون طوال السنة برصد الأهلة وتعيين بداية الأشهر القمرية ومواعيد الصلاة في اليوم والليلة، وهو ما تعتمد المؤسسات الحكومية كلها، وتعتمده المؤسسات الدينية الرسمية في مواقيت الأذان والإقامة والمعاملات الشرعية الأخرى كافة.

لهذا كان قرار الهيئة الموقرة مفاجئاً. كما قلتُ. ويمثل تراجعاً واضحاً عن قراراتها السابقة. ويمكن أن نلاحظ هنا أن قرارات الهيئة السابقة باعتماد الرؤية عن طريق المرصد الفلكية كانت نظرية؛ إذ لم

يسبق أن استعين بهذه الوسيلة المتوفرة في المملكة في هذه المهمة. ويعود سبب ذلك إلى أن بعض "الهواة" و"الواهمين" يبادرون إلى الشهادة برؤية الهلال في ليلة تسبق الليلة التي يرى الفلكيون أنها مظنة الرؤية علمياً. وأمام هذا الوضع يُعمل المجلس الأعلى للقضاء قاعدة "أن المثبت مقدّم على النافي"، على الرغم من اختلاف وسيلتي الإثبات والنفي هنا.

وقد نتج عن هذه الممارسة نسب عالية جداً من الخطأ في إدخال الأشهر القمرية الستة في السنتين سنة الماضية؛ ومن ذلك ما حدث في العام الماضي، مثلاً. فلم يتقدم أحد للشهادة برؤية الهلال في بعض الأشهر، وتقدّم بعض الشهود ليشهدوا برؤيته في ليلة لم يكن فيها فوق الأفق في أشهر أخرى.

إننا نتطلع جميعاً إلى أن تتخذ الهيئات الدينية الرسمية الموقرة الإجراءات العلمية والعملية الكفيلة بالحد من جرأة الهواة والمتوهمين على المبادرة إلى الشهادة برؤية الهلال على الرغم من تأكيد الأدلة العلمية على عدم وجوده فوق الأفق.

وستكون المملكة بذلك رائدة في تقليل نسبة الخطأ في إدخال هذه الأشهر، والقضاء على ظاهرة الاختلافات السنوية بين المسلمين في مناسباتهم الدينية التي تمثل أوضح مظهر لوحدهم.

ولا غضاضة من الاستثناس في هذا بما تفعله الدول الإسلامية الأخرى، ومنها مصر التي صرح مفتيها الدكتور علي جمعة بأن ". . . المجامع الفقهية أقرت جميعاً بأن الحساب الفلكي دليل، . . ."، وأن "مصر تعتمد الحساب الفلكي والرؤية معاً، أي المنهجين العلمي والشرعي. . ." (الشرق الأوسط، 2008/8/26م).

* الوطن، (العدد 2890)، 27/8/1429هـ/28/8/2008م.

"أمة أمية"

من الأحاديث النبوية الشريفة الرئيسة التي يُستشهد بها في الجدل المزمّن عن بداية الشهور القمرية قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا تَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا"، يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين.

فقد تعددت التأويلات لهذا الحديث قديما وحديثا، ونظر كل فريق إليه على أنه حجة له في مقابل التأويلات الأخرى.

وهناك تأويلان رئيسان: الأول يرى أن هذا الحديث يمنع الاستعانة بـ"الحساب الفلكي" في تقرير بداية الشهور، والآخر يرى أنه يؤيدها.

ويتبنى ابن تيمية التأويل الأول، وهو ما ورد في قول الشيخ صالح اللحيدان، رئيس المجلس الأعلى للقضاء: ". . . ولا يعني ذلك أننا لا نحسن القراءة والكتابة وإنما المعنى لا نعتمد في عبادتنا على قراءة وكتابة، إنما يقول الرسول عليه السلام ذلك ليبين أن العبادات التي شرعها الله جل وعلا في أوقات مخصوصة، وأوجبها على عباده قد ربطت مواعيدها في الصور محسوسة كالصلوات الخمس، . . . هذه العبادات اليومية أما الشهرية؛ فهي الحج والصوم".

وهذا التأويل بعيد؛ ذلك أنه يؤكد صفة "الأمية"، ويشرفها بأنها مزية وتوجب استخدام الوسائل البدائية في توقيت العبادات. وهو يتناقض مع امتنان الله على الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: "وأنزل عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما" (النساء 113). ، كما يتنافى مع تأكيد القرآن الكريم على الكتابة والحساب في العقود، والزكاة، والمواثيق، وغير ذلك من العبادات.

ويرى التأويل الثاني أن الحديث يصور حالة العرب أيام الرسول صلى الله عليه وسلم. ومن هنا لا يمكن فهمه على أنه يمنع الاستعانة بالحساب الفلكي والوسائل الأخرى بصورة قطعية. وهذا هو تأويل الشيخ المحدّث أحمد محمد شاکر . رحمه الله . في رسالته عن أوائل الشهور العربية. يقول:

"فما لا شك فيه أن العرب قبل الإسلام وفي صدر الإسلام لم يكونوا يعرفون العلوم الفلكية معرفة علمية جازمة، كانوا أمة أميين، لا يكتبون ولا يحسبون، ومن شدا منهم شيئاً من ذلك فإنما يعرف مبادئ أو قشوراً، عرفها بالملاحظة والتتبع، أو بالسماع والخبر، لم تبين على قواعد رياضية، ولا على براهين قطعية ترجع إلى مقدمات أولية يقينية، ولذلك جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مرجع إثبات الشهر في عبادتهم إلى الأمر القطعي المشاهد، الذي هو في مقدور كل واحد منهم، أو في مقدور أكثرهم، وهو رؤية الهلال بالعين المجردة، فإن هذا الحكم واضبط لمواقيت شعائرهم وعباداتهم، وهو الذي يصل إليه اليقين والثقة مما في استطاعتهم . ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها".

"فهذا التفسير صواب، في أن العبرة بالرؤية لا بالحساب، والتأويل خطأ، . . . لأن الأمر باعتماد الرؤية وحدها جاء معللاً بعلّة منصوصة، وهو أن الأمة "أمية لا تكتب ولا تحسب"، والعلّة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً، فإذا خرجت الأمة عن أميتها، وصارت تكتب وتحسب، أي صارت في مجموعها ممن يعرف هذه العلوم، وأمكن الناس . عامتهم وخاصتهم . أن يصلوا إلى اليقين والقطع في حساب أول الشهر، وأمكن أن يثقوا بهذا الحساب تثقهم بالرؤية أو أقوى، إذا صار هذا شأنهم في جماعتهم وزالت علّة الأمية: وجب أن يرجعوا إلى اليقين الثابت، وأن يأخذوا في إثبات الأهلة بالحساب وحده، وأن لا يرجعوا إلى الرؤية إلا حين يستعصي عليهم العلم به، كما إذا كان ناس في بداية أو قرية، لا تصل إليهم الأخبار الصحيحة الثابتة عن أهل الحساب.

"وإذا وجب الرجوع إلى الحساب وحده بزوال علّة منعه، وجب أيضاً الرجوع إلى الحساب الحقيقي للأهلة، واطّراح إمكان الرؤية وعدم إمكانها، فيكون أول الشهر الحقيقي الليلة التي يغيب فيها الهلال بعد غروب الشمس، ولو بلحظة واحدة".

ويكاد يكون هذا التأويل اتهاماً للرسول صلى الله عليه وسلم بعدم البيان؛ ذلك أن هذا الحكم جاء مطلقاً مع أن الأولى . لو صح هذا التأويل . تقييده ببيان انطباقه على حال الأمة في حياته صلى الله عليه وسلم.

وظل هذان التأويلان شائعين ولم ينجح أي منهما في التغلب على الآخر. وظل كل فريق متمسكا برأيه.

وهناك تأويل ثالث لم يكتب له الشيوع الذي حققه التأويلان السابقان. وكنت أشرتُ إليه في بعض ما كتبتُ عن هذه القضية. وهو يعتمد على معنى كلمة "أمية" في الحديث الشريف. إذ لا يلزم عن هذه الكلمة أن الحديث الشريف يصف العرب بعدم معرفة القراءة والكتابة كما يتبادر إلى الذهن، ولا تعني المعنى الذي ذهب إليه الشيخ اللحيدان كذلك. فربما كان لها . في سياق الحديث . معنى آخر يتأسس على الوصف الذي كان اليهود يطلقونه على غير اليهود من الأمم الأخرى، ومنهم العرب.

ومن الأدلة التي تشهد بوجاهة هذا التأويل أن هذه الكلمة، ومشتقاتها، لا ترد في القرآن الكريم إلا عند الحديث عن اليهود (باستثناء موضع واحد في القرآن الكريم كله).

لهذا ينبغي أن يأخذ تأويل هذا الحديث الشريف السياق التاريخي الذي قيل فيه بالحسبان. فقد عمل الرسول صلى الله عليه وسلم منذ الأيام الأولى من الهجرة على أن يتمايز المسلمون عن اليهود الذين كانوا يمثلون القوة الكبرى في المدينة. وكان هناك جدل محتدم بينه صلى الله عليه وسلم وبين هؤلاء يتصل بكثير من القضايا التاريخية والعقدية والممارسات، وهو ما تصوره السور المدنية أبلغ تصوير. وتصور سورة البقرة، مثلا، هذا الجدل، خاصة في الآيات الكريمة التي تبدأ بقوله تعالى "يسألونك عن"، ثم يجيب القرآن الكريم بما يكون من نتائجه التشريع لما يخالف المعهود عند اليهود في المدينة.

ومن أهم تلك التغييرات تحويل القبلة من بيت المقدس إلى المسجد الحرام. فقد كان صلى الله عليه وسلم وأصحابه يصلون إلى بيت المقدس. وكان يتشوق إلى مخالفة اليهود في ذلك. وتصور هذا الشوق أبلغ تصوير الآيات الكريمت (150.142) من سورة البقرة، كما يصور هذا الشوق أنه صلى الله عليه وسلم لم ينتظر نهاية الصلاة التي كان فيها بل غير اتجاهه إلى المسجد الحرام مباشرة حين نزلت الآيات بتغيير القبلة.

وفي هذا السياق التغييرى الشامل ىرد قوله تعالى: "يسألونك عن الأهلة، قل هى مواقيت للناس والحج" (البقرة:189).

ويبدو أن اليهود هم الذين سألوا النبي صلى الله عليه وسلم هذا السؤال. وذلك احتجاجا على إبطاله صلى الله عليه وسلم العمل بالتقويم العبرى الذى كان معمولا به فى المدينة قبل الهجرة.

ويقوم هذا التقويم على الموازنة بين التقويم القمرى والتقويم الشمسى. وهو ما يجعل بعض الشهور ثمانية وعشرين يوما ويصل بعضها واحدا وثلاثين. ومن هنا نفهم سر تحديد الحديث لعدد أيام الشهر القمرى.

لذلك فإن معنى "إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب" إنما يعنى أننا لسنا يهودا، ولا نتبع هذا الحساب العبرى، وسوف نستخدم التقويم القمرى الصرف الذى يبدأ بالهلال وينتهى بهلال الشهر التالى.

وكانت العرب تستخدم تقويما قمرىا مشابها نتجت عنه تسمية بعض الشهور العربية، مثل ربيع الأول وربيع الثانى وجمادى الأولى وجمادى الثانية ورمضان وشوال. والتفسير التقليدى الذى يقول إن تسمية العرب لهذه الأشهر كانت بسبب موافقتها حين التسمية للظواهر الطبيعية لا يبدو قويا. فالأكثر احتمالا أن العرب كانت لمدة طويلة تسمى هذه الأشهر بهذه الأسماء التى تتوافق مع تلك المظاهر بسبب الملائمة بين التقويمين الشمسى والقمرى.

وقد أبطل الإسلام عادة "النسيء" الناتجة عن هذا التقويم فى السنة العاشرة من الهجرة ووصفه القرآن الكريم بأنه "زيادة فى الكفر" (التوبة 37) لأنه يزحزح الأشهر الحرم عن مواقعها فى التقويم القمرى بزيادة أحد عشر يوما على كل سنة قمرية.

وقد بين ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فى خطبة الوداع: "ألا إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهرا: منها أربعة حرم، ثلاثة متواليات ذو الععدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب مضر الذى بين جمادى وشعبان". وهذا يعنى العودة إلى تحديد بداية الأشهر بظهور الهلال.

يضاف إلى هذين التغييرين المهمين أمره صلى الله عليه وسلم بمخالفة اليهود في كثير من معهودات الملبس والمأكل والهيئة والعادات.

لهذا فإن التأويل المعقول لهذا الحديث الشريف أنه أمر من النبي صلى الله عليه وسلم بعدم اتباع التقويم العبري المعمول به حينذاك. ومن هنا لا يمكن أن يتخذ حجة لمنع الاستعانة بالحساب الفلكي العلمي الذي يحدد ولادة الهلال بحسب ظواهر الاقتران والافتراق والابتعاد والاقتراب بين القمر والشمس، ولا يمنع استخدام الوسائل الحديثة في رصد الأهلة.

وخلاصة القول أن التأويلين التقليديين كليهما بعيدان عن المقصود من الحديث . في ما يبدو لي . وهو ما يفسح المجال لنقل النقاش إلى مستوى آخر أكثر فائدة.

*الوطن (العدد 2897)، 1429/9/4هـ/2008/9/4م.

"الأمية" مرة أخرى

أعود في هذا المقال إلى التأمل في الحديث الشريف الذي رواه الصحابي الجليل عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أَنَّه قَالَ: إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ الشَّهْرَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَعَقَدَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّلَاثَةِ. وَالشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا يَعْنِي تَمَامَ الثَّلَاثِينَ ."

وأول ما يلحظ أنه لم يُذكر فيه لفظ "رمضان"، ولا "الصوم" ولا بداية الشهر ولا نهايته، ولا "الهلال". ويثير هذا قضية مهمة عن صلة هذا الحديث بالاحتجاج المعهود لمنع استخدام الحساب الفلكي في إدخال شهر رمضان وإخراجه.

ومن المسائل الجوهرية عند تأمل ألفاظ هذا الحديث السؤال عن إن كانت "ال" التعريف في كلمة "الشهر" هنا للعهد؟ وهو ما يعني الإشارة إلى "الشهر المعهود في أذهان المخاطبين، وهو شهر رمضان"، أم أنها لاستغراق الجنس؟ وهو ما يعني أنها تشير إلى جنس الشهر. وهذا ما يوجه المعنى إلى أن الحديث لا يخرج عن كونه بياناً لعدد أيام الأشهر القمرية، أي أنها لا تخرج عن أن تكون تسعة وعشرين أو ثلاثين.

ومن الواضح أن الذين استدلوا بهذا الحديث الشريف، ومنهم ابن تيمية، والمجلس الأعلى للقضاء في المملكة، على منع الأخذ بالحساب الفلكي في إثبات دخول شهر رمضان وخروجه قد أخذوا هذه الـ"ال" على أنها للعهد، أي أن "الشهر" يعني رمضان، مع أنه لم يذكر فيه . كما قدمت . أي لفظ يتعلق بالصيام أو رمضان.

وإذا قبلنا هذا التوجيه فإن هناك سؤالاً لا بد من الإجابة عنه. وهو: ما دام أن هذا الحديث يمنع استخدام الحساب الفلكي في إثبات دخول رمضان وخروجه فقط، فهل يصح لنا أن نقول إنه لا بأس من استخدام الحساب الفلكي في إثبات أوائل الشهور الأخرى، ومن أهمها شهر ذي الحجة؟ وهل يقبل المجلس الأعلى للقضاء هذه النتيجة المنطقية اللازمة؟

ولو قبل المجلس الموقر هذه النتيجة فمن المؤكد أنها ستؤدي إلى معالجة إحدى المشكلات الصعبة التي يواجهها المسلمون في كل عام، داخل المملكة، وخارجها على الأخص، نتيجة لعدم معرفتهم المسبقة بتحديد بداية شهر ذي الحجة وتعيين يوم عرفة. ذلك أنه سيكون من الممكن لهم أن يحددوا حجوزات رحلاتهم التي لا بد من جدولتها قبل أيام الحج بزمان طويل. كما سيؤدي إلى تمكينهم من تأكيد مواعيد ارتباطاتهم الأخرى التي كانوا يعانون كثيرا من تثبيت مواعيدها بسبب تأخر المجلس في إصدار القرار المحدد لأول شهر ذي الحجة ويوم عرفة.

أما لو كانت "ال" لاستغراق الجنس فيلزم من ذلك أن يمنع استخدام الحساب الفلكي في إثبات أوائل الشهور القمرية كلها، لا رمضان وحده. وهذا ما سيؤدي إلى تكرار الجدل والارتباك المعهود الآن في قضية إثبات بداية رمضان وخروجه مع كل شهر هجري. ولا يمكن أن يتعلل المانعون بأن لرمضان خصوصية عن الأشهر الأخرى.

ومحصلة هذا التحليل أنه لا بد للمجلس الأعلى للقضاء أن يوضح موقفه من هذين التأويلين حتى نتجنب الإرباك غير الضروري.

وننتقل الآن إلى قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الشريف: "لا نكتب ولا نحسب". ومن المستبعد أن يكون المقصود هنا منع الكتابة والحساب بمعنييهما المعهودين. وقد أوضح ابن تيمية هذا الأمر بجلاء.

فماذا يمكن أن نفهم من هذه العبارة، إذن؟ من المؤكد أن في أذهان الذين سمعوا هذا الحديث من الرسول صلى الله عليه وسلم معنى معهودا مقصودا للكتابة والحساب اللذين يمنعهما. فما ذلك المعنى المقصود؟

من المستبعد أن يكون العرب في تلك الفترة يحسبون فلكيا بدايات الأشهر القمرية ونهاياتها. لكننا نعرف أنه كان هناك نظامان حسابيان فلكيان كانا مستخدمين في البيئة الحجازية في تلك الفترة. أحدهما التقويم العبري المعمول به في المدينة المنورة، وأشرت إليه في عدد من المقالات. والثاني التقويم المعهود في مكة وأسواق العرب الأخرى، وكنت أشرت إليه كذلك في بعض المقالات السابقة.

وقد فُرض صيام رمضان في السنة الثانية من الهجرة. وكان من الأولويات التي يجب أن ينتبه لها حينذاك الطرق التي تحدد أول رمضان وآخره. ولما كان الصوم مرتبطاً بشهر رمضان فمن المؤكد أن مشكلة مهمة ستنشأ إذا لم يخلَّص الشهر المبارك من الارتباط بالتقويم الذي كان يلائم بين التقويم القمري والتقويم الشمسي، وهو التقويم العبري المعمول به في المدينة.

ويتضح من هذا أن الكتابة والحساب المنهي عنهما ربما يكونان المتعلقين بالتقويم العبري وحده. ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن له سلطان على مكة حينذاك، ولا على أكثر الجزيرة العربية. ونتيجة لذلك لم يكن بإمكانه . صلى الله عليه وسلم . أن يلغي النظام الحسابي المعمول به خارج المدينة. واستمر العمل بذلك التقويم العبري حتى حجة الوداع، ثم ألغاه القرآن الكريم، وعادت الأشهر القمرية في الجزيرة العربية كلها حرة من الارتباط بتلك العمليات الحسابية التي تلائم بينها وبين الأشهر الشمسية وينتج عنها أن تتداخل بشكل يؤدي إلى زحزحتها لتدخل في الأشهر القمرية التالية لها. ومما يشهد بهذا أن أبا بكر . رضي الله عنه . حج بالناس في السنة التاسعة من الهجرة ووافق ذلك شهر ذي القعدة، كما يقول المؤرخون.

ونأتي الآن إلى لفظ "الأمية". وقد حاول ابن تيمية أن يفسر الارتباط بين الأمية في هذا الحديث وما يرى أنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن استخدام الحساب في إثبات دخول شهر رمضان وخروجه. ومن البين أن محاولات ابن تيمية في هذا الصدد لم تكن مقنعة. ذلك أنه انتهى إلى الدفاع عن "أمية" الرسول صلى الله عليه وسلم وأنها مزية له. لكن المشكل هنا ليس في تبيين فضل أميته صلى الله عليه وسلم، بل في استخدامه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ضمير الجمع "إننا" مما يشير إلى جماعة المسلمين، لا إلى نفسه وحسب.

ويتبين من هذا أن الارتباط بين "الأمية" وعدم الحساب في هذا الحديث ليس واضحاً في تأويل ابن تيمية. ومن المؤكد أن الارتباط سيكون أوضح إن فهمنا الحديث على أنه وصف لحال المسلمين في تلك الفترة، واتخاذ هذه الأمية عذراً لعدم القدرة على الحساب والكتابة فيما يخص الهلال. لكن ابن تيمية يجادل ضد هذا التأويل. فهو يرى أن الله يمتن في القرآن الكريم على المسلمين بأن سخر لهم الشمس والقمر ليعلموا عدد السنين والحساب، وأن كثيراً من الصحابة كانوا يكتبون ويقرأون، وهو ما

ينفي وصف الأمية عنهم. يضاف إلى ذلك أن ابن تيمية يمنع استخدام الحساب في إثبات دخول شهر رمضان حتى مع زوال الأمية.

ونخلص من هذا إلى أنه ربما لا يمكن استخدام هذا الحديث الشريف في الاحتجاج لمنع استخدام الحساب الفلكي. ذلك أن المعنى الذي يظل أكثر وجاهة هو أن الحديث يتضمن إعلان الرسول الله صلى الله عليه وسلم الاستقلال عن متابعة اليهود في المدينة المنورة في مسألة التقويم. فمقتضى هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم يقول إننا لسنا يهودا حتى نتبعهم في تقويمهم، بل نحن أمة أخرى ممن يصفهم اليهود بـ"الأميين"، وهو ما يتطلب الاستقلال عن متابعتهم. ثم يعلن أن عدد أيام الشهر القمري، عموماً، لا تنقص لتصل إلى ثمانية وعشرين يوماً، ولا تزيد حتى تبلغ واحداً وثلاثين يوماً، كما هي الحال في التقويم العبري. فعدد أيام الشهر القمري الآن إما تسعة وعشرون يوماً أو ثلاثون. وهذا ما يتوافق مع الحقيقة الطبيعية للهلال في أول الشهر الذي يعلن نهاية الشهر السابق وبداية الشهر اللاحق. يضاف إلى ذلك أن عدد أيام الشهر القمري ليست موضع خلاف حتى يُمنع الحساب في حله. أما المشكل فهو تحديد أول الشهر ونهايته، وهو ما لم يشر إليه الحديث الشريف.

ومما يؤيد التأويل بأن "ال" التعريف في هذا الحديث الشريف لاستغراق جنس الشهر أن ابن تيمية نفسه يقول: "وَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ لَمْ يَعُدَّ أَيَّامَ الشَّهْرِ يَتَوَهَّمُ أَنَّ السَّنَةَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ يَوْمًا. وَأَنَّ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثُونَ يَوْمًا فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّهْرُ النَّابِتُ اللَّازِمُ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ". وجاء ذلك في عرضه المفصل لبعض الأحاديث الشريفة المشابهة لحديث "إن أمة أمية".

وربما كان ورود كلمة "الحساب" في هذا الحديث هو ما أغرى القدماء بالاحتجاج به في منع استخدام الحساب الفلكي بسبب عدم معرفتهم ببعض الظروف التي كانت سائدة في المدينة المنورة في تلك الفترة المبكرة.

ويأتي تأويلي هنا في سياق ما قدمته في مقالات سابقة من وجوب البحث المدقّق في سياق الأحاديث الشريفة الخاصة بشهر رمضان وألفاظها لكي نجد طرقاً جديدة لمحاولة الخروج من الاضطراب

المتجدد سنويا في مسألة إجازة الطرق الحديثة في التثبيت من دخول شهر رمضان وخروجه أو منعها.

*الوطن (العدد 2911)، 17/9/1429هـ/18/9/2008م.

المُضَلَّلون الجُدُّ

كانت "الوطن" قد نشرت لي مقالا بعنوان "الخواء العلمي" عرضت فيه إلى الذين يستخدمون منجزات العلوم الطبيعية في تضليل الناس بادعائهم أن هذه العلوم تقول بخلاف ما يقوله من يدعو إلى استخدام نتائج العلوم الطبيعية في حل بعض القضايا المزمّنة، ومنها قضية إثبات دخول شهر رمضان وخروجه. وهذه ممارسة تضليلية معروفة في الثقافة الغربية نفسها.

ومن أمثلة التضليل، محليا! . مداخلة نشرتها "الوطن" في 1429/9/21 هـ بقلم الأستاذ محمد ولي بعنوان "وكالتا الفضاء "ناسا" والأوروبية تؤكدان: لا يمكن تحديد هلال رمضان بالحساب الفلكي". وأورد فيها اتفاق المراكز العلمية العالمية المشهورة المتخصصة في علوم الفضاء على استحالة تحديد وقت رؤية الهلال في بداية الشهر القمري. كما استشهد بعدد من علماء الفلك الأوروبيين والأمريكيين والاستراليين. ويبدو أن غرضه من كثافة الاستشهاد بالمتخصصين أن يُقنع الناس بخطأ القائمين بالاستفادة من الحساب الفلكي في إثبات دخول الشهر وخروجه وأن يوحي بأن هؤلاء يخفون الأدلة العلمية المضادة لما يرونه.

لكنه فات على الأستاذ ولي أن ما يحاول المبالغة في تصويره لا يمثل موضع الخلاف في نقاش هذه القضية. إذ لم يزعم أحد من الداعين إلى الاستعانة بالحساب الفلكي أن هناك درجة معينة يمكن رؤية الهلال عندها بشكل قاطع. وهناك أبحاث كثيرة جدا يقوم بها علماء فلك متميزون في العالم تحاول أن تضع معايير لإمكانية رؤية الهلال لكن هذه الأبحاث لا تزال، مثل ما كانت في القديم، بعيدة عن الاتفاق على معيار موحد. ولم يقل أحد تبعا لذلك بإلغاء الرؤية المباشرة. بل إن هؤلاء يتفقون مع ابن تيمية في قوله: "لَكِنَّ الرُّؤْيَةَ لَيْسَتْ مَضْبُوطَةً بِدَرَجَاتٍ مَحْدُودَةٍ فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حِدَّةِ النَّظَرِ وَكَلَالِهِ وَارْتِفَاعِ الْمَكَانِ الَّذِي يَنْتَازِي فِيهِ الْهَيْلَالُ وَأَنْخِفَاضِهِ وَبِاخْتِلَافِ صَفَاءِ الْجَوِّ وَكَدَرِهِ . وَقَدْ يَرَاهُ بَعْضُ النَّاسِ لِثَمَانِ دَرَجَاتٍ وَآخَرُ لَا يَرَاهُ لِثِنْتَيْ عَشَرَ دَرَجَةً. . .".

ومن المفارقات أن الأستاذ ولي يأخذ من علماء الفلك الذين استشهد بهم ما يريده ويغفل عما يقولونه مناقضا لكلامه. فهو يقول: إن "شريعة الإسلام لم تربط الصيام بولادة الهلال لأن ولادة القمر يختلف تأقيتها باختلاف البلاد والمواقع، . . . ، فماذا يفعل الناس لو اختلف الفلكيون في وقت الولادة. . .".

وهو ما يتناقض مع ما أورده من اتفاق المراكز التي أشار إليها "جميعها" على أنه "يمكن احتساب وقت ولادة القمر بدقة. . .". ولم يفتن إلى خطورة هذا النص على رأيه الذي يشكك في كفاءة الحسابات الفلكية.

ولو رجع لابن تيمية لوجده يقول إن: "الحساب إنما يُقدَّرُهُ عَلَى ضَبْطِ شَبْحِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَجَرِيهِمَا أَنَّهُمَا يَتَحَادَيَانِ فِي السَّاعَةِ الْفُلَانِيَّةِ فِي النُّجُومِ الْفُلَانِيَّةِ فِي السَّمَاءِ الْمُحَادِي لِلْمَكَانِ الْفُلَانِيِّ مِنَ الْأَرْضِ سَوَاءً كَانَ الْاجْتِمَاعُ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ وَهَذَا الْاجْتِمَاعُ يَكُونُ بَعْدَ الْإِسْتِسْرَارِ وَقَبْلَ الْإِسْتِهْلَالِ فَإِنَّ الْقَمَرَ يَجْرِي فِي مَنَازِلِهِ الثَّمَانِيَّةِ وَالْعِشْرِينَ كَمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ ثُمَّ يَقْرُبُ مِنَ الشَّمْسِ فَيَسْتَسِرُّ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ؛ لِمُحَادَاتِهِ لَهَا فَإِذَا خَرَجَ مِنْ تَحْتِهَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ الثُّورَ ثُمَّ يَزْدَادُ الثُّورُ كُلَّمَا بَعُدَ عَنْهَا إِلَى أَنْ يُقَابِلَهَا لَيْلَةً الْإِبْدَارِ ثُمَّ يَنْقُصُ كُلَّمَا قَرَّبَ مِنْهَا إِلَى أَنْ يُجَامِعَهَا وَلِهَذَا يَقُولُونَ الْاجْتِمَاعُ وَالْإِسْتِقْبَالُ وَلَا يَقْدِرُونَ أَنْ يَقُولُوا: الْهَلَالُ وَقْتُ الْمَفَارِقَةِ عَلَى كَذَا. يَقُولُونَ: الْاجْتِمَاعُ وَقْتُ الْإِسْتِسْرَارِ وَالْإِسْتِقْبَالُ وَقْتُ الْإِبْدَارِ. وَمِنْ مَعْرِفَةِ الْحِسَابِ الْإِسْتِسْرَارُ وَالْإِبْدَارُ الَّذِي هُوَ الْاجْتِمَاعُ وَالْإِسْتِقْبَالُ فَالنَّاسُ يُعْبِرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ الظَّاهِرِ مِنَ الْإِسْتِسْرَارِ الْهَلَالِيِّ فِي آخِرِ الشَّهْرِ وَظُهُورِهِ فِي أَوَّلِهِ وَكَمَالِ نُورِهِ فِي وَسْطِهِ وَالْحِسَابُ يُعْبِرُونَ بِالْأَمْرِ الْخَفِيِّ مِنْ اجْتِمَاعِ الْفُرْصَيْنِ الَّذِي هُوَ وَقْتُ الْإِسْتِسْرَارِ وَمِنْ اسْتِقْبَالِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ الَّذِي هُوَ وَقْتُ الْإِبْدَارِ فَإِنَّ هَذَا يُضَبْطُ بِالْحِسَابِ".

فهذه شهادة واضحة على دقة الحساب الفلكي في أمر أكثر غموضا من رؤية الهلال.

ومن أعجب الفقرات في مداخلته قوله: "وكم أتمنى لو أن أصحاب تلك البيانات يسألون أنفسهم عن عوام المسلمين الذين لا سبيل لهم إلى أدوات النظر الحديثة من مراصد وحواسيب لم يكن الإسلام ليربط بها عبادات مكلف بها كل إنسان بشروطه مهما بلغت درجة ثقافته أو قدراته المادية من

سمعية وبصرية، ولا سيما أن الصيام لازم لمسلمي شنقيط لا فرق في ذلك بينهم وبين مسلمي المجتمعات المشغولة " تحضراً بالتلفزيون والإنترنت".

فيبدو في هذه الفقرة أنه يتصور أن العالم لا يزال على صورته قبل نشوء الحكومات المركزية وقبل ثورة الاتصالات الحديثة. إذ يتصور أنه يمكن في الوقت الحاضر أن يوجد فرد من "عوام المسلمين" يعتمد على نفسه في رصد الهلال لكي يصوم رمضان. وقد كان هذا ممكن الوجود والحدوث قبل القرن العشرين الميلادي. أما الآن فالناس جميعا . عاميهم وعالمهم، بدويهم وحضريهم، ومنذ بداية القرن العشرين تقريبا . يتلقون الأخبار عن الصيام والأعياد من عواصم بلدانهم عن طريق البرقيات في البداية، ثم الراديوهات، وهم يحصلون عليها الآن عن طريق التلفزيون والإنترنت. بل إن المسلمين جميعا . عدا نفر قليل من المهتمين . لا يشغلون أنفسهم بمراقبة الهلال، بل ينتظرون ما تعلنه حكوماتهم عن مواعيد المناسبات الدينية كلها.

لهذا كله لا تخرج مداخلة الأستاذ ولي عن كونها تلبيسا على الناس بالالتكاء على شهادات علماء الفلك في أمر لا خلاف عليه وتحويلها إلى أدلة ضد الاستعانة بعلم الفلك في تقرير بداية الشهر القمري. وهي محاولة تسهم في تضليل الناس عن الأسئلة الحرجة التي لابد لنا جميعا من مواجهتها في هذه القضية.

أما الأمر الذي يدعو بعض كبار علمائنا . وفي مقدمتهم الشيخ عبد الله المنيع . عضو هيئة كبار العلماء، وبعض الكتاب، وبعض المتخصصين في علم الفلك، إلى إثارة هذه الأسئلة في كل عام أننا نقع دائما ضحية لشهادة بعض من يتوهم أنه رأى الهلال مع أنه لم يره حقيقة لسبب بسيط هو أن الهلال لم يكن موجودا فوق الأفق.

ولا يمل الشيخ المنيع من تكرار القول في كل عام بأن علم الفلك يمكن أن يساعدنا في تمييز الشهادة الحقيقية بروية الهلال، وذلك حين يقرر الفلكيون أن الهلال فوق الأفق، من الشهادات الواهمة التي تأتي لتشهد برويته وهو قد غاب قبل الشمس.

ويلخص رأيه ما يقوله في مقال نشرته جريدة الرياض في 1429/6/24هـ: "أما الباطل من هذا القول فهو الأخذ بشهادة من يدعي الرؤية . بعد إجراءات تعديله . وذلك قبل ولادة الهلال إذ هي شهادة لم تتفك عما يكذبها إذ كيف يرى الهلال متخلفاً عن الشمس بحيث تغيب قبل غيابه والحال أنه لم يولد بعد فهو لا يزال متقدماً على الشمس فهو غربها وهي شرقه . فهي شهادة باطلة لا يجوز سماعها فضلاً عن قبولها فنحن حينما نقول بالأخذ بالحساب الفلكي نحصر هذا القول في النفي دون الإثبات فإذا قال علماء الفلك بأن الهلال لا يولد إلا بعد غروب الشمس وجاء من يشهد برؤيته بعد غروب الشمس والحال أنه لم يولد فهذه الشهادة غير صحيحة وباطلة وإن كانت من جملة شهود عدول . فهذا وجه الأخذ بالحساب فيما يتعلق بالنفي ."

لكن جهود الشيخ ابن منيع لا تجد صدقاً عند أصحاب القرار في هذه المسألة . إذ لا نزال نقرأ أن " . . من يدعون أن الحساب قطعي الدلالة لا يؤيدهم نص من الشارع والتحليل والتحريم، والأمور القطعية إنما تكون بالحس والرؤية أو خبر الصادق المصدوق، وليس لديهم شيء من ذلك إنما معهم حساب قد يزيد وقد ينقص، فالذين شهدوا الرؤية العام الماضي حوالى عشرة أشخاص في أربعة أماكن مختلفة بالسعودية، فهل يرد مثل هؤلاء لقول حاسب قد يخطئ أو يصيب؟ (و) أن ما يقوله أهل الحساب الفلكي مجرد ظنون يدعونها أموراً قطعية، (وأن) هذا الأمر الذي يدعون قطعيته سبقهم قائلون به وتصدى لهم آخرون وردوا عليهم، فالصحابة والتابعون أجمعوا على عدم الاعتماد على الحساب في الصيام والفطر، وما يقوله أهل الحساب ليس عمدة ولا يصح أن ترد به الشهادة" (جريدة المدينة، 1429/8/29هـ).

ويشهد هذا بمدى الفجوة العلمية التي تفصل بين من يقول بهذا القول ومعرفة حقيقة المسألة المثارة . وكان يحسن به أن يطلع على علم الفلك الحديث، وهو أمر متيسر؛ فقد استطاع الشيخ ابن منيع، مثلاً، أن يحمل نفسه على الاطلاع عليه حتى تمكن من فهم دقائقه . فلماذا لا يقتدي به بعض علمائنا الأفاضل؟

وملخص القول أن مداخلة الأستاذ ولي لا تعدو أن تكون محاولة قاصرة لدعم الرأي التقليدي، وإن حاول التلبس على الناس وتضليلهم عن حقيقة المسألة موضع النقاش .

وأخيراً، فإن ورقة التقويم ليوم 29 من رمضان تتضمن ملحوظة مفادها أن القمر يغرب قبل الشمس
بثمان دقائق في أفق مكة المكرمة. فهل ستؤخذ هذه الملحوظة بجد، أم ستقبل شهادة الواهمين برؤية
الهلال في تلك الليلة!!؟

*الوطن (العدد 2918)، 1429/9/25هـ/2008/9/26م.

مزيد من التضليل

أشرت في مقال الأسبوع الماضي إلى تضليل الناس باستخدام منجزات العلم للمجادلة ضد العلم نفسه، وتحدثت عن نموذج من هذا التضليل في مسألة رؤية الهلال. ويبدو أن هذا التوجه قوي؛ إذ لا يزال أناس يصفون أنفسهم بأنهم باحثون شرعيون متخصصون في رؤية الأهلة أو "باحثون فلكيون" يأتون بما يكون صرفاً عن القضايا مثار النقاش ويشككون في منجزات العلم في مسألة إثبات دخول شهر رمضان وخروجه المثارة حالياً.

ومن الأمثلة الأخيرة على هذا التضليل ما نشرته "الوطن" (1429/9/26هـ) منسوباً لـ "الباحث الشرعي المتخصص في رؤية الأهلة"، الأستاذ عبد الله علي بن جوير، في رده "على علماء الفلك . . . والذين يطالبون برد مسألة الشبهة في رؤية هلال شهر رمضان المبارك وغيره إليهم من خلال 33 نقطة".

والقول المختصر في هذه النقاط التي حشدها أن أكثرها ليس إلا إعادة صياغة للموقف التقليدي من القضية. بل إن بعضها يتخلف خطوات واسعة وراء الموقف التقليدي نفسه. هذا مع أن المؤمل في "الباحث الشرعي" المعاصر أن يضيف شيئاً جديداً.

وتنفي بعض هذه النقاط حق المسلمين في الحديث عن هذه القضية بحصرها ذلك الحق في الهيئات الرسمية التي كلفها ولي الأمر بذلك. ومع ما في هذا من حجر على حرية التفكير والتعبير فهو يغفل عن قضية مهمة تتمثل في أن الباعث لإثارة هذه القضية كل عام إنما هو الخلاف بين هذه المؤسسة والمتحدثين عن هذه القضية من خارجها بسبب الأخطاء الكبيرة التي تصل إلى 90% في إدخال شهر رمضان وإخراجه نتيجة لاعتماد المؤسسة على الشهادة بالرؤية البصرية وحدها (تعقيب المشروع الإسلامي لرصد الأهلة، "الوطن"، 1429/9/27هـ). ومما يبرهن على صحة هذه الإحصائية الخطأ في إدخال شعبان ورمضان وشوال هذه السنة.

ويشهد بعمق هذه المشكلة ما يقوله الأستاذ ابن جوير من أن " . . . المشاهد هو أن يعلن الحاسبون باستحالة الرؤية فينتقم 20 شاهداً من جميع المناطق بإثبات رؤيته على وجه لا يتغير!"

ومن وقفاته التي ينبغي الوقوف عندها الوقفة السابعة، وفيها أن: "العمل بالحساب الفلكي وأقوال الحسابين يتضمن الطعن في القضاة والشهود العدول. . .". ومن الحديث المعاد القول إن القول بعدم صحة شهادة الشهود الذين يشهدون بأنهم رؤوا الهلال في وقت لم يكن الهلال موجودا فوق الأفق ليس طعنا في نياتهم ولا في عدالتهم ولا في القضاة الذين يثبتون شهادتهم. لكن هذا لا ينفي أن الإنسان معرض دائما للوهم وخداع البصر خاصة في أمر دقيق مثل رؤية الهلال. وكون هؤلاء "عدولا" لا ينفي إمكان تعرضهم للتوهم وخداع البصر. أما القضاة فإنهم يكتفون بالتأكد من "عدالة" من يتقدم للشهادة، وهذا هو المعيار الوحيد الذي يعتمده. ولذلك فإنهم غير ملومين لأنهم محكومون بالقواعد التي يقرها المجلس الأعلى للقضاء، وهو الذي يكتفي بالتنبث من "عدالة" الشاهد ولا يلتفت إلى أي معيار آخر.

ومن الأمور اللافتة في هذه الوقفات أنه يزعم أن العلماء السابقين (كابن سريج والإمام السبكي الشافعي) الذين يروى عنهم الاعتداد بالحساب الفلكي قد تراجعوا عن آرائهم تلك. أو أنهم كانوا "واهمين" في روايتهم عن شيوخهم. ومن ذلك أن ابن سريج . . . قد وهم في نسبة هذا القول للشافعي أما ابن السبكي فهو تبع قول ابن سريج وقد اتضح غلط ابن سريج في نقله عن إمامه. . . بل يصل بهذا التوهيم إلى المعاصرين فيقول إن الشيخ أحمد محمد شاكر . مؤلف الرسالة المشهورة التي يرى فيها الأخذ بالحساب الفلكي . . . قد . . . تراجع عن القول وأشار إلى أن ما ذكر في رسالته كان بحثاً لا تقريراً وانتهى إلى القول بالاكْتفاء بالرؤية الشرعية واطراح الحساب الفلكي وذلك للنصوص الشرعية الصحيحة الصريحة بذلك".

لكن هذه التوهينات تتناقض مع احتجاج الشيخ يوسف القرضاوي في بحثه الموسع بعنوان "الحساب الفلكي وإثبات أوائل الشهور"، المنشور في موقع إسلام أون لاين، في 10/10/2004م، بابن سريج والسبكي وشاكر. فقد احتج بآرائهم على أنها ثابتة عنهم. ومن المستبعد أن يخفى أمر هذه التراجعات والأوهام على مثله.

وتتضمن بعض الوقفات تلبيسا على الناس بتضليلهم عن القضية المثارة. ومن ذلك ما يقوله في الوقفة الرابعة عشرة من . . . اضطراب الحساب وتناقضهم وانقسامهم إلى أكثر من 10 فرق في

إثبات الشهور القمرية وإمكان الرؤية وعدمها، وهذا يرفع الثقة بأقوالهم". ويستدل على ذلك بقول ابن تيمية ". . . ليس لأحد منهم طريقة منضبطة أصلاً. فإن الله سبحانه لم يجعل لمطلع الهلال حساباً مستقيماً".

وقد بينت في المقال السابق معنى كلام ابن تيمية وأنه محصور في تحديد الدرجة التي يمكن أن يرى الهلال عندها. ولا ينسحب كلامه على إثبات ولادة الهلال، كما يوضح نصه الذي استشهدت به. ويلجأ الأستاذ ابن جوير، مثله مثل الأستاذ ولي، إلى الاحتجاج بما يقوله بعض المتخصصين في الفلك دعماً لرأيه. فهو يستشهد بما قاله الدكتور محمد صبيان الجهني في بحثه "الحساب الفلكي بين القطعية والاضطراب" من ". . . أن القائلين بالحساب الفلكي انقسموا إلى أقسام كثيرة أجزأها في 10 أقوال".

وكنت قد ناقشت آراء الدكتور الجهني في مقال نشرته "الوطن"، (1426/9/10هـ) بينت فيه المآخذ على ذلك المقال، وهو مقال يدخل في باب الاحتجاج بالعلم في مواجهة العلم نفسه.

ومن المفارقات اللافتة أن الأستاذ ابن جوير يستشهد بكتاب "مبادئ الكونيات" للأمين محمد كعوره، على ". . . أن القول بظنية الحساب وعدم قطعيته يعتبر شهادة من أرباب الفلك أنفسهم". ووجه المفارقة أن الأمين كعوره يخصص صفحات كثيرة في كتابه عن كيف تؤثر النجوم على مصائر البشر. وهذا تنجيم واضح كان يكفي أن يلغي حجيته في عرف أي سلفي!

وتمثل الوقفة الثانية والثلاثون مجمل رأيه في هذه المسألة. فهو يقول فيها: "الهلال الشرعي هو الذي تتحقق فيه الرؤية البصرية الواردة في النصوص الشرعية ويهل الناس (الشاهد العدل) برؤيته، وليس متعلقاً بالاقتران، أو الولادة الفلكية، أو كونه يرى في اليوم الثاني، أو طول مدة مكثه في الأفق أو قصرها. . .". ويمثل هذا القول تخلفاً حتى عن ابن تيمية الذي تكلم عن الاستسرار والاقتران والإبدار والكسوف والخسوف وكونها تضبط بالحساب.

وامتداداً لهذا التلبيس عن طريق الاستشهاد بالمتخصصين في الفلك ضد الأخذ بالحساب الفلكي يستشهد بما يسميه تناقض الفلكيين واختلافهم ". . . وهم في بلد واحد". كما حدث في 1428هـ من

قول ". . . الباحث الفلكي محمد الشايحي بأن الأربعاء هو اليوم الأول من رمضان وأفاد الباحث الفلكي الزعاق بأن الخميس هو اليوم الأول من رمضان".

ويقود هذا إلى الحديث عن الإرباك الذي يتسبب في إحداثه كل عام "الباحث الفلكي" محمد الروضان الشايحي. ومنه ما نشرته صحيفة الجزيرة (1429/9/27هـ) من إعلانه ". . . أن يوم الثلاثاء الموافق 30 سبتمبر 2008م سيكون أول أيام عيد الفطر المبارك. . .". و"أضاف أنه عند غروب شمس يوم الاثنين عن منطقة الرياض يكون الهلال قد تأخر عنها شرقاً بمقدار درجة تقريباً، . . . حيث يمكث في الأفق خمس دقائق بعد غروب الشمس، وتزداد مدة المكث إلى أكثر من ثماني دقائق في المغرب العربي، وتمكن رؤيته حال صفاء الجو ليصبح يوم الثلاثاء هو عيد الفطر المبارك".

وتتناقض هذه الحسابات مع الحسابات التي أصدرتها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، والمشروع الإسلامي لرصد الأهلة (الوطن، 1429/9/27هـ)، وتأكيد أحد المتخصصين السعوديين أن ". . . جميع علماء الفلك وهواة علم الفلك ووكالة الفضاء الأمريكية ناسا ووكالة الفضاء الأوروبية وتقويم أم القرى . . . (يؤكدون) أن القمر سوف يغيب قبل غياب الشمس بثمانى دقائق في سماء مكة المكرمة في مساء يوم الاثنين 1429/9/29 الموافق 2008/9/29 (و) هذا الإجماع يؤكد صحة الحسابات الفلكية فيما يخص موعد غروب الشمس وغروب القمر".

ومزاعم الباحث الشايحي هي السبب الكامن وراء التهمة الشائعة التي يحتج بها المعارضون للاستعانة بالحسابات الفلكية وموداها أن "علماء الفلك يختلفون". أما علماء الفلك المتخصصون في العالم أجمع فلا يختلفون في حساباتهم بهذا القدر. وسبب هذا الإرباك أن بعض الهواة، مثل الأستاذ الشايحي، يستخدمون طرقاً حسابية لا تتفق مع الطرق العلمية المنضبطة التي يستخدمها المختصون في العالم كله. بل ربما كانت تصريحاته سبباً في توهم رؤية الهلال في غير أوانه.

ويوجب هذا التفريق بين الفريقين، كما يجب ألا تستخدم تصريحات الهواة سنداً للتشكيك في الحسابات الفلكية العلمية التي تصدرها المراكز العلمية المرموقة في المملكة والعالم.

وملخص القول أن هذه المسألة البسيطة ما كانت لتصل إلى هذا المستوى من الإرباك لو استخدمنا منجزات العلم في التعامل معها بعيدا عن تلبيسات المضللين.

*الوطن (العدد 2925)، 1429/10/3هـ/2008/10/2م.

أبو الهول "السعودي"

كلنا يعرف "أبو الهول المصري". ذلك التمثال الهائل الرابض على هضبة الأهرام خارج القاهرة. يتصف هذا التمثال الضخم بصمته العجيب وجموده في وضع المتحفز. وقد ظل قرونا، على الرغم من جَدَع أنفه وتعرُّضه لعوادي الزمن وتعرية عوامل الطبيعة، محافظا على تحفزه المتكبر. والحركة الوحيدة الظاهرة في محيطه إتيانُ الناس إليه لاستكناه أسراره وأخذ العبرة من حاله.

والسؤال الآن: مَنْ "أبو الهول السعودي"؟ وأقوى المرشَّحين . في ظني . هو "مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية". ليس هذا تشبيعا على هذه المؤسسة، فلا أظن أحدا يشك في أنها تتشابه إلى حد بعيد مع نظيرها "المصري" في الخصائص التي ذكرت.

وواجبي الآن تبيين الأمور التي تجعلني أصف هذه المؤسسة العملاقة (!) بهذا الوصف.

نعرف جميعا أن أحد أهم المشاريع العلمية التي تفتخر بها هذه المؤسسة تصميمُ تقويم أم القرى الذي يبين أوائل الأشهر القمرية الاثني عشر، ومواعيد الصلاة في عدد من المدن الرئيسية في المملكة. وهو تقويم تعتمد مؤسسات الدولة كلها في التعامل مع موظفيها ومع المواطنين عموما، وتعتمده الهيئات الدينية الرسمية في تحديد مواقيت الصلاة وتدافع عن صحته في هذا الشأن.

لكن الهيئات الدينية هذه لا تعترف بتحديد هذا التقويم لبداية سبعة أشهر من السنة، وتطلب من الناس أن يتحروا (أي يبحثوا) عن أهلتها "النائهة" في السماء، وتستشهد على رؤيتها بأناس توثِّقهم هي وتعذلِّهم وتميِّزهم على غيرهم من المهتمين بتقديم ما يشهدون به على ما يقوله المتخصصون في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

ويمكن النظر إلى تصرُّف هذه الهيئات بهذا الشكل على أنه تشريع لفصل الدين عن الدولة؛ ذاك أن للدولة تقويمها الهجري المدني الذي يحدد أوائل الشهور كلها، أما تلك الهيئات فلها تقويمها "الديني" الخاص المستقل عن التقويم الرسمي الذي تسير عليه الدولة في شؤونها المدنية.

والمتوقع من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية . أمام هذا الرفض الجزئي للتقويم الذي تصممه . أن تهب للدفاع عنه، وأن تصعد القضية وترفعها إلى ولي الأمر، وتتوجه إلى الرأي العام بإعلان رأيها في مسألة الهلال وتدافع عن حساباتها الفلكية، وتورد البراهين العلمية على صحتها من خلال دعوة المواطنين إلى أماكن الرصد الفلكي ليروا بأهمات أعينهم اتفاق ظهور الهلال مع حساباتها.

لكن المشاهد سنويا أن هذه المؤسسة العلمية "المحترمة!" تصمت صمت التماثيل، ولا تعلن عن رأيها حين يكذب الشهود ما تعلنه عن الهلال. بل إنها تفعل ما هو أغرب؛ فهي توجه "تعميما" دوريا ملزما للمتخصصين في الفلك من منسوبيها تمنعهم فيه من الحديث إلى وسائل الإعلام عن هذه المسألة وتوجب عليهم عدم الاتصال بالرأي العام بأية صورة.

ولا بد أن يتساءل المراقب أمام هذه الظاهرة الغريبة عن سبب هذا الصمت المريب الذي يتكرر في كل مناسبة تتعلق بالإعلان عن رؤية الهلال.

والمراقب معذور إن بحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا الصمت الغريب. وربما جاز لي . بوصفي أحد المتطفلين . أن أشير إلى سببين ممكنين لهذا الصمت.

وأولهما أن هذه المؤسسة التي شارفت سِنَّ القواعد لا تزال ترى نفسها شابة حيية تتورد وجنتاها حين يطلب منها التحدث علنا إلى الناس. وهي لا تزال تعد صوتها "عورة" يجب ألا يتجاوز الأسوار العالية التي تحيط بها وتسد عليها منافذ الشمس والهواء والاتصال بالناس. لذلك فهي تفضل "السّتر"، وتبتلع . محتسبة . مرارة الإهانة بصمت، شاكية أمرها إلى نفسها، ثم تتحامل على جراحها فتشدد على منسوبيها بأن يكتموا أصواتهم مخافة الفضيحة!

أما السبب الثاني فهو أن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لا تثق بصحة حساباتها الفلكية. وهذا ما يجعلها تؤثر الصمت حتى لا يفتضح أمرها وتتعرض للمساءلة. وربما كان هذا السبب أكثر معقولا، ذلك أنها لو كانت واثقة من حساباتها لوجدت الأعذار التي تبيح لها مقاومة الظن بأن صوتها عورة فتصرخ بملء فيها بما تراه.

وأمام هذا الاحتمال القوي فإنني أعلن . أصالة عن نفسي، ونيابة عنها فقط . بأنني لم أعد أثق بتقويم أم القرى الذي تنجزه هذه المؤسسة، ليس في مسألة الهلال وحسب، بل في مواعيد الصلاة التي تحددها كذلك. فما دامت لا تثق . هي . بحساباتها عن الشهور فالأحرى ألا تكون واثقة بحساب مواعيد الصلاة الأكثر خفاء. ومن هنا فإنني أدعو المؤذنين وأئمة المساجد إلى عدم الوثوق بمواعيد الأذان التي تضمّنها هذه المؤسسة أوراق تقويمها غير الموثوقة.

بل لم أعد أثق بأي بحث "علمي" يصدر عنها؛ لهذا أدعو المصالح الحكومية التي تتعاقد معها للقيام بأبحاث خاصة بها أن تتخلى عن التعامل معها، لأنها لا تثق هي نفسها بما تنجزه من بحوث علمية. وخطؤها في بحث واحد يجعل الاحتمال قائما أنها ستخطئ في أبحاث أخرى. فوفروا أموالكم . رحمكم الله . ولا تنفقوها في غير محلها.

أما أنتم أيها الفلكيون الذين تعملون في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية فإنني لم أعد أثق بكم لعدم ثقتي بتقويم أم القرى، و لم أعد أثق بكم لأنكم ضحيتم بحرية التعبير التي توجبها إنسانيتكم وكونكم مواطنين سعوديين تقع عليهم مسؤولية تنوير الرأي العام بالقضية التي تزعمون أنكم تعرفون عنها أكثر مما يعرف عنها الآخرون.

إنني لم أعد أثق بكم، فاذهبوا، "فارقونا"، "حلّوا عنا"! . أنتم ومزنيكم الذي ضلّتموه طويلا بحساباتكم الخاطئة . إلى مخابئكم التي تسمونها "مختبرات" داخل تمثال أبي الهول. اهنؤوا بالقاعات المكيفة البعيدة عن ملامسة الطبيعة والتعامل معها مباشرة. استمروا في "التهيؤات" التي تأخذ بألبابكم داخل ذلك البرج العاجي الذي يحتل مساحة كبيرة وموقعا مهما في مدينة الرياض كان الأولى أن يستخدم لمصالح أخرى تهتم المواطنين أكثر من الترهات التي تسمونها حسابات فلكية.

إننا في غنى عنكم. إننا في تطبيقنا للسنة التي تريدون صرفنا عنها نعتمد على الشهود بالرؤية البصرية المباشرة، وهم الذين تشهد لهم إنجازاتهم بقدرات لا تتوفر لكم ولا لتلسكوباتكم المعطوبة. وسأسرد عليكم بعض هذه القدرات التي يتمتع بها "شهودنا".

إن تجاوز بعضهم سن الثمانين لم يمنعه أن يتذكر . بعد ثلاثة أيام . أنه رأى الهلال في أول ليلة بارزا بعد أدائه السنة الراجعة بعد صلاة المغرب، ويستطيع بعضهم أن يرى النجوم في رابعة النهار، ويرى بعضهم الشمس قرصا أحمر لا أشعة لها، ويتابعها طوال النهار ليرى الهلال قريبا منها لا يحجبه وهج أشعتها، ويستطيع بعضهم رؤية الهلال قبل غروب الشمس بأربع دقائق، وبعد غروبها بدقيقتين، ولم يمنع صفاء رؤيته وهج أشعتها كذلك.

إنكم تتفاخرون بحصولكم على شهادات الدكتوراة في علم الفلك من جامعات غربية مرموقة، لكن مؤهلات شهودنا تتفوق على مؤهلاتكم المزعومة. فمن مؤهلات شهودنا أنهم "رعاة إبل وشاء"، ويعرفون منازل القمر لأنهم يسكنون الفقر البعيد عن ملوثات المدن، ولم يفسدهم النظر في مناظيركم المنقوبة.

وقد تحقق تفوقهم عليكم حين خرجتم أيها "المهندسون" بـ"دفاتركم" و"شاشاتكم" لترصدوا الهلال في الجبل الذي يرصده منه أحد أبرز شهودنا. وأنتم تتذكرون أن ذلك "الرائي" (على وزن "الهاوي" و"الهاوي"!) تحداكم بأن "الهلال سيخرج من يمين الجبل" وزعمتم أنه "سيخرج من شمال الجبل". وكانت المفاجأة أن الهلال خرج من المكان الذي حدده هو، ورجعتم مهزومين إلى مخابئكم. أنتم تعرفون أن هذا الشاهد البارح يستطيع أن يحدد مكان الهلال بعد غروب الشمس في أول ليلة وهو داخل القبة الفلكية التي كنتم تخططون فيها لإثبات عدم كفاءته في رصد الهلال.

إن مترائنا يضربون بأبصارهم نحو الأفق، فإذا لم يروا الهلال انحنت أبصارهم وراء الأفق ليجدوه هناك، ثم يعودون إلينا بالشهادة الموثوقة بأنهم رأوه.

دعوكم أيها الفلكيون من التبجح بمعارفكم الفلكية؛ فنحن لدينا "مضللونا الجدد" الذين استطاعوا أن يتصلوا بعلماء الفلك الذين تتباهون بأنكم تقرأون أبحاثهم. وقد أثبت هؤلاء بأن أولئك العلماء يقولون أشياء تتناقض مع ما تظنون أنكم تعرفونه، ومع ما تحاولون إيهامنا به من معارفكم المزعومة.

وأزيدكم من الشعر نصف بيت؛ فنحن لدينا فلكيون الموثوقون الذين لا يزالون يؤمنون أن الأرض مسطحة وأنها لا تدور. وهذا ما جعلهم يتبأون بنجاح في كل عام بأن القمر سيكون موجودا فوق

الأفق في ليلة تزعمون أنه لن يكون هناك. وقد أثبتت الحالات الماضية . ومنها هلال شوال هذا العام . أن حساباته أصح من حساباتكم، وقد رأى متراوفا الأكلفاء الهلال في الليلة التي تنبأ بأنه سيرى فيها على الرغم من وجوده تحت الأفق!

أما أنت . أبا هولنا العزيز: فإن الأمر يقضى في غيابك وحين تحضر لا تستأمر . فانعم بصمتك، وتمتع بجمودك وتباعذك عن مواطنيك الأحياء . وستظل . أبا هولنا . لا تفيد في شيء . كأبي الهول المصري . إلا أن تكون مزارا لأخذ العبرة من حالك .

*الوطن (العدد 2932)، 10/10/1429هـ/9/10/2008م.

لغة "البيان"

أصدر مجلس القضاء الأعلى بيانا يوم السبت، الأول من شهر ذي الحجة - بتقويم أم القرى، حدد فيه أن السبت هو بداية شهر ذي الحجة لهذا العام.

وبدأ البيان بعبارة صيغت بطريقة لافتة للنظر، وهي: "قلعدم تقدم من يثبت بشهادتهم دخول شهر ذي الحجة لهذا العام 1429هـ ليلة الجمعة الموافق 30 ذي القعدة وإكمال شهر ذي القعدة ثلاثين يوما. . ." (الوطن 1429/12/2هـ).

ولست أدري سبب هذه الصيغة غير الواضحة التي تثير بعض التساؤل. فهل تدل على أن بعض الشهود تقدموا فعلا للشهادة برؤية هلال ذي الحجة مساء التاسع والعشرين من ذي القعدة ولم يأخذ المجلس بشهادتهم، ربما لـمأخذ عليهم تقدر في "عدالتهم"؟ أم تدل على أن المجلس تحقق من عدم دقة شهادتهم فردّها؟ (ويشير هذا إلى إمكان أن يقع بعض الناس في الوهم فيشهدوا بما ظنوه هلالا).

غير أن العبارة ربما توحى باحتمال آخر؛ ذلك الاحتمال هو أن الشاهد "المعروف" الذي "يوثقه" المجلس في العادة ويأخذ إما بشهادته أو بمشورته في شهادة الذين يتقدمون للشهادة برؤية الهلال لم يشهد هذه المرة، ولم يشر بقبول شهادة أي من الشهود، وهذا ما جعل المجلس يتوخى الحذر فلا يقبل شهادة أي شاهد ممن تقدموا بادعاء رؤية الهلال.

وكان الأولى أن تصاغ هذه العبارة بشكل واضح لا يسمح بإثارة هذه التساؤلات أو غيرها. إضافة إلى هذه الملحوظة فإن بيانات المجلس الموقر تتضمن دائما بعض الألفاظ التي كان يحسن عدم استخدامها لأنها ربما تُحدث بعض اللبس. ومن هذه الألفاظ التي يستخدمها المجلس في بياناته التي يصدرها عند طلبه من "المسلمين" ترائي الأهلة لفظ "بلد"، كما تظهر في الجملة التالية التي يتكرر إيرادها في البيانات: "ويرجو المجلس ممن يراه إبلاغ أقرب محكمة إليه وتسجيل شهادته لديها أو إبلاغ الجهة التابعة لأمانة المنطقة في بلده إذا لم يكن في البلد قاض لتسهيل له مهمة الوصول لأقرب محكمة".

والواضح أن استخدام كلمة "بلد" هنا استخدام قديم كان له دلالة معينة لم تعد قائمة، بل ربما تحولت هذه الكلمة إلى كلمة "عامية" كانت تستخدم في المنطقة الوسطى للدلالة على القرية أو المنطقة.

وقد أدى هذا اللفظ إلى لبس كبير في خارج المنطقة الوسطى حين استخدم في بيان "ثبوت" رؤية هلال شوال هذا العام الذي وردت فيه الجملة التالية: "فقد ثبت شرعا لدى مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رؤية هلال شهر شوال لعام 1429، مساء أمس الاثنين الموافق 1429/9/29 هـ حسب تقويم أم القرى بشهادة عدد من الشهود النقاة في عدد من البلدان. . ." (الوطن 1429/10/1 هـ). فقد أدى هذا اللبس إلى أن يفهم عدد كبير من الناس خارج المنطقة الوسطى أن "البلدان" هنا تعني "الدول"، وهو ما يعني أن هلال شوال لم ير في المملكة فقط بل رأي كذلك في عدد من الدول الأخرى! لذلك أدت هذه الصيغة إلى اطمئنان أولئك الناس لصحة رؤية الهلال في تلك الليلة، مع أن الهلال غاب قبل غروب الشمس بثمان دقائق، ولم ير في مساء يوم العيد بالعين المجردة، ورئي بصعوبة بالمناظير المقربة!

ومن الأمور التي تلفت النظر في بيان المجلس الموقر عن بداية شهر ذي الحجة هذا العام أنه صدر متأخرا كثيرا عن الوقت الذي كان يتوقع أن يصدر فيه وهو مساء الخميس الموافق للتاسع والعشرين من ذي القعدة بحسب تقويم أم القرى. ذلك أنه مادام أن أحدا لم تقبل شهادته برؤية الهلال بعد غروب شمس يوم الخميس فيلزم عن هذا أن يوم الجمعة هو المكمل لشهر ذي القعدة. فالأمر واضح جدا وهو ما يسمح بالمسارعة في إصدار البيان لقطع الطريق على التساؤل عن التأخير في إعلان بداية الشهر، وليكون الأمر واضحا لمن يريد الحج أو الارتباط ببعض المواعيد في أيام عيد الأضحى.

وقد فطن الديوان الملكي الموقر لمدى حساسية الناس للتأخر في إعلان مواعيد هذه المناسبات الدينية في بيانه الذي أصدره بناء على بيان مجلس القضاء الأعلى عن رؤية هلال شهر شوال هذا العام. فقد صدر بيان الديوان الملكي بعبارة لافتة للنظر لم يسبق له أن استخدمها في السنين الماضية. فقد قال البيان: "نظراً لأن إعلان رؤية هلال شهر شوال من كل عام تستدعي شرعاً أن يتم التأكد ممن رأى الهلال وكذلك تزكية الشهود النقاة لمن رآه. فقد تم التريث في إعلان رؤية هلال

شهر شوال لهذا العام 1429 حتى ورود بيان مجلس القضاء الأعلى الذي أثبت رؤية هلال شهر شوال من عدة بلدان. وفق بيان مجلس القضاء الأعلى الآتي: . . .".

(ويُلاحظ هنا جمع "ثقة" على "ثقة"، وهو خلاف صيغة جمعه الصحيحة، قال في معجم "لسان العرب": "ويقال: فلان ثقةٌ وهي ثقةٌ وهم ثقةٌ، ويجمع على ثقاتٍ في جماعة الرجال والنساء". والواضح أن سبب استخدام صيغة الجمع الخاطئة هنا هو الاعتماد على بيان مجلس القضاء الأعلى الذي وردت فيه تلك الصيغة الخاطئة).

ويتضمن هذا القول اعتذارا عن تأخر مجلس القضاء الأعلى في إعلان ثبوت رؤية الهلال من عدمها. وربما يتذكر القراء الكرام أنه كثيرا ما يعلن عن ثبوت دخول شهر شوال بعد المغرب مباشرة. وهذا سبب الاستغراب من صدور هذا الاعتذار.

ويجعل هذا من الممكن التساؤل عن دقة القول بأن "رؤية هلال شهر شوال" هي الوحيدة التي تستدعي التأخر من أجل التأكد من صحة شهادة من رأى الهلال وتزكية الشهود "الثقة". ذلك أن هذا التأكد مطلوب في بداية شهر رمضان وبداية شهر ذي الحجة كذلك. أما إن كان هذا التأخير مقصورا على التأكد من "رؤية هلال شهر شوال" فكيف نفسر التأخر في إعلان بداية شهر ذي الحجة هذا العام لأكثر من يوم، ولعدد من الأيام في بعض السنوات؟

ونحن نعلم الآن أنه قبلت شهادة الذين شهدوا برؤية هلال شوال هذا العام على الرغم من عدم موافقتها لحقيقة وضع الهلال تلك الليلة، ولم يسهم الوقت الطويل الذي استغرقه اتخاذ هذا القرار في الوصول إلى النتيجة الصحيحة. ويمكن القول بأن التأخر في إعلان أول شهر شوال هذا العام ربما كان بسبب أنه كان هناك أخذ ورد كبيرين بين المسؤولين عن هذه المسألة، وأنه كان هناك من يعترض على قبول شهادة أولئك الشهود، وهذا هو السبب الحقيقي لانقضاء وقت طويل قبل الوصول إلى ذلك القرار غير الصحيح.

ويلفت النظر أن مجلس القضاء الأعلى يقيس دائما هلال ذي الحجة على هلال رمضان وشوال. ويخالف هذا التمسك المعهود بالنص الذي تلتزم به الهيئات الدينية في بلادنا. فقد نصت الأحاديث

الشريعة التي يستشهد بها المجلس على التمسك بالرؤية البصرية المباشرة للهلال أو إكمال الشهر السابق لإثبات دخول شهر رمضان وخروجه على ارتباط هذا الترائي والإكمال بشهر رمضان المبارك. والسؤال هو: لماذا لا يتعامل المجلس الموقر مع ذي الحجة بشكل مختلف بدل قياسه على شهر رمضان؟

وقد نص البيان على إكمال شهر ذي القعدة ثلاثين يوما. والسؤال هو: على أي أساس أكمل؟ ومن الواضح أن المجلس الموقر لم يصدر بيانا يبين فيه اليوم الذي بدأ به شهر ذي القعدة. وقد نتج عن تقديم دخول شهر شوال يوما أن يكون ذلك الشهر ثلاثين يوما بحسب الرؤية. وهو في تقويم أم القرى تسعة وعشرين يوما.

ويبدو أن المجلس الموقر اعتمد على تقويم أم القرى في تحديد بداية شهر ذي القعدة ونهايته. ومن هنا فإكمال ذي القعدة إنما كان تبعا لإكمال عدد أيامه في تقويم أم القرى. ومن المعروف أن تقويم أم القرى يقوم على الحساب الفلكي اعتمادا على معيارين هما: أن يحدث الاقتران قبل غروب الشمس عن مكة المكرمة وأن يمكث القمر فوق الأفق ولو لدقيقة واحدة فوق أفق مكة المكرمة بعد غروب الشمس. وهذا ما جعل السبت بداية لشهر ذي القعدة في هذا التقويم. فقد كان ارتفاع القمر خمس درجات فوق الأفق بعد غروب شمس يوم الجمعة، وهو ما يجعل رؤيته غير ممكنة.

وخلاصة القول أن المجلس اعتمد فعلا على الحساب الفلكي في عدة أيام شهر ذي القعدة بدلا عن الرؤية مع أن المجلس لا يعتد بالحساب الفلكي أبدا.

ومن تكرار القول الإشارة إلى المشكلات التي يقع فيها الناس من جراء عدم الإعلان المبكر عن بداية الأشهر المتصلة بالمناسبات الإسلامية. وهناك أمثلة كثيرة توردها الصحف لهذه المشكلات. وقد أوردت الصحف أخيرا أن كثيرا من المؤسسات ذات الصلة بالحج أخذت تحدد مواعيدها بالتاريخ الميلادي تجنباً للمشكلات التي تنجم عن هذا الاضطراب في التاريخ الهجري (الوطن، 1429/12/2هـ)، بل إن مجلس القضاء الأعلى نفسه يستخدم في بياناته التقويم الميلادي لتحديد تواريخ الأيام المقصودة.

*الوطن (العدد 2988)، 1429/12/6هـ/2008/12/4م.

لا جديد!

كنت من المستبشرين بنقل مهمة التأكد من دخول الشهور القمرية التي ترتبط بالمناسبات الدينية كالصوم والحج وخروجها إلى المحكمة العليا التي أنشئت حديثاً. إلا أنه يبدو أن المشكلات التي كانت تحف بهذه القضية لا تزال على الحال التي كانت عليها.

ومما يشهد بذلك البيان الذي أصدرته المحكمة العليا عن تحري هلال رجب هذا العام، ونصه ("الوطن"، 1430/6/27هـ):

" . . . وبعد .. فقد ثبت بالرؤية دخول شهر جمادى الآخرة لهذا العام ليلة الاثنين الموافق 1430/6/1 حسب تقويم أم القرى الموافق 25 مايو 2009 ولذا فإن المحكمة العليا في المملكة العربية السعودية ترغب من عموم المسلمين في هذه البلاد تحري رؤية هلال شهر رجب مساء يوم الاثنين الموافق 1430/6/29 ليلة الثلاثاء الموافق 1430/6/30 حسب تقويم أم القرى الموافق 23 يونيو 2009.

وترجو المحكمة العليا ممن يراه إبلاغ أقرب محكمة إليه وتسجيل شهادته لديها، أو إبلاغ الجهة التابعة لإمارة المنطقة في بلده إذا لم يكن في البلد قاض لتسهيل له مهمة الوصول لأقرب محكمة، كما ترحو المحكمة العليا الاهتمام بتراخي الهلال والاحتساب في ذلك لما فيه من التعاون على البر والتقوى".

وهذا النص يكاد يطابق النص الذي اعتاد المجلس الأعلى للقضاء إصداره. ولم يتخلص من بعض الظواهر اللغوية المعتادة، ومنها مصطلح "بلد" الذي كان استخدامه، بالمعنى المقصود به هنا، مقصوراً على المنطقة الوسطى. كما أشرتُ في مقال سابق.

ولم يخل النص من بعض المشكلات اللغوية الأخرى التي تسهم في اللبس؛ ومن أهمها استخدامه كلمة "ليلة" في عبارة "ليلة الاثنين" التي يقول إن هلال جمادى الآخرة رؤي فيها. فمن المعروف أن اليوم في الاستخدام العربي يبدأ بغروب شمس اليوم السابق. ومن هنا فـ "ليلة الاثنين" التي يقول البيان إن هلال جمادى الآخرة رؤي فيها إنما تتصرف إلى "مساء الأحد" الموافق لـ 2009/6/24م، لا "مساء الاثنين" 1430/6/1هـ، الموافق لـ 2009/6/25.

ومن الواضح أن البيان كان يقصد "مساء الاثنين". وهذا استخدام حديث كان على المحكمة العليا أن تُنبّه الناس إلى استخدامها له بدلاً مما تعودوا عليه في بيانات المجلس الأعلى للقضاء حتى لا

توقعهم في اللبس. وقد رفع البيان هذا اللبس باستخدامه عبارة "مساء يوم الاثنين" (!)، عند طلبه تحري رؤية هلال رجب.

وبعيدا عن هذه الفذلكة اللغوية فقد وقعت المحكمة الموقرة في مشكل؛ ذلك أنه إن كان هلال جمادى الآخرة رؤي "مساء الأحد" فطلبها تراءي هلال رجب "مساء الاثنين" هو الذي يوافق التاسع والعشرين من شهر جمادى الآخرة، بحسب تقويم أم القرى. أما إن كانت تقصد أن هلال جمادى الآخرة رؤي "مساء الاثنين" (1430/6/1هـ) فهذا يعني أنها تطلب تحري هلال رجب "مساء الاثنين" الذي لا يوافق 1430/6/29هـ، بل 1430/6/28هـ (بحسب الرؤية). وهذه الليلة ليست "مظنة" لرؤية الهلال. وكثيرا ما كان مثل هذا الطلب، الذي يدعو إلى تحري الهلال في ليلة غير الليلة التي تكون "مظنة" له، سببا في وقوع بعض الذين تعودوا المبادرة إلى الشهادة برؤية الهلال في الوهم فيشهدوا أنهم "راوه" مع أن شهاداتهم لا تتوافق مع الواقع.

زيادة على ذلك فمن المستحيل أن يكون هلال جمادى الآخرة رؤي "مساء الأحد". فقد غرب، كما تقول الحسابات الفلكية المنضبطة، في تلك الليلة عن أفق مكة المكرمة بعد غروب الشمس بعشر دقائق، وكان على ارتفاع درجة واحدة. وهذه الدرجة يستحيل أن يرى الهلال عندها، كما يؤكد ذلك ابن تيمية نفسه.

وهذه المعلومات عن وضع الهلال معروفة للمتخصصين والمهتمين منذ زمن. ويشهد بذلك بيان الشيخ عبد الله بن منيع عن بدايات الأشهر القمرية (صحيفة الرياض، 1430/6/1هـ) الذي جاء فيه: "شهر جمادى الثانية أيامه ثلاثون يوماً. تغرب الشمس مساء الاثنين الموافق 1430/6/29هـ الساعة سبع وست دقائق ويغرب القمر قبل الشمس عند الساعة ست وست وخمسون دقيقة أي قبل غروب الشمس بعشر دقائق وعليه فيكون يوم الثلاثاء تمام الثلاثين لشهر جمادى الثانية ويكون يوم الأربعاء أول يوم من أيام شهر رجب".

فإذا كانت المحكمة العليا تقصد أن هلال جمادى الآخرة رؤي "مساء الأحد" فذلك يعني أنها رؤية خاطئة. وهذا لا ينفي صحة دخول ذلك الشهر في تلك الليلة بحسب المعيارين اللذين تعتمدهما مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لدخول الشهر القمري: أن يحدث الاقتران بين الشمس والقمر قبل غروب الشمس وأن يمكث الهلال في أفق مكة المكرمة لفترة، وإن كانت قصيرة جدا.

ومما يؤكد استحالة "رؤية" هلال جمادى الآخرة "مساء الأحد" إجماع المتخصصين والمهتمين في العالم كله على عدم رؤيته في تلك الليلة، وقد أورد شهاداتهم "المشروع الإسلامي لرصد الأهلة". إلا أن واحدا في ولاية أريزونا الأمريكية ادعى أنه رآه وهو ما شكك في صحته المركز نفسه.

أما في "مساء الاثنين" الموافق للأول من جمادى الآخرة، بحسب تقويم أم القرى، فقد شهد برؤية الهلال عدد كبير من المتخصصين والمهتمين في أنحاء العالم، ومنهم اثنان من المتخصصين السعوديين، هذا مع أن الوقت الذي مكثه الهلال في تلك الليلة لم يكن طويلا (ولم تعلن المحكمة نتيجة طلبها رؤية هلال رجب).

والحاقا بالفضلكة اللغوية التي بدأت بها المقال فقد ختمت المحكمة العليا بيانها بعبارة فيها زيادة عن المطلوب. فقد طلبت ترائي الهلال "مساء يوم الاثنين 1430/6/29 هـ ليلة الثلاثاء 1430/6/30 هـ"، والواضح أن إحدى العبارتين تغني عن الأخرى. وربما كان سبب هذا التزديد أن الذي صاغ البيان يريد . في جمعه بين الاستخدام العربي المعهود والاستخدام الجديد . أن يوحي بأن عمل المحكمة العليا يختلف عن العمل التقليدي للمجلس الأعلى للقضاء!

لهذا كله فإن الخروج من هذا المأزق المؤلف يوجب التخلي عن المنهج التقليدي المعهود في إثبات الأهلة والاعتماد . بدلا عن ذلك . على الوسائل العلمية الحديثة التي توفر الجهد وتقضي على الشك وتجلب اليقين.

*الوطن (العدد 3205)، 1430/7/16 هـ/2009/7/9 م

نِصْفُ خَطْوَةٍ

صيغ البيان الذي طلبت فيه المحكمة العليا ترائي هلال شهر شعبان بلغة مختلفة شيئاً ما عن لغة بيانها الأول الذي طلبت فيه تحري هلال رجب. كما اختلف عن بيانها ذلك، وعن البيانات التي كان يصدرها المجلس الأعلى للقضاء لهذا الغرض، شيئاً قليلاً من حيث المحتوى (الاقتصادية، 1430/7/28هـ).

فقد صيغ بلغة حديثة لم تُستخدم فيها بعض المصطلحات اللهجية التي لا تستخدم في بيئات أخرى وكثيراً ما تقود إلى اللبس. ومن أهمها مصطلح "بلد"، كما أشرت إلى ذلك في مقالات سابقة. أما من حيث المحتوى فقد طلب البيان ترائي هلال شعبان "بالعين المجردة أو بواسطة المناظير". وهذه خطوة غير مسبقة، واعتراف بوسيلة أخرى غير وسيلة "العين المجردة" التي كان الترائي المشروع يكاد يكون محصوراً بها.

وتضمن البيان رغبة المحكمة العليا من "جميع المترائين الانضمام (هكذا!) إلى اللجان المشكلة في المناطق لهذا الغرض". وكان هذا الأمر من أصعب ما يواجه اللجان التي كوّنت بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في 1418هـ. ذلك أن الذين يزعمون الخبرة في الترائي يتهبون دائماً من الانضمام إلى تلك اللجان، حتى تلك التي تذهب لرصد الأهلة من المواقع التي "يرصدون" الأهلة منها.

ومع هذه اللغة الجديدة والمحتوى الذي ينبئ عن توجه جديد إلا أن ممارسة المحكمة لم تتغير، كما يبدو، عن الممارسة المعهودة. ويتبين هذا بوضوح من إدخالها لشهر جمادى الآخرة ورجب وشعبان هذا العام.

فقد أعلنت أنه " . . . ثبت بالرؤية دخول شهر جمادى الآخرة لهذا العام ليلة الاثنين الموافق 1430/6/1 حسب تقويم أم القرى الموافق 25 مايو 2009" (الوطن، 1430/6/27هـ). وكما بيّنت في مقالي السابق (الوطن، 1430/7/16هـ) فإن تلك الرؤية لا يمكن أن تكون صحيحة. وهو ما

يعنى أن أول ليلة من شهر جمادى الآخرة لا بد أن تكون ليلة الثلاثاء الموافق لـ 1430/6/2هـ، بالرؤية الحقيقية.

ولم تُعلن المحكمة، كما لاحظت هناك كذلك، بداية شهر رجب في حينه. لكننا نعرف من البيان الجديد أنها أكملت شهر جمادى الآخرة بناء على "الرؤية" الخاطئة التي أُدخل بها الشهر. يضاف إلى ذلك أن طلبها ترائي هلال رجب ليلة الثلاثاء الموافق لـ 1430/6/30هـ كان يوافق ليلة ليست مظنة للهلال. ويبين ذلك ما ورد في بيان الشيخ عبد الله بن منيع الذي أُشرت إليه في مقالي السابق. فقد ورد فيه (صحيفة الرياض، 1430/6/1هـ) أن: "شهر جمادى الثانية أيامه ثلاثون يوماً. تغرب الشمس مساء الاثنين الموافق 1430/6/29هـ الساعة سبع وست دقائق ويغرب القمر قبل الشمس عند الساعة ست وست وخمسون دقيقة أي قبل غروب الشمس بعشر دقائق وعليه فيكون يوم الثلاثاء تمام الثلاثين لشهر جمادى الثانية ويكون يوم الأربعاء أول يوم من أيام شهر رجب".

وقد بيّن "المشروع الإسلامي لرصد الأهلة" استحالة الرؤية في تلك الليلة. وكما أُشرت في مقالي السابق فإن طلب الترائي في ليلة ليست مظنة للرؤية هو ما يوقع بعض الهواة في الوهم ويجعلهم يشهدون برؤية هلال لم يهل بعد.

ولم تعلن المحكمة بداية شهر شعبان كذلك. وتشير الحسابات الفلكية أنه لا يمكن رؤية هلال شعبان مساء الأربعاء الموافق لـ 2009/7/22م. وهناك ما يشبه إجماعاً من المتخصصين والمهتمين من أعضاء "المشروع الإسلامي لرصد الأهلة" الذين تراؤوا الهلال على أنهم لم يستطيعوا رؤيته بأية وسيلة. ومن هؤلاء عضو سعودي في "المشروع" قرر أنه لم يستطع أن يراه "بالمنظار المقرب، وكانت السماء مغبرة، وكان الهلال على ارتفاع أربع درجات تقريباً". كما أفاد عضو سعودي آخر بأنه "حاول أن يرى الهلال الجديد (مع عضو آخر في المشروع) لكنه لم يستطع أن يراه لا بالعين المجردة ولا بالمنظار".

وتماثل هاتان الشهادتان الشهادات الكثيرة المتواترة من أعضاء "المشروع الإسلامي لرصد الأهلة" الذين ينتشرون في أكثر دول العالم ويخرجون للترائي مستعينين بالمناظير المقربة في مجموعات يفوق بعضها العشرات، ويرصدون الأهلة كل شهر.

ومع ذلك يبدو أن المحكمة أدخلت شهر شعبان ليلة الخميس الموافق لـ 2009/7/23م.

والسؤال الآن: ما الأساس الذي اعتمدت عليه المحكمة في إدخال شهر شعبان تلك الليلة؟ ومن المعلوم أن تقويم أم القرى أدخل الشهر في تلك الليلة اعتماداً على المعيارين اللذين يعتمدهما، وأشرت إليهما مراراً، وهما: أن يحدث الاقتران قبل غروب الشمس، وأن يمكث الهلال في أفق مكة المكرمة بعد غروب الشمس ولو لوقت يسير.

فهل اعتمدت المحكمة في إدخال شهر شعبان على معياري توقيت أم القرى؟ وأنا لا أدري، لكنه يبدو أنها لم تفعل ذلك. وربما كان سبب ذلك ما تسرب من أخبار، لم تعلن عنها المحكمة، تتلخص في أن أربعة من المعروفين بالمبادرة بالشهادة شهدوا بأنهم رأوا هلال شعبان ليلة الخميس.

ورشح أن هؤلاء الأربعة استجابوا لدعوة المحكمة في الانضمام إلى اللجان المشكلة لهذا الغرض. وكانوا بصحبة إحدى اللجان التي لم ير أحد من الأعضاء المتخصصين فيها الهلال الذي رآه هؤلاء، لا بالعين المجردة ولا بالتلسكوبات.

وربما يرجع السبب في قبول المحكمة العليا لشهادة هؤلاء إلى أنها لا زالت تثق بهؤلاء وتزكّيهم، وهو ما يجعلها تطبق القاعدة الأصولية التي تقول "إن المثبت مقدّم على النافي". ويعني هذا أنه إذا تقدم شخص للشهادة بأنه رأى الهلال فإنها لا تلتفت إلى الذين يقولون بعدم رؤيتهم له. وتبقى المهمة التالية أن يُعدّل ذلك الشاهد ثم تُقبل شهادته. وكنت أشرت في مقالات سابقة إلى أن أعمال هذه القاعدة ربما لا يكون وجيهاً بسبب اختلاف الوسيلتين المستخدمتين في الترائي. ومن المؤكد أن الرؤية بالتلسكوب أدق وأصدق من الرؤية بالعين المجردة.

ونعلم جميعا أن هذه الممارسة سبق أن أوقعتنا في مخالفة الواقع الطبيعي للأهله مرات لا تحصى، وجعلتنا موضوعا لنقد المسلمين لما يترتب على تلك الممارسات من مشكلات اقتصادية واجتماعية وفكرية.

*الوطن (العدد 3226)، 1430/8/8هـ/2009/7/30م.

هل ثبوت الهلال بالرؤية حكم تعبدي؟

كتب الأستاذ نجيب يماني مقالا عنوانه "ثبوت الهلال بالرؤية حكم تعبدي أكثر من كونه عقليا" (عكاظ، 1430/8/6هـ). وكان تعقيبا على مقال لي نشرته "الوطن" بعنوان "لا جديد". وما كنت لأعقب على الزميل الكريم لولا أن رأيه هذا منتشر على نطاق واسع.

وخلاصة رأيه أن ". . . عامة أحكام الشريعة تعبدية ولا يخرج (إثبات الهلال بالرؤية) عنها. والحكم التعبدي معناه الامتثال المطلق الخالص لله تعالى لذات الامتثال من غير اشتراط ولا انتظار لمعرفة التحليل ولا التعليل المنطقي لهذه العبادة".

لذلك يرى أنه مع أن الحساب الفلكي "آكد وأدق" من الرؤية البصرية المجردة إلا أننا مطالبون بأن نتراءى الهلال بالعين المجردة حتى إن أوقعتنا في خطأ إدخال الشهر.

ولم يبين الزميل موقفه من تراءى الهلال بالمناظير المقرّبة التي لم تكن معروفة في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم. فهل ينطبق عليها رأيه كذلك؟

وينبغي أن أبين هنا أنني لم أطالب . ولم يطالب أحد غيري من المهتمين بهذا الموضوع . بالاستغناء بالحساب الفلكي وترك التراءى. ذلك أن المطالبة بالاستعانة بالحساب الفلكي والوسائل الحديثة للتراثي بدأت بعد استفحال تكرار الخطأ في إدخال أشهر العبادات الموسمية وخروجها.

أما ما أطالب به . ويطالب به المهتمون الآخرون . فلا يزيد عن وجوب الحيطة حتى لا نقع مرة تلو أخرى ضحايا لوهم الواهمين وحسابات الحُساب المدّعين.

ومن المعاد القول إن الحساب الفلكي علم منضبط يمكن أن يستعان به لتحديد الليلة التي يمكن أن يرى الهلال فيها. ويمكن أن يساعد هذا التحديد في إرشاد المهتمين والهواة والمحتسبين إلى أفضل موضع وزمان لترائيه. وسيحد هذا من المبادرات المتهورة التي نعرف بالتجربة أنها تكون دائما نتيجة لتوهم رؤية الهلال.

أعود إلى مسألة أن تراءى الهلال "مسألة تعبدية" يقوم بها الناس طاعة لله ولرسوله. ولا شك أن في هذا القول سدا لباب الاجتهاد في هذه القضية الدينية. ويخالف هذا ما دأب عليه المسلمون من اختلاف تأويلاتهم لكثير من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة.

ولو اتبع المسلمون ما يقوله الزميل العزيز لما أنتجوا ذلك التراث الفقهي الضخم الذي لا يمكن أن يوصف إلا بأنه إنتاج باهر لعقول لم تخلط بين النصوص الدينية الكريمة التي يجب أخذها بالقبول والتصديق والاجتهادات التأويلية البشرية لتلك النصوص الكريمة.

ومن الأمثلة التي سبق لي أن عرضتها لاجتهادات فقهاء المسلمين التأويلية للنصوص التعبدية ما يختص بتحديد أوقات الصلوات الخمس. فقد حدد الرسول صلى الله عليه وسلم تلك الأوقات بالوسائل التي كان يعرفها الصحابة في وقته. لكن المسلمين . منذ القدم . لم يتوقفوا عند تلك الوسائل بل اجتهدوا في الاستعانة ببدائل لها تتفق مع تطورهم العلمي. ومن ذلك استخدامهم "المزاول" التي تحدد أوقات الصلوات بعد اختراعها بدلا من الوسائل القديمة. ويشهد بذلك أن المؤذنين في الوقت الحاضر . في العالم الإسلامي كله . لا يتحرون أوقات الصلوات بالوسائل التي حددها الرسول صلى الله عليه وسلم، بل يستخدمون التقاويم التي تصممها مراكز الأبحاث الفلكية لتحديد تلك الأوقات. ولم تكن المملكة . منذ تأسيسها . استثناء من هذا على الرغم من اشتهار علمائنا بالتمسك بحرفية النصوص الدينية.

والمثال الثاني هو الزكاة. فلم يعد المسلمون يستخدمون الأوزان والمكاييل التي وردت في الأحاديث النبوية الكريمة التي تحدد الزكاة. فلم يعودوا يستخدمون الصاع والإردب والذراع والقيراط، فهم يستخدمون الآن الكيلو والطن والمتر وغيرها من الوسائل الحديثة.

والمثال الثالث الذي يبين أن النصوص الكريمة إنما يقصد بها غاياتها لا حرفيتها ما يتعلق بوسائل النقل التي تستخدم للحج.

ولو سرنا بموجب ما يقوله الزميل يماني لكننا متعبدين بالذهاب إلى الحج مشيا على الأقدام أو على ظهور الجمال، احتجاجا بقوله تعالى: "وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق" (سورة الحج: ٢٧). فهل يرى الزميل الكريم أننا مطالبون الآن بالذهاب إلى الحج بهاتين الوسيلتين فقط لأننا متعبدون بهذا النص الكريم؟

إن الاقتصار على الحرفية في فهم النصوص الكريمة لا بد أن يؤدي إلى إعنات المسلمين وغمرهم بالمشكلات التي تجد بسبب تغير الأزمان وتطور المعارف. وهو يلغي من تراث المسلمين ذلك الاهتمام الفقهي المبدع المسمى بـ "علم المقاصد" الذي أسهم في التيسير على المسلمين عن طريق تأويل النصوص الكريمة بما يتناسب مع التطورات المجتمعية والعلمية والاقتصادية التي حدثت في تاريخهم.

أما لو اتبعنا ما يقوله الزميل العزيز فإن المكان الملائم الوحيد للإسلام سيكون البيئة الصحراوية للجزيرة العربية عند ظهور الإسلام، وهي التي استمرت إلى أواخر القرن الرابع عشر الهجري.

وهناك أمر يجدر التذكير به هنا . وقد عرضت له في ما كتبته عن هذا الموضوع. ويتلخص في أن الأحاديث الشريفة التي يُحتج بها على وجوب الرؤية البصرية أخذت مقطوعة عن سياقها الذي وردت فيه.

وتبيّن تلك السياقات أن حث الرسول صلى الله عليه وسلم على عدم الصيام وعدم الفطر إلا بعد التحقق من رؤية الهلال إنما يعني فقط إيجابه صلى الله عليه وسلم التثبّت من دخول الشهر. وكان ذلك بسبب أن بعض الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يحتاطون لشهر رمضان فيتقدمونه بيوم أو يومين.

لذلك يمكن أن تؤول تلك الأحاديث الشريفة لا على أنها إيجاب لتراخي الهلال بالعين المجردة بل إيجاب للتثبّت من دخول الشهر بالوسيلة المتاحة. وكانت الرؤية البصرية المباشرة هي الوسيلة المتاحة للصحابة رضوان الله عليهم. وهذا ما يجعل من الممكن الآن التثبّت من دخول الشهر بأية وسيلة ممكنة ومتوفرة للمسلمين.

ولا يمكن أن يعد استخدام وسيلة جديدة للتثبّت من هلال الشهر عصيانا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، كما لا يمكن الحكم على أن تراخيه بوسائل جديدة ليس تعبدا لله تعالى.

*الوطن (العدد 3233)، 15/8/1430هـ / 6/8/2009م.

شهود الاقتران

أشرت في مقال سابق إلى أن أحد المشهورين "برؤية" الأهله يستخدم "الحساب" لمتابعة منازل القمر. فهو يحدّد إن كان الهلال سيمكث بعد غروب الشمس، ويحدد ارتفاعه "وسط الشفق". ووصفتُ طريقة الرصد التي ينتهجها بـ"البدائية"، اعتماداً على ما قاله في مقابلة صحفية، ولقاء مطول مع إحدى القنوات التلفزيونية. وأشرت إلى التناقض بين الأخذ بشهادته التي تعتمد "الحساب" وتجاهل الحسابات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

ويخالف استخدامُ هذا "الرأي" الطرق الحسائية الانطباعَ السائد بأن "الرؤية البصرية المجردة" تعني أن يوجّه أي إنسان نظره إلى الأفق الغربي بعد غروب الشمس بحثاً عن الهلال. ذلك أنه يستخدم طرقاً خاصة به مصطنعة تبتعد عن الطريقة البسيطة في الترائي. ومما يدعو إلى التساؤل أن يأتي المبادرون بالشهادة بالرؤية غالباً من المنطقة التي "يرصد" منها هذا "الرأي".

وقد تبين أن هذا "الرأي" المزمّن لا يعمل وحده، فهو واحد من مجموعة تدعي معرفة "الحساب الفلكي"، وتُعدُّ . قبل كل رمضان . "حسابات" تحدّد فيها غروب الشمس وغروب الهلال ومدة مكثه بعد غروبها.

وتخالف هذه "الحسابات" . دائماً . "الحسابات الفلكية" التي ينجزها المتخصصون في الفلك في المراكز العلمية، كالجامعات السعودية، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في الرياض، وغيرها.

ويزول العجب إذا عرفنا سبب هذه الحسابات الخاطئة. فيسمى أحد المتخصصين السعوديين المنتمين إلى تلك المجموعة بـ"شهود الاقتران"، ذلك أنهم يتبعون طريقة حسابية ميكانيكية تتمثل في أنهم يعرفون " . . . مسبقاً ان الاقتران سوف يحصل قبل غروب الشمس، ثم يحسبون الفارق الزمني بين لحظة الاقتران ولحظة غروب الشمس (في المكان الذي يرصدون فيه) بحيث (أن) كل ثلاث ساعات تعني ارتفاع الهلال درجة فوق الافق والدرجة تعني تأخر القمر بعد غروب الشمس لمدة اربع دقائق وهكذا. . . .".

وهذا "الحساب" هو الذي يوقع هؤلاء في الوهم فيتراءى لهم أن هناك هلالاً فـ"يشهدون" برؤيته واهمين.

وإذا ما أخذ بشهادة هؤلاء فسيقعوننا . لا محالة . في ارتكاب خطأ إدخال شهر رمضان مساء الخميس الموافق 1430/8/29هـ.

وبيان ذلك أن "الاقتران" سيحدث عند الواحدة وثلاث دقائق من ظهر يوم الخميس بتوقيت المملكة. وبما أن الشمس ستغرب في الرياض . غير البعيدة عن المنطقة التي يأتي منها أشهر المبادرين بالشهادة بالرؤية في غير وقتها . عند الساعة السادسة وثلاث وعشرين دقيقة فسيكون الفارق بين الاقتران وغروب الشمس خمس ساعات وعشرين دقيقة تقريباً. وإعمالاً للمعادلة التي يستخدمها هؤلاء فسيكون القمر مرتفعاً فوق الأفق بعد غروب الشمس بأقل من درجتين تقريباً. ولما كانت كل درجة تعني تأخر القمر بعد الشمس بأربع دقائق فيعني هذا أن الهلال سيمكث فوق الأفق ذلك المساء ما يقرب من سبع دقائق!

والواضح أن هذا "الحساب" لا يقيم وزناً لبعض المعطيات العلمية الأخرى إلى جانب معيار "الاقتران". وهي معطيات تؤثر تأثيراً مهماً ينتج عنه غروب القمر في تلك الليلة قبل غروب الشمس بثلاث دقائق في أفق مكة المكرمة.

وتخالف هذه "الحسابات البدائية" الحسابات الفلكية الموثوقة التي صدرت عن المراكز الفلكية العلمية في داخل المملكة وخارجها.

وإذا اكتفينا ببعض الجهات السعودية والخليجية التي أصدرت تلك الحسابات الموثوقة يمكن الإشارة إلى الكتاب الذي أصدرته مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بعنوان "وضع الأهلة لعام 1430هـ"، من إعداد ثمانية من المتخصصين السعوديين فيها. ومما قاله رئيس المدينة في تقديمه للكتاب: ". . . وعليه فلا وجود . بإذن الله تعالى . للأخطاء في الحسابات الفلكية" (ص5).

ويتضمن الكتاب رسداً لغروب الشمس والقمر لأشهر السنة كلها في ست مدن سعودية، هي مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وبيدة وتبوك وحائل. وبهذا يغطي المملكة تغطية تكاد تكون وافية.

ويتبين من رصد الكتاب لمواقيت غروب الشمس والقمر مساء الخميس ومساء الجمعة في تلك المدن أن القمر سيغيب عنها كلها قبل غروب الشمس بما يتراوح بين ثلاث دقائق وأربع دقائق، باختلاف المدن.

فهو سيغرب عن أفق مكة المكرمة، مثلاً، "قبل الشمس بثلاث دقائق". وهذا ما يجعل رؤيته مستحيلة. أما مساء الجمعة فسيمكث أربعين دقيقة بعد غروب الشمس. لذلك سيكون السبت أول يوم من شهر رمضان الكريم.

ونشر الدكتور حسن باصرة، رئيس قسم الفلك والفضاء في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، مقالا عنوانه: (حالات الهلال على الأفق الغربي) بيّن فيه أن القمر سيشرق " . . . في يوم الخميس 29 شعبان . . . قبل الشمس في مكة المكرمة بحوالي 13 دقيقة (قبل الاقتران)، ويكون ارتفاعه عن الأفق الشرقي لحظة شروق الشمس حوالي 2.5 درجة، ونتيجة لحركته التقهقرية فان اقترانه (المركزي) بالشمس سيكون بعد الظهر. ومع استمرار تقهقره فانه لا بد أن يتخلف عن الشمس عند غروبها، لكن بسبب ميل المسارات، وبسبب أن مسار القمر جنوبي بالنسبة للشمس، فإن القمر سيغرب قبل الشمس بحوالي دقيقتين".

ويوافقه الدكتور على شكري، رئيس قسم الفيزياء في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في (14/8/143هـ): مؤكداً أن " . . . من الاستحالة رؤية الهلال بعد مغيب الشمس لعدم وجوده فوق الأفق، (لذا لن يكون) (يوم الجمعة) فلكياً غرة شهر رمضان بل تكلمة شعبان".

وهذا ما ورد في بيان الشيخ عبد الله بن منيع (الرياض، 1/6/1430هـ) الذي أشرت إليه في مقالين سابقين.

ويتفق "المشروع الإسلامي لرصد الأهلة" مع هذه الحسابات فيؤكد استحالة رؤية الهلال مساء الخميس في المملكة.

لهذا كله ينبغي أن تتحقق المحكمة العليا من ادعاء الرؤية في ذلك المساء . خاصة إن كان مدّعوها أولئك الذين يتبعون طرقاً غير دقيقة في رصد القمر، وأن تسأل عن الصلة بين من يدعي الرؤية

وأولئك "الحساب". ويمكن أن تستأنس بالتجارب الكثيرة السابقة التي بادر فيها أولئك بالشهادة في ليلة غاب فيها الهلال قبل غروب الشمس، أو أن ارتفاعه فوق الأفق لا يسمح برؤيته.

*الوطن (العدد 3240)، 1430/8/22هـ/2009/8/13م.

ونجحت المحكمة العليا

نجحت المحكمة العليا في أول اختبار لها في ما يخص إثبات دخول الأشهر القمرية بطريقة علمية صحيحة. وتمثل هذا النجاح في إدخال شهر رمضان المبارك بطريقة اعتمدت فيها تفعيل "لائحة تحري رؤية هلال أوائل الشهور القمرية" الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 143 وتاريخ 22 / 8 / 1418هـ، وهي التي لم تفعل من قبل. ويوجب هذا النجاح تهنئة المحكمة، ممثلة برئيسها وأعضائها . على هذا الإنجاز غير المسبوق الذي طالما تطلع إليه المسلمون.

وكانت بداية التغيرات الجديدة في العمل بهذا الخصوص قد بدأت معالمها منذ أن أصدرت المحكمة بيانها الذي طلبت فيه ترائي هلال شعبان. إذ طلبت ترائيه . ولأول مرة . عن طريق المناظير الفلكية، إلى جانب العين المجردة.

وكررت ذلك في إعلانها عن طلب ترائي هلال رمضان. وهو البيان الذي تطور عن سابقه من حيث اللغة، وبإشارته إلى التكليف الملكي السامي بهذه المهمة، وبالإشارة إلى قرار مجلس الوزراء الذي كان من بنوده استخدام المقربات الفلكية لرصد الهلال. وهي بهذا العمل تنزيل من أذهان الناس لبسا راسخا مقتضاه أن الرؤية بالعين المجردة هي الوسيلة الوحيدة لصحة الرؤية.

كما طلبت من المترئين بالعين المجردة الانضمام إلى اللجان العلمية والشرعية المكلفة بالترائي. وكانت هذه المشكلة عائقا أمام تلك اللجان؛ ذلك أن بعض "المترئين" يعملون بمعزل عنها ثم يشهدون برويتهم الهلال ويوقعون المجلس الأعلى للقضاء في مأزق يتمثل في تعارض هذه الرؤية المتعجلة الواهمة مع شهادات اللجان العلمية والشرعية بعدم رؤية الهلال. وكان هذا هو السبب الرئيس في إدخال الشهر وإخراجه على الرغم من عدم وجود الهلال. ذلك أن المجلس الأعلى للقضاء كان يُعمل القاعدة الأصولية التي تقول بـ"أن المثبت مقدم على النافي". ويعني هذا قبول شهادة هؤلاء الشهود المثبتين وصرف النظر عن التقارير العلمية النافية للرؤية.

وكان من ثمار انضمام "المترئين المشهورين" بالرؤية إلى هذه اللجان أن أحدا منهم لم يجرؤ على الشهادة برؤية الهلال في حضور عدد من المتخصصين المزودين بمراصد بالغة الدقة. وكان أبرز هؤلاء برفقة لجنة ترصد في المكان الذي يرصد منه، ولم يشهد مساء الخميس أنه رآه. ويشاع أن بعض "المترئين" الذين لم ينضموا إلى اللجان "شهدوا" بأنهم رأوا الهلال مساء الخميس! لكن المحكمة العليا كانت عند الأمل بها فلم تقبل "شهادتهم".

والأمل أن تستمر المحكمة الموقرة على هذه الدرجة العالية من المهنية الفقهية التي جنبتنا

الاضطراب والنزاع المعهودين في مثل هذه المناسبات.

ومما يبشر بخير أن عدم إدخال شهر رمضان المبارك ليلة الجمعة والإعلان عن أن يوم السبت هو الأول من شهر رمضان كان متوافقا مع ما حدث في أكثر الدول الإسلامية. وهذا إنجاز يجب أن يشار إليه. ذلك أن للمملكة مكانة لا تدانى عند المسلمين، وهم يحبون أن يقتدوا بها ويعملوا بموجب القرار الذي تصدره.

وكان كثير من المسلمين، سواء في بلادهم الأصلية، أو في بلاد المهجر، يتبعون المملكة في الصيام والفطر. وكانت تحدث مشكلات كثيرة بسبب أن القرار الصادر عن المملكة يختلف في كثير من الأحيان عما يصدر في تلك البلدان. ومن تلك المشكلات ما نعرفه جميعا من انشقاق كثير من الأسر التي يصوم بعض أفرادها تبعا للمملكة وبعضهم يصوم تبعا لما يعلن في بلده.

وكانت قرارات الصوم والفطر المبكرة في المملكة تتسبب في مشكلات للسعوديين أنفسهم: فبعض المنتمين إلى بعض المذاهب الإسلامية الأخرى لا يصومون ولا يفطرون تبعا لما تعلنه الدولة لأنهم يرون أن تلك الإعلانات تخالف الواقع الطبيعي للهلال (وهذا صحيح في كثير من الأحيان).

كما كان ذلك يتسبب في مشكلات للسعوديين في الخارج؛ إذ يتعرضون للسخرية والأذى من بعض المسلمين. ومن ذلك ما رواه أحد الطلاب في إحدى المدن البريطانية لما وقع للسعوديين حين جاءوا يوم عيد الفطر ليصلوا صلاة العيد في إحدى السنوات فاعترضتهم مجموعات من جنسيات إسلامية أخرى وأرادت منعهم من الصلاة، وحدث بينهم نزاع تطور إلى التشابك بالأيدي والتقاذف بالمصاحف، ولم تحجز بينهم إلا الشرطة المحلية!

ومما يشهد بصواب قرار المحكمة العليا أن أحدا لم ير الهلال مساء الخميس في العالم الإسلامي كله. كما تبين ذلك التقارير التي نشرها "المشروع الإسلامي لرصد الأهلة". وهو ما يتماشى مع الحساب الفلكي الذي أعلنته المراكز العلمية العالمية بأن الهلال سيغرب قبل الشمس بدقائق. وهذا يعني أنه لن يكون هناك هلال ليرى.

ويمثل هذا برهانا ساطعا على دقة الحسابات الفلكية العلمية. لذلك ينبغي على المتشككين في دقتها أن يتخلوا عن هذا التشكك.

ومع الثناء المستحق على المحكمة العليا التي أنجزت هذا القرار الصائب على الرغم من حداثة تكوينها إلا أن هناك بعض الملحوظات التي ينبغي أن تتلافى في المرات القادمة.

وأول الملحوظات أن المحكمة استشهدت في قرارها بقوله صلى الله عليه وسلم: "صوموا لرؤيته

وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة".

ويوحى هذا الاستشهاد بأن هناك سببين لعدم ثبوت دخول شهر رمضان: الأول هو "عدم ثبوت هلال شهر رمضان هذه الليلة"، والثاني يمكن أن توحى به عبارة "إن غم عليكم" في الحديث الشريف الذي استشهدت به المحكمة.

إذ توحى بأن سبب عدم ثبوت رؤية الهلال هو وجود حائل من سحاب أو غيره منع من رؤيته. وهذا خلاف الواقع. والمشكل في تضمين هذه العبارة أن بعض المناوئين للاستئناس بالحساب الفلكي في نفي الرؤية ربما يزعمون بأن الذي منع من دخول الشهر لم يكن كون الهلال غرب قبل الشمس بل هو وجود حائل حجه عن المترئين، ولولا هذا الحاجب لرأوه.

إن الدقة اللغوية مطلوبة في مثل هذا البيان. فهي وسيلة للوضوح، كما أنها وسيلة لتثقيف الناس بالأسباب الموجبة للقرار.

وهناك ملحوظات أخرى أتركها لمقال آخر.

*الوطن (العدد 3254)، 6/9/1430هـ/27/8/2009م.

كان ابن تيمية محققاً

وجدت حين قرأت مجدداً رأيَ ابن تيمية عن "الحساب"، في المجلد الخامس والعشرين من فتاواه، أمراً جديداً لم ألاحظه من قبل، ولم يلحظه غيري . على حد ما قرأت. إذ تبين لي أن هناك أسباباً موضوعية وجيهة وراء رفضه الحاسم لـ"الحساب الفلكي" في إثبات دخول الشهر .

فقد عرض لأربعة أنواع من "الحساب"، هي:

1. ما ذهب إليه "قوم من فقهاء البصريين" في تقدير الحساب بمنازل القمر . فكانوا " . . . يحسبون مسيره في ذلك الشهر ولياليه، وليس لأحد منهم طريقة منضبطة أصلاً، بل أية طريقة سلكوها، فإن الخطأ واقع فيها، . . . ، وقد سلكوا طرقاً كما سلك الأولون منهم من لم يضبطوا سيره إلا بالتعديل الذي يتفق الحساب على أنه غير مطرد، وإنما هو تقريب مثل أن يقال: إن رؤي صبيحة ثمان وعشرين فهو تام، وإن لم ير صبيحة ثمان فهو ناقص، وهذا بناء على أن الاستسرار لليلتين، وليس بصحيح، بل قد يستسر ليلة تارة، وثلاث ليالٍ أخرى".

"وهذا . . . بناء على أن (الهلال) كل ليلة لا يمكث في المنزلة إلا ستة أسابيع ساعة، لا أقل ولا أكثر، فيغيب ليلة السابع نصف الليل، ويطلع ليلة أربعة عشر من أول الليل إلى طلوع الشمس، وليلة الحادي والعشرين يطلع من نصف الليل، وليلة الثامن والعشرين إن استسر فيها نقص وإلا كمل، وهذا غالب سيره، وإلا فقد يسرع ويبطئ".

2. والنوع الثاني يعتمد العاملون به " . . . على رؤيته بالمشرق قبل الاستسرار، فيوجبون استسراجه ليلتين، ويقولون: أول يوم يرى في أوله فهو من الشهر الماضي، واليوم يكون اليوم الذي لا يرى في طرفيه، ثم اليوم الذي يرى في آخره هو أول الشهر الثاني، ويجعلون مبدأ الشهر قبل رؤية الهلال، مع العلم بأن الهلال يستسر ليلة تارة، وليلتين أخري، وقد يستسر ثلاث ليال".

3. والنوع الثالث يعتمد على "الاقتران" بين الشمس والقمر من حيث حساب". . . الاستسرار والإبدار الذي هو الاجتماع والاستقبال، . . . والحساب يعبرون بالأمر الخفي من اجتماع القرصين الذي هو وقت الاستسرار، ومن استقبال الشمس والقمر الذي هو وقت الإبدار، فإن هذا يضبط بالحساب".

و". . الحاسب غاية ما يمكنه إذا صح حسابه أن يعرف مثلاً أن القرصين اجتمعاً في الساعة الفلانية، وأنه عند غروب الشمس يكون قد فارقها القمر، إما بعشر درجات . مثلاً . أو أقل، أو أكثر. . . . ويدخل في هذا النوع تحديد الدرجة التي يمكن أن يرى الهلال عندها.

4. والنوع الرابع تقويم يُنسب إلى الإمام جعفر الصادق، وينفي ابن تيمية صحة هذه النسبة. ويقوم على قواعد منها اعتماد ". . . أن رابع رجب أول رمضان، أو على أن خامس رمضان الماضي أول رمضان الحاضر". وعلى حديث يرى عدم صحته بلفظ: "يوم صومكم يوم نحركم". ويوجب أكثر العاملين به "أن يكون رمضان تاماً، ويمنعون أن يكون تسعة وعشرين". كما يقوم على "كبس" السنين فيكون بعضها 355 يوماً.

ويرفض ابن تيمية هذه الأنواع كلها. والمأخذ الجامع الذي يأخذه عليها أنها تخالف واقع الهلال أحياناً.

وتتبين وجهة موقف ابن تيمية حين تتأمل في هذه الأنواع؛ فالنوعان الأول والثاني يقومان على ما يمكن أن يسمى بـ"علم الفلك الشعبي" الذي يقوم على الملاحظة ووضع بعض القواعد التقريبية غير الواضحة المبنية عليها. وهذا ما يجعلهما معرضين للخطأ.

أما النوع الثالث فيقوم على رصد "الاقتران" ثم حساب الزمن الفاصل بينه وبين غروب الشمس والتنبؤ، بناء على ذلك، بالحال التي سيكون عليها الهلال.

ويقوم النوع الرابع على حساب رياضي بحت، وقواعد تطبق بمعزل عن الواقع الطبيعي للقمر. وقد برهن واقع القمر مساء الخميس 1430/8/29 هـ على صحة موقف ابن تيمية في تخطئته للنوعين الثالث والرابع.

وكنت عرضت في مقالي (شهود الاقتران) لنوع شبيه بالنوع الثالث يعمل به الأستاذ محمد الروضان الشايعي، مثلاً. فقد تنبأ، نتيجة لحسابه الفارق الزمني بين الاقتران وغروب الشمس، بأن القمر سيغرب بعد غروب الشمس وسيمكث سبع دقائق بعدها. وكان واقع القمر يخالف هذا الحساب لأنه غرب قبل الشمس بدقائق في الدول الإسلامية كافة.

أما النوع الرابع فأحد أمثلته الحديثة الجدول "الحسابية" التي صنعها أحد الفضلاء لأربعة آلاف وخمسمائة سنة تبدأ بالسنة الأولى للهجرة حدد فيها أوائل الشهور اعتماداً على القواعد التي ذكرها ابن تيمية نفسها. وحدد في أحد تلك الجداول أن أول رمضان، هذه السنة، هو يوم الجمعة. وكان هذا مخالفاً لواقع الهلال كذلك.

وخلص الأمر أن رأي ابن تيمية المتشدد في عدم الأخذ بـ"الحساب" كان عن معرفة دقيقة بعدم دقة أنواع "الحساب" المعروفة في زمنه، وهي كلها معرضة للخطأ في تحديد أوائل الشهور.

والسبب الرئيس لكونها معرضة للخطأ أنها كلها لا تعنى إلا بحركة القمر، أو بحركته وحركة الشمس، وتغفل عن ارتباط ظهور الهلال بالأرض.

ويعود إغفال أثر الأرض إلى أن المعرفة البشرية كانت . إلى القرن السادس عشر الميلادي . ترى أن الأرض ثابتة. وهو ما يراه ابن تيمية نفسه.

وقد غيرت ثورة كوبرنيكس العلمية، ومبدؤها أن الأرض تابع للشمس يدور حولها، هذه المعرفة إلى الأبد. ونتيجة لهذا التغير صار من الممكن رصد تأثير الأرض المتمثل في تأثير خطوط العرض على ظهور الهلال أو عدمه.

وتجب الإشارة هنا إلى أن موقفه الوجيه ضد الأنواع الحسابية المعروفة في زمنه يجب ألا يستخدم حجة في رفض الحساب الفلكي المعاصر الذي تجاوز المآخذ الجوهرية التي عرضها وعارض بسببها الاعتداد بـ"الحساب" في إثبات دخول الشهور القمرية.

إن تعميم رأي ابن تيمية عن تلك الأنواع الحسابية القديمة على الحساب الفلكي العلمي المعاصر خطأ علمي واضح. وهو يدل على عدم فهم رأيه فهما صحيحا وعدم فهم تلك الأنواع من الحساب في المقام الأول.

* الوطن (العدد 3268)، 20/9/1430هـ/10/9/2009م.

ملحوظات أخرى

أوردت في مقالي "ونجحت المحكمة العليا" ملحوظة أولى على بيان المحكمة العليا عن دخول شهر رمضان المبارك هذا العام. وأضيف هنا ملحوظات أخرى.

والملاحظة الأولى أن البيان أشار إلى أن هلال شعبان ثبت بـ"الرؤية" ليلة الخميس الموافق للأول من شعبان 1430هـ، حسب تقويم أم القرى. وكنت أشرت في مقال سابق إلى أن هذه الرؤية لا يمكن أن تكون صحيحة لأسباب منها أن القمر كان على ارتفاع منخفض لا يسمح برؤيته، وأن أحدا لم يره باستثناء أحد أعضاء "المشروع الإسلامي لرصد الأهلة" في مدينة توسان بولاية أريزونا الأمريكية. وهي رؤية شكك في صحتها المتخصصون.

وقد خالف الشهود الأربعة الذين شهدوا برؤيته في تلك الليلة، واعتمدت المحكمة شهادتهم، الفلكيون المتخصصون الذين كانوا يرصدون الهلال بالمناظير المقربة في المكان نفسه، ولم يستطع جمع من طلبة العلم والمهتمين الحاضرين هناك رؤيته لا بالعين المجردة ولا بالمناظير المقربة. وصرح بعض المتخصصين السعوديين الآخرين الذين كانوا يرصدونه في تلك الليلة بعدم رؤيته.

وأحدث قرار إدخال شعبان في تلك الليلة بلبلة لا لزوم لها. فقد بدأ كثير من بلدان المسلمين شعبان ليلة الجمعة. وهو ما جعلها تعدُّ الخميس، 1430/8/29 هـ. بحسب تقويم أم القرى، الثامن والعشرين منه، بدلا من ذلك.

ولو اعتمدت الرؤية البصرية الصحيحة لكان ذلك اليوم الثامن والعشرين من شعبان في المملكة كذلك، وهو ما سيجعل شعبان تسعا وعشرين يوما.

وهناك ملحوظة أخرى تتعلق بالإعلان عن تحري الهلال مساء التاسع والعشرين من الشهر بصورة تلقائية. ويمكن أن يكون هذا مقبولا إن كانت المحكمة لا تزال تنظر إلى الحساب الفلكي نظرة متوجسة. أما إن كانت تثق به فلا حاجة للإعلان عن تحري الهلال مساء التاسع والعشرين إن قررت الحسابات الفلكية عدم وجوده فوق الأفق.

وكان الإعلان الذي لا يعتد بما تقوله الحسابات الفلكية عن عدم وجود الهلال فوق الأفق العاملَ الأساس في دفع بعض الهواة إلى المبادرة إلى تحريه ثم توهم رؤيته.

وتعود جذور كثير من المشكلات المتعلقة بإثبات دخول شهر رمضان المبارك إلى "لائحة تحري رؤية هلال أوائل الشهور القمرية" الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 143 وتاريخ 14/8/1418هـ، المبني على قرار هيئة كبار العلماء المؤرخ في 16/5/1403هـ الذي صيغ في نقاط ست بطريقة تعطي الأولوية للترائّي بالعين المجردة.

فمع أن ذلك القرار يتضمن عدم الممانعة في إنشاء مرصد تساعد على تحري رؤية الهلال (الفقرة 1) إلا أنه يقدّم "الرؤية بالعين المجردة"، فعلا، على الرؤية بالمرصد. فقد قدمت الرؤية بالعين المجردة في الترتيب (الفقرة 2)، وجاء النص على الأخذ بالرؤية بالمرصد في الفقرة الثالثة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل توحى صياغة الفقرة الثالثة بعدم الاطمئنان للرؤية بالمرصد. ذلك أنها اشترطت أن تكون الرؤية بها "حقيقية"، وهو ما يوحي بتخوف الهيئة الموقرة من عدم دقة المرصد الفلكية.

وتتضمن هذه الفقرة السبب الرئيس الذي يؤدي دائما إلى إدخال الشهر بالرغم من عدم وجود الهلال فوق الأفق. وأعني به مبدأ أن "المثبت مقدّم على النافي" الذي أشرت إليه مرارا. فيساوي هذا المبدأ بين العين المجردة والمرصد من حيث كونهما أداتين لرصد الهلال على الرغم من التفاوت بينهما في كفاءة الرصد الذي يميل . من غير شك . إلى جانب المرصد.

وتتضمن الفقرة الرابعة أن يُطلب من المرصد "تحري رؤية الهلال في ليلة مظنته، بغض النظر عن احتمال وجود الهلال من عدمه". وينبع المشكل في هذه الفقرة من تعريف الليلة "مظنة" الهلال. إذ تعرّفها بأنها الليلة التي توافق مساء التاسع والعشرين من الشهر بغض النظر عن إمكان وجود الهلال فوق الأفق من عدمه. وبهذا لا يعدو تعريف الليلة "مظنة" الهلال أن يكون من بقايا الفترة الماضية التي لا تعترف باستخدام الطرق الحديثة في رصد الهلال.

ومن البين أن الحسابات الفلكية العلمية المنضبطة تؤكد في بعض الأشهر أنه لا يوجد هلال لیتراءى في مساء التاسع والعشرين، وهو ما يجعل الترائي حينذاك إضاعة للوقت أو سببا للوقوع في الوهم.

وكما كتبت مرارا فإن طلب تراءى الهلال في ليلة تقول الحسابات الفلكية العلمية بعدم وجوده فوق الأفق كان السبب وراء القرارات الخاطئة كلها التي اتُّخذت في السابق بإدخال الشهر خطأ وإحداث البلبلة المعهودة.

ويكمن السبب الرئيس في هذه البلبلة التي لا لزوم لها في أن هيئة كبار العلماء الموقرة لا تعترف بما تقوله الحسابات الفلكية عن وجود الهلال من عدمه. وهذا امتداد تاريخي لرأي ابن تيمية في هذه المسألة وعدّه الرأي الذي لا يمكن مخالفته.

وختمت الهيئة الموقرة قرارها بعبارة لافتة للنظر تنص على أن الموافقة على نقاط البيان الست مشروطة: "ب. . . أن تكون الرؤية بالمرصد أو غيره ممن تثبت عدالته شرعاً لدى القضاء كالمتابع، وأن لا يعتمد على الحساب في إثبات دخول الشهر أو خروجه".

وتوحي العبارة، إلى جانب تأكيدها على عدم الأخذ بالحسابات الفلكية، بوجود خضوع المتخصصين الذين يرصدون الهلال لإجراءات التزكية المتبعة للشهود بالرؤية بالعين المجردة الذين ربما لا يكونون معروفين، مع أن هؤلاء المتخصصين موظفون معروفون في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والجامعات السعودية، وعددهم كبير، وموثوقون ابتداء.

كما توحي بوجود ذهاب هؤلاء بصفتهم أفرادا إلى المحكمة لإثبات شهادتهم بالطريقة المتبعة في إثبات شهادة الشهود بالرؤية المجردة، مع الفارق بين الحاليين.

والأمل أن تنتظر المحكمة العليا الموقرة في هذه الملحوظات، وأهمها مراجعة لائحة تحري الأهله، وأن تصلحها لكي تكون دستورا يضمن أن يكون عمل المحكمة علميا في التعامل مع هذا الأمر المهم. والأمل الآخر أن يكون قرارها صائبا في إثبات هلال شوال هذه السنة كذلك!

وأكرر في الختام أن قرار المحكمة الموقرة الصائب في إدخال رمضان هذا العام بطريقة علمية كان مصدر ارتياح في الداخل وعند كثير من المسلمين في الخارج، وهو ما ينبغي أن تحرص عليه في قراراتها الموفقة القادمة.

* الوطن (العدد 3275)، 1430/9/27هـ/2009/9/17م.

اختلاف الفلكيين

يردد المناوئون للاستعانة بالحساب الفلكي في تقرير دخول الأشهر الهجرية . ورمضان خاصة . أن الفلكيين يختلفون في تحديد بداية الشهر، وهذا ما يشكك في دقة حساباتهم. وأود أن أبين هنا أن هذه المقولة ليست صحيحة. فلا خلاف بين الفلكيين المتخصصين على حساب الأوضاع التي يكون عليها القمر في أية ثانية من ليل أو نهار. ويمكن لأي مستخدم للإنترنت أن يجد مواقع كثيرة مرتبطة بمراكز علمية موثوقة يمكنه من خلال تحديد درجات الطول والعرض للمكان الذي يكون فيه أن يعرف وضع القمر منظورا إليه من ذلك المكان. يضاف إلى ذلك أن الفلكيين المتخصصين يجمعون على تحديد وقت الاقتران بين الشمس والقمر وهو ما يمثل بداية الشهر الطبيعي.

ولا يعدو ما يبدو "اختلافا بين الفلكيين" أن يكون إما نتيجة لخطأ الطريقة التي يستخدمها بعض "الهواة"، أو لمعايير مختلفة يضعها بعض الفلكيين.

فمن الطرق الخاطئة التي تقود إلى الاختلاف ما سبق أن عرضت له عند حديثي عن حساب بعض "الهواة" للوضع الذي سيكون عليه القمر عند غروب الشمس وذلك بحساب الزمن الفارق بين الاقتران وغروب الشمس من غير اعتبار لأية معطيات أخرى، ثم يقررون إن كان القمر سيغرب قبل الشمس أو بعدها، وما الزمن الذي سيمكثه فوق الأفق بعد غروب الشمس إن غرب بعدها. ويمثل هذا النوع من الحساب أكثر الأنواع إحداثا للبلبة.

كما ينتج ما يبدو "اختلافا بين الفلكيين" عن اقتصار بعض الدول على احتساب "القران" لدخول الشهر؛ وهذا ما فعله ليبيا، مثلا. فمتى حدث الاقتران قبل الفجر، ولو بدقيقة واحدة، فذلك إيذان ببداية الشهر.

وهناك مصدر آخر لـ"اختلاف الفلكيين" سببه النظر إلى الأرض كلها على أنها منطقة ترائي واحدة. وممن يقول بهذا الرأي الفلكي الكويتي الدكتور صالح العجيري الذي كان يتبع الطرق الحسابية التي تستخدمها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في وضعها لتقويم أم القرى.

لكن الاضطراب الذي أخذ يستفحل في السنوات القليلة الماضية في تقرير دخول شهر رمضان وخروجه في المملكة أوصله إلى اليأس من الطرق الحسابية المتبعة كلها وإلى انتهاج طريق مختلف. ويصور هذا اليأس ما أورده الدكتور محمد الرميحي (صحيفة "أوان" الكويتية، 1430/9/21هـ) من قوله: "مع الأسف كل الثقافات والديانات استقرت على حسابات الفلك المعروفة من أجل أعيادهم

ومناسباتهم الدينية والدينيوية إلا نحن، مازال كثير منا لا يعرف يوم صومه على وجه الدقة ولا يوم عيدِه". وهذا ما جعله يثني على الطريقة التي تتبعها ليبيا قائلاً: إنهم ". . . صاموا هذا العام والأعوام الماضية على حساب الفلك، لذلك فهم يعرفون متى ما اعتمدوا هذا الحساب.. متى يوم عيدهم بل ويوم صيامهم في السنوات العشر القادمة".

لذلك ينظر العجيري الآن إلى الكرة الأرضية كلها على أنها وحدة واحدة، فمتى ولد الهلال في أية منطقة من العالم فذلك إيذان ببداية الشهر.

ويتفق بعض الفقهاء مع رأي العجيري؛ ومن هؤلاء المرجع الشيعي اللبناني محمد حسين فضل الله. إذ يقول (صحيفة "الأخبار" اللبنانية، 2009/8/21م): ". . . لا أرى حلاً لهذه المشكلة إلا بالاعتماد على الحسابات الفلكية، . . ."، و". . . أن مسألة الشهر هي من المسائل المربوطة بالنظام الكوني للزمن ولا علاقة لها بمسألة أن يراه شخص أو لا يراه. والرؤية الواردة في الحديث النبوي الشريف هي وسيلة من وسائل المعرفة".

ويلاحظ ". . . أن الحسابات الفلكية هي أدق من الرؤية، لأن الفضاء ملوّث في هذه الأيام، فمن الصعب جداً أن تحصل رؤية صافية"، ". . . لذلك أكدنا في اجتهاداتنا الحسابات الفلكية الدقيقة، وقلنا إنه إذا أمكن رؤية الهلال في منطقة من العالم الذي نلتقي معه في جزء من الليل يثبت عندنا. وعلى هذا الأساس أفتينا بأن أول شهر رمضان هو يوم الجمعة (اليوم) لأنه يُرى في بعض دول أميركا الجنوبية".

هذه أهم العوامل التي ينشأ عنها "اختلاف الفلكيين". وإذا تأملناها وجدنا أن أسبابها، بين الفلكيين المتخصصين، لا تعود إلى اختلاف في الحساب الفلكي بل إلى المعايير التي يقررون بها إمكان دخول الشهر من عدمه.

ويبدو بعض المعايير غير دقيق؛ ومنها "الاشتراك في جزء من الليل". ذلك أن "الاشتراك في الليل" متسلسل: فتشترك أندونيسيا، مثلاً، مع المغرب في جزء من الليل، ويشترك المغرب في جزء منه مع الولايات المتحدة، لكن أندونيسيا لا تشترك مع الولايات المتحدة في أي جزء منه. وإذا طُبق هذا المعيار حرفياً فيجب أن تصوم أندونيسيا مع أمريكا على الرغم من أنهما لا تشتركان في "جزء من الليل" فعلاً. لهذا فإن هذا المعيار غير دقيق.

والواضح أن ظهور الهلال ظاهرة محلية مثل حلول أوقات الصلاة. فوقت الظهر في أندونيسيا مختلف عن وقت الظهر في مكة المكرمة، وهكذا. ويعني هذا أنه ينبغي أن يرصد الهلال اعتباراً بظهوره في المكان المعين لا باعتبار "الاشتراك في الليل" أو كون الكرة الأرضية مطلعاً واحداً، أو ما أشبه ذلك من الاعتبارات.

لذلك ينبغي على المسلمين، إن أرادوا الخروج من الاختلاف، أن يتفقوا على استخدام معايير موحدة لرصد الهلال. ومن أهم تلك المعايير وأوضحها المعياران اللذان تستخدمهما مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. وهما حدوث الاقتران قبل غروب الشمس ومكث القمر بعد الغروب فوق الأفق ولو لثوان.

وإذا استخدم المسلمون الرصد المحلي للهلال مستخدمين هذين المعيارين فستكون النتيجة الطبيعية أنهم سيرصدونه اعتماداً على توقيت بلدانهم، وسيكون هذا الرصد طبيعياً، وسيصومون كلهم على أسس واضحة، وسيكون اختلافهم في يومي الصوم والفطر مسوّغاً، مثلما أن اختلافهم في أوقات الصلوات مسوّغاً، وسيكون الفارق بينهم في الصوم والفطر محدوداً، وسيحقق هذا قدراً من التقارب بينهم، ويقضي على كثير من الاختلافات التي تتجم عن استخدام معايير مختلفة.

لكن هذا يتطلب، أولاً، أن يثقوا بالحسابات الفلكية العلمية المنضبطة وأن يؤولوا الأحاديث الشريفة عن الرؤية بشكل يخرجهم من الحرج الذي يشعرون به دائماً.

* الوطن (العدد 3282)، 5/10/1430هـ/24/9/2009م.

جدلية العلاقة بين الفلك والفقہ:

شرعية علم الفلك في تحديد المواقيت الشرعية

هذا هو عنوان المؤتمر الذي عقده "مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للبحوث والدراسات" في بيروت وشرفنتي بالدعوة إليه في 11-12/3/1431هـ. وعقد المؤتمر برعاية السيد محمد حسين فضل الله، المرجع الشيعي البارز الذي يقدّه عدد كبير من المواطنين السعوديين الشيعة. ويشتهر السيد فضل الله بأرائه المعتدلة التي عرض فيها لبعض القضايا المفصلية التي تثير كثيرا من الحساسيات التاريخية والمذهبية بين السنة والشيعة، ورأى أنها ليست صحيحة على الوجوه التي تروى بها في بعض المصادر الشيعية. ولا يتسع المقام لعرض تلك الآراء التي تتحو دائما نحو الاعتدال والسعي إلى إزالة الشحناء التي يولدها الارتهاان لبعض المصادر التاريخية المؤجّبة للتنافر بين المذهبيين.

واشتهر السيد فضل الله بأرائه عن قضية الأهلة. ورأى منذ سنين أن الأخذ بالحساب الفلكي المنضبط علميا هو الأولى الآن لأسباب كثيرة ليس أقلها عدم انضباط المعايير التي تحكم الرؤية البصرية المباشرة للهلال. وزاد على ذلك في الآونة الأخيرة النظر إلى الأرض كلها على أنها أفق واحد، ويرى الاتحاد في أول الشهر بين المناطق التي تشترك في جزء من الليل.

ودُعي للمؤتمر بعض المتخصصين المعروفين في الفلك، ومنهم صالح العجيري (الكويت)، ومحمد عودة (الإمارات)، ويوسف مروة (أمريكا)، ومسلم شلتوت (مصر)، وخالد الزعاق (السعودية)، ومحمد العصيري (سوريا)، ومتخصص من عُمان، وإحدى المتخصصات الإيرانيات من أمريكا، وآخرون.

ودعي إليه عدد كبير من الفقهاء، وغالبيتهم من الشيعة، ومن إيران على الأخص. ومنهم ثلاثة من المملكة هم الشيخ حسن الصفار والشيخ حسين الراضي والشيخ حسين المصطفى. وألقى مفتي طرابلس (السني)، مالك الشعار، في حفل الافتتاح، كلمة عرض فيها لبعض الاختلافات في الرأي عن الموضوع. وحضر المؤتمر مدعواً نائباً مفتي سلطنة عُمان، وهو على اطلاع بعلم الفلك لكنه يبدو أكثر ميلا إلى الرأي الذي يعتد بالرؤية.

وبدا أن أكثر المشاركين من الفقهاء الشيعة على اطلاع واسع بمنجزات علم الفلك الحديث، وبما يتعلق بالهلال على الأخص. وسعى بعضهم، في الأوراق التي ألقوها، إلى الاحتجاج المكثف بأصول الفقه لتبيين وجهة الأخذ بالحسابات الفلكية العلمية المنضبطة. وكان قليل منهم يميل إلى الرأي التقليدي الذي لا يعتد إلا بالرؤية البصرية.

ويمكن الاطلاع على ما أنجزه المؤتمر بالنظر إلى التوصيات التي صدرت عنه.

فما ورد في ديباجة التوصيات أن النقاش "حول إشكالات محاور المؤتمر (أسهم) في كسر الحاجز الجليدي الذي يقف حائلاً أمام تحقيق الاستفادة المتبادلة بين علمي الفقه والفلك، ودشن مساحة جديدة لتبادل المعارف والحقائق حول نتاجات العلمين، بما ينقل النقاش حول الموضوع من الدوائر الضيقة إلى فضاء العالم الإسلامي الواسع.

"وكان التشديد من المحاضرين على ضرورة أخذ علماء الفقه بحقائق ما أنتجه علم الفلك بكثير من الجدية في نقاشاتهم الفقهية المتصلة بموضوع تحديد بدايات الشهور القمرية في شكل عام. كما التقت وجهات النظر حول عدم وجود ارتباط أو صلة بأي شكل من الأشكال بين علم الفلك والتنجيم، وبأنهما موضوعان لا يربط بينهما أي رابط، وهو ما التبس في أحيان كثيرة على علماء الفقه في خلال فترات زمنية سابقة.

"وحصل توافق على أن علم الفلك يفيد وجهات النظر عند الفقهاء على اختلافها سواء من يقول بأنه قاعدة لإثبات دخول الشهر القمري أو من يتخذ من علم الفلك حجة لردّ شهادات الرؤية الخاطئة.

"وكان من اللافت التقاء وجهات النظر حول الآثار الإيجابية المترتبة على اعتماد منهجية موحدة لمعالجة هذه الإشكالية، لما لها من أوجه صلة واتصال بالمناسبات الإسلامية التي تهم جمهور المسلمين في شكل عام، وخصوصاً مناسباتهم الاجتماعية المرتبطة بالفتاوى الشرعية".

وجاء في التوصيات:

"1- اعتبار هذا المؤتمر المتميز في جمعه علماء الفقه والفلك من مذاهب إسلامية متعدّدة من مختلف أقطار العالم الإسلامي بداية لا بدّ منها لعمل جديّ واعد على توحيد زاوية النظر الفقهية إلى حقائق علم الفلك.

2- وضع البحوث الفلكية والفقهية التي تقدم بها المحاضرون في تصرف علماء الفقه للاستفادة منها أو للاستئناس بها، والتمني عليهم التعامل معها بجديّة وموضوعية في استكمال بحوثهم الفقهية حول تحديد بدايات الشهور القمرية، وخصوصاً أن العديد من المراجع الدينية، قديمها وحديثها، ومن كل المذاهب الإسلامية، رأى في حقائق علم الفلك ما يُمكن الفقهاء من حلّ هذا الاشكال.

3- دعوة علماء الفلك وعلماء الفقه إلى فتح المعابر المعرفية بينهما والتحاور حول إشكالات والتباسات شابت العلاقة بينهما رداً من الزمن يخلصون بنتيجتها إلى قناعات مُشتركة تؤسّس لثقة متبادلة بين أهل العلمين.

7- تأكيد ضرورة عقد مؤتمرات وملتقيات علمية يُشارك فيها العلماء والمتخصصون في علمي الفلك والفقه في مختلف أقطار العالم الإسلامي.

8- إعادة تضمين العلوم الفلكية في المناهج التعليمية للمعاهد الشرعية".

وكان لافتاً أن يغيب عن المؤتمر المتخصصون في علم الفلك من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، والجامعات السعودية، وكذلك غياب ممثلين عن المؤسسات الدينية الرسمية السعودية، وعلى الأخص المحكمة العليا التي تقوم الآن بمسألة الأهلة. وكان المأمول المشاركة في هذا المؤتمر المهم لأن اسم المملكة تردد كثيرا في الأوراق التي قُدمت وفي المداخلات. وكانت كلها تشير إلى أهمية القرارات التي تتخذها المملكة في مسألة الأهلة خاصة هلال ذي الحجة.

وهذه مناسبة لدعوة المؤسسات الدينية الرسمية في بلادنا إلى الانفتاح على مثل هذه المؤتمرات الفقهية العلمية التي يمكن أن تُسهم في تبيين وجهة نظر هذه المؤسسات وأن تستفيد منها.

لكن فرصة المشاركة في مثل هذه المؤتمرات لم تفت؛ فهناك المؤتمر الفلكي الثاني الذي سيعقده المشروع الإسلامي لرصد الأهلة وجمعية الإمارات للفلك بالتعاون مع المركز الوطني للوثائق

والبحوث في أبو ظبي في الفترة ما بين 30 مايو و1 يونيو. ودُعي إليه جمع من المتخصصين في الفلك وفي الدراسات الشرعية. ومن الأهمية بمكان أن يشارك فيه ممثلون عن مؤسساتنا الدينية الرسمية.

وأود في الختام شكر القائمين على المؤتمر على كريم دعوتهم وحسن ضيافتهم وإتاحتهم الفرصة لي للالتقاء بالمهتمين بهذه القضية العلمية، وكذلك على دقة تنظيمهم للمؤتمر في قرية الساحة التراثية الجميلة بمبناها التراثي الرائع.

*الوطن (العدد 3450)، 1431/3/25هـ/2010/3/11م.

الأمية العلمية

يتجدد هذه الأيام التشكك الموسمي المعهود في الوسائل العلمية الحديثة لتحديد بداية شهر رمضان المبارك. ولمثل هذا التشكك في العلوم الحديثة أسبابه، وهو معروف في المجتمعات كلها - ولا يستثنى منها الدول الغربية المتقدمة علمياً. ومما يشهد بذلك تقرير نشرته صحيفة الشرق الأوسط (1431/8/21هـ) عن جهل كثير من الأمريكيين بالعلم والتقنية والقضايا العلمية.

ويورد التقرير ما يقوله مؤلفا كتاب صدر العام الماضي بعنوان "أمريكا غير العلمية: كيف تهدد الأمية العلمية مستقبلنا؟" من أن "المجتمع الأمريكي يعاني من أعراض "الأمية العلمية"، خاصة بعد انحسار موقع العلم في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن ملكة الإبداع والابتكار والتجديد لا تزال قوية" فيها. ويرجع التقرير هذا المشكل إلى "ضعف التواصل بين العلماء والمجتمع لأن كثرة من المشتغلين (بالعلم) لا يعرفون كيفية شرح هذه الأهمية للمجتمع وللعامّة".

ومن أهم الأسباب التي لم يذكرها التقرير تأثير المد المسيحي الأصولي الذي يعادي كثيرا من النظريات العلمية انطلاقاً من التأويلات الحرفية للإنجيل.

ويكمن الفارق بيننا وبين الغربيين في نظرهم إلى هذا الوضع يمثل مشكلة مزعجة تتطلب حلاً. بل يقابل المعترضون على المنجزات العلمية الحديثة بالسخرية دائماً. ويأتي التشكيك في نظرية التطور وعلوم الفلك في مقدمة هذه القضايا.

ومن أمثلة التشكيك بالعلوم في الغرب التي يُسخر منها ما أورده الفيلسوف الإيطالي المعروف إمبرتو إيكو في مقال بعنوان "من كروية الأرض إلى نظرية التطور" (الاتحاد الإماراتية، 2010/2/13م) قال فيه إن "العديد من مؤيدي النظرية، وليس معارضيها فقط، يملكون أفكاراً ساذجةً ومشوشةً حول التطور".

وأرجع ذلك إلى إن العلم يتحدى "دائماً الرأي العام الذي غالباً ما يكون أقل تقدماً مما قد يعتقده الناس، (فنحن) لا نزال نتشبّث ببعض التصورات الساذجة، فنقول بزهو "الشمس تشرق وتغيب أو إنّها في كبد السماء".

و"كشفت تقرير أعدّ في العام 1982 في فرنسا أن واحداً من أصل ثلاثة أشخاص يعتقد أن الشمس تدور حول الأرض.

وكتب أوليفييه جوستافر مقالاً، نشر في أبريل 2009 عن "الذين ينكرون أن الأرض كروية الشكل وأنها تدور حول الشمس". ومنهم "أبي متلاني، الذي برهن في العام 1842 أن قطر الشمس بالكاد يناهز 32 سنتيمتراً . . . إلى فكتور ماروتشي الذي قال بأن الأرض مسطحة، وأن كورسيكا تقع في وسطها.

"وفي القرن التاسع عشر، استمر الجنون بالمضي قدماً. وفي سنة 1907 أصدر "ليون ماكس" كتاب "محاولة لعقنة العلوم الإخبارية" من خلال ناشر علمي مسؤول، وفي العام 1936 نشر المدعو ب. رايوفيتش كتاباً بعنوان "الأرض لا تدور" برهن فيه أن الشمس أصغر من الأرض، ولكنها أكبر من القمر (في حين أبقى أبي بوهيري على العكس في العام 1815). أمّا في سنة 1935 فقام جوستافر بليزان الذي وصف نفسه بأنه تلميذ سابق في مدرسة الفنون التطبيقية بإصدار كتاب بعنوان "أحقاً تدور الأرض؟". ومؤخراً في العام 1965 ألف "موريس أوليفي"، الذي يعتبر نفسه أيضاً تلميذاً سابقاً في مدرسة الفنون التطبيقية، كتاباً حول جمود الأرض.

"وقد ذكر جوستافر في مقاله كتاباً واحداً لمؤلف غير فرنسي، وهو صاموئيل بيرلي روثام الكاتب البريطاني الذي يعتقد أن الأرض إسطوانة تقع على بعد 650 كيلومتراً من الشمس، وأن القطب الشمالي موجود في وسطها. وقد نشر كتاب "روبوتم" المعنون "علم الفلك البحثي: الأرض ليست الكرة الأرضية" بشكل ملخص في العام 1849، بيد أنه وُسع ليصل إلى 430 صفحة. وقد أدى هذا الكتاب إلى نشوء المجتمع البحثي العالمي الذي استمر حتى الحرب العالمية الأولى.

"وفي العام 1956 أنشأ صموئيل شنتون، "جمعية الأرض المسطحة" بهدف الاستمرار بتركة "روبوتمان". عندما نشرت وكالة الفضاء الأميركية "ناسا" صوراً للأرض تمّ التقاطها من الفضاء عام 1960 لم يستطع أحد أن ينكر أن الأرض كروية الشكل على نحوٍ منطقي. غير أن وجهة نظر

"سنتون" كانت تقول إنّ الصور تخذع العين غير المدربة فقط: فبرنامج الفضاء الكامل ليس سوى خدعة. وهو يشمل هبوط الإنسان على القمر، ضمن رحلة فضائية كان يرمي إلى جعل الشعب يعتقد أن الأرض كروية الشكل.

"إلى ذلك، تابع شارل كينيت جونسون مسيرة "سنتون، بشجب المؤامرة، فكتب في العام 1980 أن موسى وكولومبس حاربا المؤامرات لخدمة الفكرة القائلة إن الكرة الأرضية تدور. وكانت إحدى حجج "جونسون" تفيد بأن الأرض هي بالفعل كروية الشكل، وأن أسطح المساحات الواسعة من الماء مائلة أيضاً. غير أنه تفقّد الأسطح في بحيرة تاهوي وفي بحر سلطون ولم يجد أيّ التواء".

وتساءل إيكو في ختام مقاله إن كان ينبغي "بعد ذلك أن نفاجأ من وجود أشخاص لا يزالون حتى الآن يرفضون نظرية التطور؟".

وفي مقابل هذه السخرية الغربية من المواقف المناهضة للعلوم الحديثة لا تزال هذه المواقف نفسها شائعة في ثقافتنا. ويكفي إيراد مثالين حدثا قريبا عن نظرية التطور وصعود الإنسان إلى القمر.

وأولهما ما كتبه الزميل الدكتور خالد المشوح (ليعذرني الزميل العزيز!) بعنوان "راقب قنوات أطفالك" (الوطن، 1431/8/4هـ) عن مشاهدة طفله الصغير لمحطة (إم بي سي 3) "التي كانت تبث فيلما بعنوان (القرود). الفيلم يؤسس لنظرية التطور أو النشوء والارتقاء التي أتى بها العالم الإنجليزي تشارلز داروين والتي أثارت جدلا قويا ولاسيما فيما يتعلق بكتاب أصل الأنواع.

"القناة العربية أو قناة الأسرة العربية التي تدار بأموال سعودية ونترك أطفالنا أمامها الساعات الطوال تهدم من خلال بث شبه تتناقض مع النظرية الإسلامية في أصل الخلق وبدء الإنسان. الفيلم فيه من التصريح أكثر من النظرية ذاتها وتبسيطها يجعلك تتشربها بشكل سريع".

ومن الممكن الجدل بخصوص وجود "نظرية إسلامية لأصل الخلق"، وعن تصريح الفيلم بأكثر مما في النظرية. لكن المجال لا يتسع هنا لمثل هذا.

والمثال الثاني ما نسبته بعض المواقع الإخبارية للشيخ عبد الكريم الخضير، عضو هيئة كبار العلماء، من إنكاره لوصول الإنسان إلى القمر، وأن القصد من هذا "الادعاء" "تشكيك المسلمين بدينهم".

ويتأسس هذان الموقفان، من نظرية التطور والصعود إلى القمر، على النظر إلى هاتين القضيتين العلميتين كأنهما تهددان الدين. وهو موقف يشابه مواقف المتشككين الغربيين من انطلاقة من التأويل الحرفي لبعض النصوص الدينية.

وتماثل الأسباب الأخرى التي ينشأ عنها التشكك بالعلوم الحديثة في ثقافتنا العربية المعاصرة الأسباب التي تنشأ عنها المواقف المتشككة في الغرب. يضاف إلى ذلك أن كثيرا من الأفكار المغلوطة عن منجزات العلم الحديث تنشأ عن الترجمة الانتقائية والخطئة والجزئية للنظريات العلمية. ويُلخص الشيخ هاني فحص (السفير اللبنانية، 2009/8/15م) هذا الوضع المؤسف بقوله، في ما يخص نظرية التطور: "إنني بعد استقراء نسبي، لاحظت أن أكثر العرب والمسلمين، الذين ناقشوا في نظرية داروين، إنما اعتمدوا على ملخصات مبسطة في أسطر أو صفحات، ما جعلنا نختزلها في ثقافتنا الشائعة في جملة واحدة (أصل الإنسان قرد) وكفى!".

والمخرج من هذا يتمثل في تأسيس معرفتنا بمنجزات العلم الحديث، ومنه علم الفلك، على الاطلاع الدقيق عليها من مصادرها الموثوقة، وألا نكون ضحايا للمعلومات المبتسرة الشائعة عنها أو المواقف المؤدلجة منها.

*الوطن (العدد 3604)، 2/9/1431هـ/2010/8/12م.

القضية أبعد من الشهود

أصدرت المحكمة العليا بيانا عن دخول شهر رمضان المبارك تضمّن أنه "بدراسة وتأمل" ما ورد إليها "بشأن رؤية هلال شهر رمضان المبارك لهذا العام فقد ثبت" لديها "رؤية" هلال شهر رمضان مساء الثلاثاء، ليكون الأربعاء الموافق 2010/9/11م أول أيام شهر رمضان.

ومع أن دخول الشهر صحيح بالمعيارين اللذين تعتمدهما مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وهما: أن يحدث الاقتران قبل غروب الشمس، وأن يغرب القمر بعد الشمس على أفق مكة المكرمة، إلا أن "الرؤية بالعين المجردة" لهلال رمضان في تلك الليلة مستحيلة.

ولم توضح المحكمة الموقرة، كالعادة، أية تفاصيل عن "الرؤية" التي اعتمدها. وهذه التفاصيل مهمة للباحثين والمهتمين - إن لم يكن للناس جميعا. وقد دخلت موقع المحكمة العليا، الذي تجمد عند طلب ترائي هلال رمضان، فوجدته يخلو من أي شيء عن هلال رمضان نفسه، ولا تزال "نافذة" الأهلة فيه "تحت الإنشاء".

ويترك غياب المعلومات الدقيقة المجال لما يشاع عما حدث مساء الثلاثاء (2010/8/10م). ومن ذلك أن المحكمة العليا أدخلت الشهر بناء على شهادة شاهدين من منطقة شقراء. وهذان الشاهدان اشتهرا بالتقدم بالادعاء بـ"رؤية" الهلال في سنوات ماضية عديدة. وكانت شهادتهما تقبل في أكثر الأحيان مع مخالفتها للواقع الطبيعي للهلال.

وإذا كان هذا صحيحا فيلزم القول إن تلك الرؤية "لا تنفك عما يكذبها". إذ تستحيل رؤية الهلال في تلك الليلة بالعين المجردة، بل حتى بالمنظير المقرّبة، في شقراء وسدير لأن ارتفاعه في أفقهما كان أقل من درجة ونسبة إضاءته تكاد تكون صفرا. بل إنه لا يمكن رؤيته، بالوسيلتين، حتى في أفق مكة المكرمة لأن ارتفاعه لا يزيد عن درجة واحدة إلا قليلا، ونسبة إضاءته قريبة من الصفر.

ويتوافق الحكم بعدم إمكان "رؤية" الهلال عند هذه الدرجة المنخفضة مع رأي ابن تيمية (الفتاوى، ج25، ص185) إذ يقول عن الهلال: "إذا كان بعده - مثلا - عشرين درجة، فهذا يرى ما لم يحل حائل، وإذا كان على درجة واحدة فهذا لا يرى، وأما ما حول العشرة، فالأمر فيه يختلف باختلاف أسباب الرؤية".

فمن التناقض الواضح، إذن، أن يقبل رأي ابن تيمية في منع الحساب لإثبات الهلال ولا يقبل رأيه في استحالة الرؤية حين يكون الهلال على ارتفاع درجة!

ولم يقتصر الأمر على الادعاء برؤية الهلال بعد مغرب ذلك اليوم بالعين المجردة على الرغم من استحالة تلك الرؤية. فقد فاجأنا الأستاذ عبد الله الخضيرى (المشهور بـ"الراني") برؤيته الهلال - مع آخرين - قبل غروب الشمس لمدة أربع دقائق! وكان تصريحه الأول لصحيفة الوطن (1431/9/1هـ) ملبسا لإيحائه بأن محكمة سدير قبلت شهادته. وهو ما صححه في اليوم التالي (الوطن، 1431/9/2هـ) بأن المحكمة لم تقبل شهادته لأنها حدثت قبل الغروب!

وتتعارض رؤية الخضيرى "النهارية!" ورؤية الشاهدين من شقراء "الليلية!" مع عدم رؤية أحد من المختصين والمهتمين الموثوقين الهلال تلك الليلة في أي بلد إسلامي. بل إنه لم ير - قبل غروب الشمس وبعد غروبها - حتى بالتقنية الجديدة CCD Imaging التي تتكون - كما يقول المهندس محمد عودة - مدير المشروع الإسلامي لرصد الأهلة: "من تلسكوب صغير، وكاميرا فيديو متخصصة توضع على التلسكوب، يتم توصيلها على جهاز حاسوب، بحيث يقوم برنامج متخصص بمعالجة الصور، وتقوم الكاميرا بالنقاط مئات من الصور، يقوم الحاسوب بتجميعها، ليظهر منها الهلال المصور. وتتميز هذه التقنية الحديثة، بأنها قادرة على رؤية أهلة رقيقة جدا، لم يكن بالإمكان رصدها من قبل، بل ويمكن تصوير الهلال في وضوح النهار، وهو ما كان مستحيلا بالوسائل المعتادة، أي: العين المجردة والتلسكوب".

فإذا لم تستطع هذه التقنية العالية رصد هلال رمضان تلك الليلة فكيف يستطيع أحد الادعاء بأنه رآه بالعين المجردة ولدقائق طويلة قبل غروب الشمس، وعلى ارتفاع أقل من درجة بعد غروبها ونسبة إضاءة لا تكاد تُذكر، إضافة إلى سوء الأجواء في سدير وشقراء في ذلك الوقت الحرج!؟

ولا تقع مسؤولية التحقق من رؤية الهلال على من اعتدنا منهم توهم رؤية "المستحيلات"، بل تقع - في المقام الأول - على القضاة الذين يجيزون "شهادة" هؤلاء.

وقد نبه إلى ذلك الشيخ عبد الله المنيع (صحيفة الرياض، 1431/8/22هـ) الذي رجا المحكمة العليا أن تطلب من رؤساء محاكم المناطق في المملكة الاجتماع برئاسة وأعضاء المحكمة العليا وأن يكون في هذا الاجتماع بيان وتوضيح لإجراءات التحريات والتحقيق مع المتقدمين إليهم بشهادة الرؤية وذلك من حيث مناقشة الشاهد بالرؤية كيف رآه وما جهة تقوّسه وقرنيه وهل هو أي الهلال

شمال مغيب الشمس أو جنوبها، وما زمن مكثه بعد غروب الشمس حتى غاب؟ مع ملاحظة أخذ شهادة كل واحد من الشهود - إن كانوا عددا - على انفراد ، والمقارنة بين شهاداتهم هل هم متفقون في شهاداتهم أو بينهم اختلاف في أداء الشهادة والنظر في أثر ذلك؟ كما أرجو من المحكمة أن يكون لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية حضور وعلى مستوى علمي فلكي بارز وذلك وقت النظر في الشهادات بعد رفعها إلى المحكمة العليا من المحاكم، فقد يكون لدى مندوب المدينة ما يساعد المحكمة على دقة التحري والتثبت".

ولا تقتصر المشكلة على أن بعض القضاة الذين يتلقون الشهود لا يعرفون شيئا كثيرا عن علم الفلك، بل إن بعضهم يرفضه من حيث المبدأ. ويشهد بذلك ما ذكره الأستاذ عدنان قاضي في كتابه (الأهلة: نظرة شمولية ودراسات فلكية: 50 عاما لأهلة رمضان وشوال وذي الحجة، ط2، 1431هـ، ص306) من قول أحد المسؤولين في مجلس القضاء الأعلى (الذي كان مكلفا بالأهلة): "نحن لا نؤمن بكمبيوتراتكم ونحن لا نؤمن بحساباتكم. نحن لا نؤمن إلا بالشرعية". يضاف إلى ذلك أن هؤلاء القضاة يوثقون بشكل مسبق ومطلق أشخاصا محددين معروفين لديهم ويقبلون "شهاداتهم" حتى إن كانت "الرؤية بالعين المجردة" مستحيلة. ومن شواهد ذلك دفاع أحد القضاة في محكمة جدة - في برنامج بثته قناة الجزيرة مساء الثلاثاء قبل الماضي - عن هؤلاء الشهود ووصفهم بما يفيد توثيقه لهم في الأحوال كلها.

ويجب القول بأن هذه الثقة المطلقة بهؤلاء "المتوهمين" كانت السبب في نسبة الخطأ في رؤية هلال شهر رمضان التي بلغت، خلال المدة التي درسها عدنان قاضي، 88% (المرجع نفسه، ص211).

لقد تفاعل الناس بعهد جديد مع المحكمة العليا الموقرة يُحدُّ فيه من وهم الذين يشهدون بما لا يتفق مع واقع الهلال. لذا ينبغي عليها - لكي يستمر هذا التفاؤل - أن تبذل جهدا أكبر للتأكد من معرفة القضاة "المعنيين" بقضايا الهلال العلمية، ومن عدم انحيازهم إلى المواقف التقليدية التي كانت وراء الأخطاء في الماضي.

*الوطن (العدد 3611)، 1431/9/9هـ/2010/8/19م.

أين التنسيق؟!

شكك الدكتور عبد الله الفوزان (الوطن، 1431/9/22هـ) في التنسيق والتوافق بين المدينة والمحكمة العليا في شأن إثبات الأهلة الذي صرح بوجوده الدكتور محمد السويل، رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

وجاء البرهان على صحة تشككه من إعلان المحكمة العليا بطلب تحري هلال شوال هذا العام مساء الأربعاء التاسع والعشرين من رمضان (الوطن 1431/9/27هـ). وهو إعلان يبرهن على انتفاء التنسيق الفعلي بين الجهتين. ولو كان هناك تنسيق بينهما للزم أن تهتم المحكمة بما ورد في كتاب "أحوال الأهلة لعام 1431هـ" الذي أصدرته المدينة، وأعدته تسعة من الفلكيين فيها، وحددوا فيه (ص 109) أن القمر في تلك الليلة "يغيب قبل الشمس بعشر دقائق"، في أفق مكة المكرمة، مما يعني أنه لن يكون هناك هلال ليتراءى!

أما المدينة فلم تحرك ساكناً بخصوص مخالفة هذا الإعلان لقرار مجلس الوزراء رقم (143) الصادر في 1418/8/22هـ الذي نص في مادته "الثامنة" على تكليفها بـ"إعداد جداول سنوية أو أكثر، توضح مواعيد الاقتران (مولد الهلال) شهرياً، ومواعيد شروق الشمس والقمر وغروبهما، وموقع الهلال وشكله في ليالي مظنة رؤيته".

فلو وُجد تنسيق بين الجهتين لأشارت المدينة على المحكمة بأن إصدار هذا الإعلان غير صحيح لأنه يطلب ترائي الهلال في ليلة ليست "مظنة" له، كما حددها الفلكيون فيها. ولالتزمت المحكمة بنص تلك المادة التي تقضي بأن تبني إعلانها بطلب الترائي على تحديد المدينة لتلك الليلة.

صحيح أن مدينة الملك عبد العزيز تبذل جهودها، طوال السنوات الماضية، في المساعدة في رصد الأهلة، وتضع "كل إمكاناتها العلمية والبحثية فيما يختص برصد بدايات الأهلة من تلسكوبات ومناظير فلكية وأجهزة للتقريب والتصوير وتوفير المختصين العلميين لتأمين الدعم الفني اللازم"، كما صرح الدكتور السويل.

لكن هذا الجهد يذهب أدراج الرياح دائما. فعلى الرغم من تكليف المدينة بعض منسوبيها بالاشتراك في لجان الترائى الست، وذهابهم بأجهزة الرصد إلى أمكنة الترائى، إلا أنهم يرجعون في كل مرة مهزومين بسبب مبادرة بعض "المترائين!" الواهمين الذين يشهدون برؤية الهلال بالعين المجردة وقبول القضاة شهادتهم. ولم تجد المدينة الجرأة، وإن لمرة واحدة، لتعبر عن مرارة هذا التجاهل المتكرر لعلمها وعلمائها. بل إنها تمنع المتخصصين فيها من الحديث عن قضية الأهلة طلبا للسلامة.

وأكثر من ذلك فإن المدينة تخالف ما يقوله المتخصصون فيها لأنها تخرجهم ليلة التاسع والعشرين من الشهر للترائى حتى إن كانت رؤية الهلال مستحيلة بالعين المجردة أو بأية وسيلة أخرى في بعض الحالات، أو لعدم وجود الهلال فوق الأفق. وهي تسهم بذلك في تهيئة الجو لمتوهمي الرؤية بادعاء التفوق على المتخصصين فيها، وتعطي للهيئات الشرعية مسوغا لقبول شهادة المتوهمين. ولو امتنعت المدينة عن إرسال المتخصصين فيها تلقائيا إلى الترائى في تلك الليلة لكان ذلك بمثابة احتجاج صامت على قبول تلك الشهادات الواهمة.

لقد استمر هذا الوضع غير الصحيح زمنا طويلا بسبب عدم إصغاء الجهات الشرعية لما يقوله الفلكيون عن هذه القضية البسيطة. ومادام أن المحكمة العليا الآن في بداية عملها فيمكنها الإسهام في علاج هذا المشكل المزمن بإصلاح بعض الممارسات التي تسهم في إدامته.

ومن ذلك:

1- إعادة النظر في تطبيق قاعدة أن "المثبت مقدم على النافي"، التي تطبق تلقائيا من غير اعتبار لاختلاف وسائل الرؤية. فيمكن تطبيق هذه القاعدة بين مترائين بالعين المجردة يدعي الأول رؤية الهلال وينفيها الثاني. كما يمكن تطبيقها على مترائين بالمناظير المقربة أحدهما يثبت والآخر ينفي. أما تطبيقها بين من يتراءون بالعين المجردة والمترائين بالمناظير المقربة الحديثة فغير صحيح لاختلاف وسيلتي الترائى، ولا اختلافهما في الدقة التي تتفوق بها المناظير.

وهناك مشكل آخر في تطبيق هذه القاعدة جلاه الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل بقوله إنها: "فهمت على غير وجهها لخلو كتب السلف من كتب مفردة تحرر نظرية المعرفة البشرية، ونظرية المعرفة

الشرعية؛ فالمثبت هو من أقام دعواه على برهان؛ فتكون الحجة على النافي ببراهين تجعل برهان المثبت غير وارد" (الجزيرة 1431/8/1هـ). ويعني هذا أنه يلزم المثبت أن يبرهن على إثباته، ولا يمكن الاكتفاء بادعاء الإثبات. ويمكن أن يُقضى هذا الإثبات ببراهين يوردها النافي. ويعتمد المتخصصون الذين ينفون رؤية الهلال على براهين قوية على نفيهم. ومنها الحساب الفلكي الذي يتفق المتخصصون في العالم كله على دقته، والتوافق مع الراصدين الآخرين في العالم كله، وغير ذلك. وهي براهين قوية تقف في مواجهة "ادعاء" محض لا يملك الرائي بالعين المجردة ما يدعمه من خارجه.

ولم يحدث أن شارك المتخصصون في الشهادة. ذلك أن القضاة المكلفين بإثبات الشهادة لا يستشهدونهم لأن المبادرين من شهود الرؤية يسبقونهم فيؤخذون على أنهم شهود إثبات، ثم ينظر إلى المتخصصين على أنهم شهود نفي فيصرف النظر عن شهادتهم.

2- صاغت المحكمة العليا بعض المعايير التي يسأل عنها من يدعي الرؤية. لكن هذه المعايير تتطلب أن يسمعها قاض محايد يعرف إجاباتها علمياً. وهي تؤخذ الآن على أنها معلومات إضافية عن الهلال، ولا يتحقق منها في الليلة التالية مثلاً للتأكد من صحتها. ثم إن هذه المعلومات متوفرة ويمكن لأي واهم أن يعرفها ويستخدمها لدعم رؤيته الخاطئة.

3- تطلب المحكمة العليا "من المسلمين في المملكة" ترائي الهلال، أي أنه يمكن لأي فرد رأى الهلال أن يشهد. لكن الذي يحدث طوال الخمس والعشرين السنة الماضية في الأقل هو الاقتصار على قبول شهادة مجموعة لا تزيد عن خمسة أفراد في منطقتين معينتين يتمتعون بالتركية التلقائية المطلقة. وعلى الرغم من تكرار الخطأ في رؤيتهم إلا أنهم يتقدمون بالشهادة الواهمة دائماً وتقبل شهاداتهم. ويتعارض الاقتصار على هذه المجموعة مع نص إعلان المحكمة، كما يتعارض مع الحجة التي تكررها الجهات الشرعية بأن الرؤية بالعين المجردة متيسرة للناس جميعاً.

وبنافي هذا الاقتصار المتكرر على هؤلاء الأفراد المادة الأولى من "لائحة تحري رؤية هلال أوائل الشهور القمرية" التي تنص على أن "تحري الهلال وترائيه حق لجميع المسلمين". ومن جهة أخرى

تعتمد تلك المجموعة المعروفة من المبادرين بالشهادة على الحسابات الخاطئة التي ينشرها محمد روضان الشايح دائماً. وقد ذكر في تصريح له (الجزيرة، 26/8/1431هـ) "بأنه وبعد تسع وعشرين يوماً من الصيام أي في يوم الأربعاء 29 رمضان يولد هلال شهر شوال قبل غروب الشمس عن مكة المكرمة مما يعني إمكانية رؤية هلال عيد الفطر ليلة الخميس"، وهذا ما سيجعل هؤلاء الواهمين يتراءون الهلال في تلك الليلة، وربما يشهدون برؤيته!

4. ومما يسهم في استمرار المشكل أن القضاة في المنطقتين المعنيتين يعارضون علم الفلك بشدة، ويضعون ثقتهم المطلقة في الشهود الذين يعرفونهم. ويتطلب هذا أن تتولى المحكمة نفسها مساءلة الشهود. وليس هذا عسيرا الآن لوجود وسائل الاتصال عن بعد. كما لا غنى للمحكمة عن إشراك الفلكيين السعوديين في قراراتها لأنهم الأدرى بهذا الأمر، وهم ثقة بكل تأكيد.

وخلاصة القول أن تصريح رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بوجود تنسيق بين المدينة والمحكمة العليا في هذا الشأن المهم يثير كثيرا من الأسئلة، وتنفيه الممارسات المعهودة للمجلس الأعلى للقضاء قديما وللمحكمة العليا في الوقت الحاضر. والأمل أن تتدارك المحكمة العليا الموقرة ما يمكن أن يؤثر على مصداقية قراراتها في المستقبل.

*الوطن (العدد 3632)، 30/9/1431هـ/9/9/2010م.

التنسيق المستحيل

هناك ثلاثة أسباب جوهريّة تُعترض التنسيقَ بين المحكمة العليا ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في شأن الأهلة. وتؤدي هذه الأسباب - مجتمعة أو متفرقة - إلى الاضطراب الذي نشهده كل عام في تحديد أوائل أشهر العبادات الموسمية ونهاياتها.

وتتصل هذه الأسباب بالعلاقة بين الجهتين، وبأمور خاصة بكل واحدة منهما.

فيمثل السبب الخاص بالعلاقة بينهما في نص المادة الخامسة في "لائحة تحري رؤية هلال أوائل الشهور القمرية" على أن تتبع لجان التحري "في مواعيد تحريها وترائيها ما يصدر عن (المحكمة العليا) من إعلانات طلب التحري".

ولم تنص اللائحة على أية معايير تعتمد عليها المحكمة في إصدارها إعلانات التحري. ويبدو أن المعيار الوحيد الذي تعتمد عليه هو تاريخ التاسع والعشرين من الشهر، بغض النظر عن وضع الهلال في مساء ذلك اليوم.

وكان المنتظر أن يكون طلب التحري مرتبطاً بما نصت عليه المادة الثامنة من اللائحة التي كلفت المدينة بـ"إعداد جداول سنوية أو أكثر، توضح مواعيد الاقتران (مولد الهلال) شهرياً، ومواعيد شروق الشمس والقمر وغروبهما، وموقع الهلال وشكله في مظنة رؤيته". فالمدينة هي التي يمكن أن تقدم للمحكمة المعايير العلمية التي يمكن اعتمادها في طلب تحري الهلال بدلا من الاكتفاء بمعيار اليوم التاسع والعشرين من الشهر وحده.

يضاف إلى هذا أن المادة الثانية من اللائحة تنص على أن "المعتمد في دخول الشهر وخروجه الرؤية الشرعية حسب ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء". وكان مجلس هيئة كبار العلماء قد أفتى في 1403 هـ بأنه "إذا رؤي الهلال رؤية حقيقية بواسطة المنظار تعين العمل بهذه الرؤية ولو لم ير بالعين المجردة". ومع هذا لم تُستخدم هذه الوسيلة قط، لا في النفي ولا في الإثبات. ذلك أن المحكمة

لا تنظر إلا إلى "شهود الإثبات" المبادرين بالشهادة الواهمة غالبا، ولا تعارض شهاداتهم برصد الفلكيين الذين يعدون "شهودا للنفي".

فعدم نص اللائحة على أن تعتمد المحكمة العليا في طلبها ترائي الهلال على ما تحدده الجداول الفلكية التي تصدرها المدينة هو ما يجعلها تعمل باستقلال عن المدينة وجداولها الفلكية العلمية.

ويتعلق السبب الثاني باستمرار المحكمة في رفض الاعتداد بالحساب الفلكي، الذي تقوم عليه الجداول التي تنجزها المدينة. ومن اللافت أن المحكمة لا ترفض تلك الجداول الفلكية دائما. فهي تعتمد في تحديد بداية الأشهر التي تسبق رمضان ونهاياتها. ومما يوحي بذلك أنها لم تعلن هذه السنة - على حد علمي - عن طلب تحري هلال رجب وشعبان، كالمعهد في السنوات السابقة، اكتفاء بحسابات المدينة الفلكية. وربما يعود قبولها شهادة الواهمين برؤية هلال رمضان هذه السنة إلى استئناسها بإدخال المدينة للشهر فلكيا. ويُشبهه هذا أن يكون تناقضا؛ إذ إنها تعتمد هذه الجداول الفلكية أحيانا ولا تعتمد في أحيان أخرى.

أما السبب الذي يعود إلى المدينة التي نصت المادة الثامنة على تكليفها بوضع جداول فلكية لبداية الأشهر طوال العام فيتعلق بالمعيار الثاني الذي تعتمد في إدخال الشهر. ويشترط هذا المعيار أن يمكث الهلال بعد غروب الشمس ولو لفترة وجيزة، بغض النظر عن درجة ارتفاعه. وتأسيسا على هذا المعيار أدخلت المدينة شهر رمضان هذا العام يوم الأربعاء 2010/8/11م مع أن القمر في أفق مكة المكرمة كان على ارتفاع درجة وربع تقريبا وكانت مدة مكثه إحدى عشرة دقيقة.

ومن البين أن رؤية الهلال على هذه الدرجة وبهذا المكث مستحيلة بأية وسيلة. وتجب الإشارة هنا إلى أن هذا المعيار "اعتباري"، ويمكن اعتماده إن اقتصرنا على الحساب الفلكي. لكنه يمثل سببا جوهريا يعترض التنسيق بين المدينة والمحكمة التي توجب الرؤية بالعين المجردة، أو بالمناظير.

ويمكن معالجة هذا السبب بتغيير المدينة هذا المعيار إلى معيار جديد يأخذ إمكان الرؤية في الحسبان. وقد اقترح بعض الباحثين معيارا كهذا (محمد عودة، "معيار جديد لرؤية الأهلّة"، بحث منشور في موقع "المشروع الإسلامي لرصد الأهلّة"، 2006م، وأبحاث مماثلة في الموقع). واعتمد

هذا الباحث على 737 رسدا للهِلال قديما وحديثا، واقترح أن يكون الهِلال على ارتفاع 6,4 درجة حتى تكون رؤيته ممكنة بالعين المجردة أو بالمناظير .

ومع هذا كله يبقى السبب الحقيقي لاستحالة التنسيق بين المدينة والمحكمة - حتى لو غيرت المدينة هذا المعيار - ذلك هو عدم اعتداد المحكمة (والهيئات الدينية الرسمية في المملكة) بالحسابات الفلكية في هذا الشأن.

ويرى كثير من العلماء الشرعيين المهتمين بهذا الأمر أنه يمكن الحد من الاضطراب في إدخال شهر رمضان خاصة باستخدام الحساب الفلكي لنفي الرؤية لا لإثباتها - أي لعدم قبول شهادة من يشهد برؤية الهِلال في ليلة تقول الحسابات الفلكية بعدم وجوده فوق الأفق. لكن المحكمة العليا - والمجلس الأعلى للقضاء قبلها - لم يعملوا قط بهذا الحد الأدنى الذي يمكن أن يمنع الشهادات الواهمة.

وربما يُفسر امتناع المحكمة عن استخدام الحساب الفلكي للنفي بأنها تشعر أن استخدامه في حال النفي يعني الإقرار بصحته وصحة الاعتماد عليه. وهو ما يترتب عليه أنه لا معنى، بعد هذا الإقرار، لعدم استخدامه في حال الإثبات.

لهذا يقتضي التنسيق بين الجهتين ما يلي:

1- ربط طلب المحكمة العليا ترائي الهِلال بالجدول الفلكية التي تصدرها المدينة.

2- تغيير المدينة للمعيار الثاني.

3- قبول المحكمة (وهيئة كبار العلماء، قبل ذلك) للاعتماد على الحسابات الفلكية التي تصدرها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

أما إن لم يحدث ذلك فسيستمر الاضطراب على الحال التي هو عليها، وهو ما يسهم في استمرار عدم ثقة المسلمين بقرارات المحكمة العليا في المملكة عن الأهلة.

ملحوظتان:

1- استشهدت المحكمة العليا في بيان دخول شهر شوال بالحديث الشريف الذي وردت فيه عبارة "فإن غم عليكم". وهذا احتجاج في غير محله لعدم وجود ما يحجب رؤية الهلال تلك الليلة في بعض مناطق المملكة - لو كان موجودا فوق الأفق وعلى درجة يمكن أن يرى عندها. أما السبب الذي كان يجب ذكره فهو أنه غاب قبل غروب الشمس! لهذا ينبغي أن تسهم المحكمة الموقرة في تثقيف المسلمين عن طريق الدقة في لغة بياناتها.

2- يبدو أن بعض "الرأين" الواهمين لا يزالون يحاولون تثبيت الانطباع العام عن عبقريتهم، أو حفظ ماء وجوههم! فبدلاً من مجازفتهم بالشهادة برؤية الهلال حتى إن غاب قبل غروب الشمس - كما حدث مرارا - صار "أشهرهم!" يدعي أنه رأى الهلال قبل غروب الشمس! وربما يقصد بذلك الادعاء بـ"قوة" بصره، وتثبيت الانطباع بأنه مادام أنه يرى الهلال في وقت تستحيل فيه رؤيته بأية وسيلة فلا معنى للشك في "قدرته" على أن يراه في وقت ممكن - أي بعد غروب الشمس، حتى إن لم يكن موجودا فوق الأفق! لكن هذه الممارسات العبثية لا تغني شيئاً، وهي - وحدها - تكفي لنزع الثقة به وبالواهمين من أمثاله.

*الوطن (العدد 3639)، 7/10/1431هـ/16/9/2010م.

ما بُني على خطأ فهو خطأ

حدث في إهلال شهر شوال هذه السنة ما يحدث دائما من مسارعة بعض "الواهمين" إلى الشهادة برؤية الهلال وهو في وضع يستحيل أن يرى فيه. فقد شهد أولئك النفر القليل الذين اعتادوا مثل تلك الشهادات الواهمة بأنهم رأوه على الرغم من تقرير الحسابات الفلكية الدقيقة بأنه لن يمكث بعد غروب الشمس في المنطقة التي زعموا رؤيته منها إلا دقيقة واحدة. وهو مكث لا يمكن معه رؤيته إطلاقا.

ويمكن الاطلاع على كثير من مزاعم عبد الله الخضيرى، الذي يتزعم أولئك الواهمين دائما، في التقرير الصحفي الذي نشرته صحيفة الرياض (2011/9/2م) عن محاضرة ألقاها بعد عيد الفطر هذه السنة. وهي مزاعم تناقض ما كان يدعيه من قبل بأنه لا يعتمد إلا على الرؤية البصرية المجردة وحدها. فقد ادعى في تلك المحاضرة بأن له معرفة بالحساب الفلكي، وأن له أبحاثا فيه، وأن بينه وبين وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) توادلا علميا. وعلى الرغم من قوله في هذه المحاضرة بأن هناك تواصل بينه وبين المتخصصين في الفلك في مدينة الملك عبد العزيز إلا أن من المعروف عنه أنه يتهرب في كثير من الأحيان من مرافقة اللجنة العلمية التي تتراءى الهلال في منطقته ويشارك فيها بعض المتخصصين من تلك المؤسسة العلمية السعودية.

وتكفي بعض تلك المزاعم لنزع الثقة المطلقة التي تضفيها بعض المؤسسات الدينية الرسمية في المملكة عليه بوصفه "رائيا" مجربا صدوقا يساعد تلك المؤسسات على "التمسك بالسنة" من حيث اعتماد الرؤية البصرية المجردة في رؤية الهلال.

ولم تعد مثل هذه الشهادات الواهمة مستغربة الآن؛ إذ تكررت كثيرا وأخذ بها على الرغم من مخالفتها لما يقرره الفلكيون في كثير من السنين. أما المستغرب فعلا فهو أن يدافع بعض المسؤولين في بعض المؤسسات الدينية الرسمية عن هذه الشهادات الواهمة بطرق مستغربة. وهذا الدفاع هو ما يشجع هؤلاء الواهمين على الاستمرار في أوهامهم.

ومن أمثلة هذا الدفاع المجاني ما ورد في بيان المحكمة العليا، المكلفة الآن بإهلال الأهلة، عن دخول شهر رمضان 1432هـ من قولها: "بل قد ثبت بشهادة عدد من الشهود العدول أن القمر غاب هذه الليلة قبل غروب الشمس" (أي في مساء السبت 29/8/1432هـ).

ويثير هذا القول عددا من الأسئلة: فمن هم هؤلاء الشهود "العدول"؟ أهم الأفراد أنفسهم الذين يزعمون أنهم يرون الهلال في غير أوانه، على رأسهم عبد الله الخضيرى - ومنها شهادتهم العام الماضي، بأنهم رأوا الهلال قبل غروب الشمس؟

وهل تعتقد المحكمة، فعلا، أن بإمكان أحد أن يرى "الهلال"، بالعين المجردة، وهو يغرب قبل غروب الشمس؟

وهل يعني هذا أن المحكمة العليا تطلب من المترئين أن يتراءوا الهلال قبل غروب الشمس، مثلما تطلب منهم أن يتراءوه بعد غروبها؟ وهل يعني أن المحكمة العليا تثق بهؤلاء الواهمين في وقت الترائى وفي غير وقت الترائى، على السواء، مما يعني أن الثقة بهم مطلقة بغض النظر عن مخالفتها للواقع؟

وإذا ثبت أن المحكمة العليا تسمى ما يزعم هؤلاء الواهمون بأنهم رأوه قبل غروب الشمس "هلالا" فإنها بذلك تخالف تعريف ابن تيمية لـ "الهلال". فهو يقول إنه لا يسمى "هلالا" إلا إذا بان للناس بعد غروب الشمس في أول الشهر.

لكن ألا يمكن الظن بأن المحكمة الموقرة إنما تشير بذلك إلى ما قرره الفلكيون عن وضع الهلال في ذلك المساء؟ وإذا كان هذا هو ما قصدته المحكمة فهل يعني هذا أنها تثق بهم وتعدهم وترضى بقولهم وتسنأس به. فإذا كان الأمر كذلك فلماذا، إذن، تثق بهم في هذه الحالة ولا تثق بهم حين يقررون استحالة رؤية الهلال بعد غروب الشمس في بعض الأحيان؟

ومن الواضح أن مثل هذه الثقة بالفلكيين مستبعدة؛ ذلك أن المحكمة العليا لا تصرف نظرها عن تقاريراتهم العلمية وحسب، بل إن بعض منسوبيها الذين ترسلهم لمرافقة الفلكيين في رصد الهلال يشككون في قدرة الوسائل الحديثة على رصد الهلال. ومن ذلك ما صرح به القاضي عبد العزيز العمر لصحيفة "الوطن" بقوله: "شاركنا لأول مرة لنطلع على ما يفعله الإخوة في الجمعية (جمعية جدة الفلكية التي كانت ترصد هلال رمضان) ونرصد معهم الهلال ومنزلته ومن ثم إثبات الرؤية لو حدثت. وأشار إلى أن المشكلة التي تواجه الرؤية عبر أجهزة الفلكيين هي أن الأجهزة ليست معدة

خصيصاً لرصد القمر بل مخصصة لرؤية النجوم وتحركاتها، حيث إن الجهاز يرى الضوء في الظلام والصحيح في رؤية الهلال ينبغي أن تكون رؤية الضوء في الضوء وهذا ما يحدث في الرؤية المجردة" (الوطن، 2011/8/1م)!

ويبلغ هذا التشكيك حداً بعيداً من الجراءة، وهو قول غير صحيح إطلاقاً، ذلك أن من الممكن رؤية الهلال عن طريق التسلكوبات في النهار بسهولة تفوق قدرة العين المجردة.

ولم يقتصر الدفاع عن هؤلاء الشهود الواهمين على من تعودنا منهم الدفاع عن هؤلاء من حيث المبدأ، بل تجاوز ذلك إلى بعض أشهر الذين كانوا يشككون في كل سنة تقريباً بشهادة هؤلاء.

ومن أبرز هؤلاء المدافعين هذه السنة عن هؤلاء الواهمين الشيخ عبد الله بن منيع، عضو هيئة كبار العلماء والمستشار في الديوان الملكي، المعروف باطلاعه على الحسابات الفلكية ودفاعه عن الاستئناس بها في حال نفي دخول الشهر، في الأقل، إذا قرر الفلكيون أن القمر يغرب قبل الشمس. فقد نسبت إليه صحيفة الحياة أنه: "عبر عن استغرابه من تشكيك الجمعية الفلكية في محافظة جدة حول رؤية هلال شوال على رغم ثبوته لدى مواطنين ثقاة، بعد أن سجلوا شهاداتهم لدى المحاكم الشرعية المختصة. وقال: "أتساءل عن كيفية إجماع الفلكيين على أن القمر قد غاب بعد الشمس بدقائق لا قبلها، ولطالما هو غاب بعدها بدقائق وجاء المسلمون العدول الأتقياء الصالحون الذين شهدوا برؤية الهلال، ما يعني أن هذه الرؤية تعتبر مقبولة شرعاً لأنها منفكة عما يكذبها". ولفت إلى أن مثل هذه المعلومات المخالفة لرأي المسلمين هي من "الشائعات" التي لا تجوز شرعاً، وهي من الأقوال الخاطئة والباطلة، مشدداً على أن رؤية "الهلال" المعلنة هي شرعية وصحيحة" (الحياة، 2011/9/1م).

واللافت أن من يصفهم الشيخ المنيع في هذا التصريح بأنهم "عدول أتقياء صالحون" هم الأفراد أنفسهم الذين كان يصفهم، هو نفسه، في السنوات الماضية، بأنهم "واهمون"! فكيف يكون هؤلاء نفر أنفسهم في بعض السنوات "واهمين" وفي هذه السنة "عدولا"؟

ويقصر الشيخ المنيع - كما يبدو - عبارة "منفكة عما يكذبها" على الحالة التي يغرب فيها القمر قبل الشمس. أما إذا غرب القمر بعد الشمس فيرى أنه ليس هناك ما يمكن أن "يكذب" شهادة من يشهد برؤية الهلال. بل لقد تجاوز الشيخ المنيع ذلك كله إلى القول بأن هؤلاء "الواهمين" ربما يتمتعون بقدرات فوق بشرية. ومن ذلك قوله: "فأكثر علماء الشرع ومحققهم لا يعتبرون القول بعدم إمكان الرؤية مع وجود الهلال بعد غروب الشمس لأن هذا القول معارض بالعقل والحس والواقع أما العقل فلا شك أن كل مسلم يعتقد قدرة الله تعالى على انعامه لبعض عباده بقوة إبصار يرى الهلال مجاوراً للشمس في النهار يمينها أو يسارها أو خلفها أو أمامها وقد رأينا بعضاً من اخواننا وهم يشاهدون النجوم في النهار ويعينونها بأسمائها هذه الثرياء وهذه الجوزاء وهذا المرزم وغيرها فقدره الله لا حد لها ولا يجوز تحديدها" (الرياض، 2011/9/4م).

لكن المتخصصين في علم الفلك ينكرون وجود هذه القدرات لتعذر القدرة على رؤية النجوم والهلال بالعين المجردة في النهار لأسباب فيزيائية معروفة تتصل بالطريقة التي تنتشر بها أشعة الشمس لتحجب النجوم والكواكب الأخرى.

وعلى الضد مما يقوله الشيخ المنيع فهناك دليل على أن شهادة هؤلاء الواهمين برؤية هلال شوال ليست "منفكة عما يكذبها". ويتمثل هذا الدليل في زعم عبد الله الخضيرى بأن الهلال، الذي يزعم أنه رآه، "بقي بعد غروب الشمس أربع دقائق"، في ذلك المساء (في محاضراته نفسها المشار إليها أعلاه). وهذا يخالف الواقع الذي تؤكد المرصد الفلكية في العالم كله بأن الهلال لم يمكث أكثر من دقيقة بعد غروب الشمس في المكان الذي يرصد منه الخضيرى.

وهذا الدليل كاف لإقناع الشيخ المنيع بأن شهادة الخضيرى ورفاقه "لا تنفك عما يكذبها".

ومن لوازم هذا "التعديل" المجاني لهؤلاء الواهمين والأخذ بأوهامهم عدم النظر إلى ما يقوله المتخصصون في علم الفلك - من السعوديين وغيرهم من المسلمين - عن هذه المسألة من حيث المبدأ. والأخطر من ذلك أن هذا ربما يؤول إلى الحكم على هؤلاء الفلكيين الذين يستخدمون أدق الأجهزة العلمية بأنهم ليسوا "ثقافت ولا عدولاً"، إن لم نقل أشياء أخرى، في ما يقولونه من عدم إمكان

رؤية الهلال. بل لقد حدث هذا بالفعل إذ وصفهم بعض المسؤولين عن المؤسسات الدينية الحكومية، بغير بيّنة، بأنهم "كذابون ومفترون".

وقد تعودنا من الشيخ عبد المحسن العبيكان، المستشار في الديوان الملكي، أن يشكك، كل عام تقريبا، في مثل هذه الشهادات الواهمة. وقد كتب مقالا طويلا نشرته الصحف السعودية يبين في كل فقرة منه عدم إمكان تلك الشهادات (الرياض، 2011/9/5م). ومع ذلك كله يعود في نهاية المقال إلى القبول بقرار المحكمة العليا احتجاجا بقوله صلى الله عليه وسلم "الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون".

وقوله صلى الله عليه وسلم هذا يؤكد عذر الله لعباده إذا استفرغوا الجهد في التأكد من ترائي الهلال. لكن - كما يشير الشيخ العبيكان: "لا يصح أن يفهم عاقل أن النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بأن نصوم أو نفطر بروية وهمية، فإن من يظن هذا يتهم الشريعة الإسلامية بأنها تبني أمورها على الوهم والخيالات".

لذلك كان المنتظر من الشيخ الفاضل أن ينتهي إلى ما يؤدي إليه مقاله منطقيا وهو إبطال شهادة هؤلاء الواهمين لأن المحكمة العليا لم تستفرغ الجهد في ترائي الهلال، بل لقد تركت - عن عمد، ويوعي - ما بأيديها من الأدلة الموثوقة التي تؤكد عدم إمكان رؤية الهلال في تلك الليلة وتعلقت بشهادة مستحيلة.

فالنتيجة المنطقية، إذن، في ما يخص هلال شوال هذه السنة هي أن ما بني على خطأ فهو خطأ. ويعني هذا أنه ينبغي على المحكمة العليا أن تعود عن قرارها بإدخال الشهر لاعتماد ذلك القرار المتعجل على شهادات غير صحيحة.

ولا يعني هذا أن فطر المسلمين غير صحيح. ذلك أن دخول شهر شوال هذه السنة كان صحيحا، في الأقل، بحسب معياري مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية اللذين يشترطان لإهلال الهلال اقتران الشمس والقمر قبل غروب الشمس في سماء المملكة وبقاء القمر بعد غروب الشمس ولو لدقيقة واحدة في أفق مكة المكرمة.

ويمكن أن يكون ما حدث هذه السنة من بلبلة نشأت عن شهادة الواهمين دافعا لأن تقوم المحكمة العليا في المستقبل بواجبها الشرعي بعيدا عن الاعتماد على مثل هؤلاء الشهود الواهمين، وأن تستأنس بآراء العلماء المسلمين المتخصصين في الفلك. ومما يوجب هذا الاعتماد أن هؤلاء المتخصصين - من السعوديين وغيرهم من المسلمين - ليسوا "كذابين ولا مفتريين"، وهم أهل للثقة كما يقرر الواقع دائما، ويمكن التأكد مما يقولونه بطرق علمية متفق عليها علميا.

*منبر الحوار والإبداع، 1432/10/12هـ/2011/9/10م.